A/79/16

الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

(13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 16

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 16

A/79/16

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون
(13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

[18 حزيران/يونيه 2024]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول	تنظيم الدورة	7
	ألف – جدول الأعمال	7
	باء – انتخاب أعضاء المكتب	8
	جيم – الحضور	8
	دال – الوثائق	9
	هاء – اعتماد تقرير اللجنة	9
الثاني	المسائل البرنامجية	11
	ألف – الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025	11
	البرنامج 1 – شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	11
	البرنامج 2 – الشؤون السياسية	13
	البرنامج 3 – نزع السلاح	19
	البرنامج 4 – عمليات حفظ السلام	22
	البرنامج 5 – استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	28
	البرنامج 6 – الشؤون القانونية	33
	البرنامج 7 – الشؤون الاقتصادية والاجتماعي	40
	البرنامج 8 – أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	45
	البرنامج 9 – دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها – شراكة استراتيجية لإحراز تقدّم نحو التنفيذ	50
	البرنامج 10 – التجارة والتنمية	55
	البرنامج 11 – البيئة	61
	البرنامج 12 – المستوطنات البشرية	67
	البرنامج 13 – المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية	70
	البرنامج 14 – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	74
	البرنامج 15 – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	80
	البرنامج 16 – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	86

البرنامج 17 – التنمية الاقتصادية في أوروبا 91
البرنامج 18 – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 95
البرنامج 19 – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا 99
البرنامج 20 – حقوق الإنسان 101
البرنامج 21 – توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة اللاجئين 109
البرنامج 22 – اللاجئون الفلسطينيون 113
البرنامج 23 – المساعدة الإنسانية 116
البرنامج 24 – التواصل العالمي 119
البرنامج 25 – خدمات الإدارة والدعم 123
البرنامج 26 – الرقابة الداخلية 132
البرنامج 27 – الأنشطة المشتركة التمويل 134
البرنامج 28 – السلامة والأمن 137
باء – التقييم 140
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كلّ ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية 141
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدّمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي 142
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كلّ ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). 142
الثالث مسائل التنسيق 143
ألف – التقرير الاستعراضي السنوي المقدَّم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2023 143
باء – الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها 145
الرابع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للجنة 147
المرفق
قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والستين 149

الفصل الأول

تنظيم الدورة

1 - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في 1 نيسان/أبريل 2024 ودورتها الموضوعية في الفترة من 13 أيار/مايو إلى 14 حزيران/يونيه 2024 في المقر. وعقدت 17 جلسة رسمية والعديد من المشاورات غير الرسمية والمشاورات "غير الرسمية الجانبية"، فضلا عن جلسات الإحاطة.

ألف - جدول الأعمال

2 - كان جدول أعمال الدورة الرابعة والستين الذي أقَّرته اللجنة في جلستها الأولى كالآتي:

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

3 - المسائل البرنامجية:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025؛

(ب) التقييم.

4 - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

(ب) الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063.

5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين.

7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والستين.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

3 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 1 نيسان/أبريل، وُجِّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2024/L.2)، المقدمة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، التي جاء فيها أنه لا توجد تقارير ذات صلة لوحدة التفتيش المشتركة متاحة لكي تنظر فيها اللجنة خلال دورتها الرابعة والستين.

برنامج العمل

4 - في الجلسة الثانية، المعقودة في 13 أيار/مايو، وُجِّه انتباه اللجنة إلى جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/AC.51/2024/1) وإلى المذكرة المنقحة الصادرة عن الأمانة العامة بشأن حالة الوثائق (E/AC.51/2024/L.1/Rev.1)، التي ترد فيها قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

5 - وفي الجلسة نفسها، أقرّت اللجنة برنامج عملها، على أن يكون من المفهوم أنّ المكتب سيُدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، أثناء سير الدورة، وذلك من أجل مراعاة وتيرة المناقشات.

6 - وعُقدت جلسات إحاطة غير رسمية قدمها كل من أمين اللجنة بشأن المسائل التنظيمية؛ وكبير موظفي شؤون المالية والميزانية في الدائرة المعنية بشركاء الأعمال بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بشأن المسائل اللوجستية؛ ومدير شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مسائل التقييم؛ ومدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية بإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025؛ والمراقب المالي، والأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والشؤون المالية والميزانية، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، بشأن تنقيحات الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

7 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 1 نيسان/أبريل، انتخبت اللجنة بالتزكية سارة سافين فينيه (ليبريا) رئيسة، وروفين كلاين (ألمانيا) وخيسوس فيلاسكويس كاستيّو (المكسيك) نائبين للرئيسة للدورة الرابعة والستين.

8 - وانتخبت اللجنة، في الجلسة الثانية المعقودة في 13 أيار/مايو، بالتزكية، أليتسيا غيشكوسكا (بولندا) نائبة للرئيسة ونويل م. نوفيشيو (الفلبين) مقررا للدورة.

9 - وبناءً عليه، كانت تركيبة أعضاء المكتب في الدورة الرابعة والستين للجنة كالآتي:

الرئيسة:

سارة سافين فينيه (ليبريا)

نواب الرئيسة:

أليتسيا غيشكوسكا (بولندا)

روفين كلاين (ألمانيا)

خيسوس فيلاسكويس كاستيّو (المكسيك)

المقرر:

نويل م. نوفيشيو (الفلبين)

جيم - الحضور

10 - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثَّلة في اللجنة:

الأرجنتين	كينيا
أرمينيا	ليبريا
بلجيكا	المكسيك
بوتسوانا	المغرب
البرازيل	باكستان

بلغاريا	باراغواي
الكاميرون	الفلبين
شيلي	بولندا
الصين	جمهورية كوريا
كوستاريكا	الاتحاد الروسي
كوت ديفوار	رواندا
فرنسا	جنوب أفريقيا
ألمانيا	تونس
الهند	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
إيران (جمهورية – الإسلامية)	
إسرائيل	الولايات المتحدة الأمريكية
إيطاليا	أوروغواي
اليابان	

11 – وكانت الدولة العضو في الأمم المتحدة والمنظمة الحكومية الدولية التاليتيْن ممثَّلتَين بمراقبين:

سويسرا	الاتحاد الأوروبي

دال – الوثائق

12 – ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والستين.

هاء – اعتماد تقرير اللجنة

13 – في الجلسة 17 المعقودة في 14 حزيران/يونيه، كان معروضا على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين (E/AC.51/2024/L.3). وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين وأذنت لأمين اللجنة بإكماله، آخذا في الاعتبار القرارات والمقررات التي قد يعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالإدارة المقرر عقده في تموز/يوليه 2024، وتلك التي قد تعتمدها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

14 – وفي الجلسة نفسها، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2024/L.4 والإضافات). ووجهت الرئيسة انتباه اللجنة إلى الوثيقة E/AC.51/2024/7، التي تتضمن بيانا قدمه الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق.

15 – وقبل اعتماد مشروع التقرير، أدلى مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية ببيان بشأن الوثيقة E/AC.51/2024/7 وبشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتصل بالتوصيات المتعلقة

بالبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، التي عممت على اللجنة. وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير.

16 - وقبل اختتام الدورة، أدلى ببياناتٍ ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والصين وكوستاريكا وبلجيكا وبولندا والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل وأوروغواي ورواندا وبلغاريا واليابان وإيطاليا والكاميرون وجمهورية كوريا وألمانيا وليبريا وجنوب أفريقيا وبوتسوانا وكينيا. ونأى ممثلو الولايات المتحدة وبلجيكا وبولندا وفرنسا والمملكة المتحدة وبلغاريا وإيطاليا وألمانيا بأنفسهم، لأسباب إجرائية، عن توافق الآراء بشأن البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتحديدا فيما يتعلق بإدراج فقرة جديدة 9-85 (ك)، وطلبوا أن تورَد في التقرير.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

البرنامج 1
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

17 - نظرت اللجنة، في جلستها 16، المعقودة في 24 أيار/مايو 2024، في البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 2)).

المناقشة

18 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الحاسم الذي تقوم به إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، التي تواصل الاضطلاع بنجاح بالمهام الموكلة إليها لكفالة استدامة أداء الأمم المتحدة. وأُعرب عن الامتنان لوكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وفريقه بالكامل لما بذلوه من جهود لإنجاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجميع الهيئات الفرعية واللجان الفرعية، بما فيها لجنة البرنامج والتنسيق. وذُكِر أن الإدارة تقدم تيسيرات أساسية لجميع العمليات السياسية، كما تقدم المساعدةَ في جهود تنشيط الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، والدعمَ للجنة المؤتمرات بخدمات الأمانة الفنية والتقنية، والدعم العالي الجودة في مجال خدمات المؤتمرات، بما في ذلك خدمات الاجتماعات والوثائق المتعددة اللغات، إلى جميع الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التي تجتمع في المقر وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي، فضلا عن خدمات المراسم لقيادة الأمم المتحدة. وأشير إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به الإدارة في تلبية احتياجات الدول الأعضاء وتيسير الأسس التكنولوجية واللوجستية للعمليات الحكومية الدولية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأشيد بإجراءاتها الرامية إلى تعزيز وزيادة الإدماج والتعاون داخل المنظمة. ولوحظ أنها، بوصفها الإدارة التي تضم أكبر عدد من الموظفين، تستخدم مواردها بفعالية لتقديم خدمات عالية الجودة من خدمات المؤتمرات والوثائق، حتى في حالات وقوع أزمة سيولة حادة. وأعرب عن التقدير للعمل الشاق الذي يقوم به جميع موظفي اللغات. وقال أحد الوفود إنه يعول على الإدارة في مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة في مجالي الترجمة التحريرية والشفوية إلى الدول الأعضاء والسعي إلى توفير خدمات ترجمة تحريرية وشفوية ذات نوعية أفضل. وأعرب عن التأييد لاستراتيجية الإدارة لعام 2025 لمواصلة التنسيق المركزي لأنشطة التقييم وإدارة المخاطر، بما في ذلك استمرارية تصريف الأعمال في إطار الولايات القائمة، وتوفير بيانات عالية الجودة وموثوقة لتيسير اتخاذ القرارات الإدارية ورصد الأداء استنادا إلى المعلومات.

19 - وعلق أحد الوفود قائلا إن الخطة البرنامجية للإدارة قد صيغت بشكل جيد للغاية، وقال إنه على الرغم من طول التقرير، وهو أمر مفهوم بالنظر إلى حجم الإدارة، فإن التقرير سهل التصفح وموضوعي للغاية. وفيما يتعلق بتقديم الوثائق في حينها، أعرب عن التقدير لأن جميع الوثائق قدمت قبل بدء دورة اللجنة، وهو إنجاز تهنأ عليه الإدارة. وأعرب أيضا عن التقدير لتلبية طلب تخصيص غرفة اجتماعات أكبر للجنة لتيسير المفاوضات.

20 - وفيما يتعلق بالتعددية اللغوية، وهي إحدى القيم الأساسية والجوهرية للأمم المتحدة، تم الاعتراف بالجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام لتنسيق تنفيذها داخل الأمانة العامة، ولتعزيز هذه الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن التقدير لهذه الجهود. وذكر أحد الوفود أنه دعا باستمرار إلى تعزيز هذا مبدأ التعددية اللغوية وأولى دائما اهتماما خاصا للحاجة إلى الحفاظ على التكافؤ بين اللغات الرسمية الست للمنظمة. وقال وفد آخر، لغته إحدى اللغات الرسمية، إن تلك اللغة أدت دورا رئيسيا في الأمم المتحدة، حيث عززت التفاهم والتعاون بين الأمم. وقال الوفد نفسه إن لغته وثقافته تؤكدان على الانسجام بين الإنسانية والطبيعة، وتقدران الابتكار والمرونة، وتسهمان بحكمة قيمة في عمل الأمم المتحدة، وتقدمان إسهامات هامة في التراث الثقافي العالمي. وأثنى على الإدارة لما تبذله من جهود لتعزيز المساواة في استخدام اللغات الرسمية الست.

21 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، ورحب باستراتيجية التحديث والتحسين المستمرين في جميع المجالات، بما في ذلك الاستخدام النشط للتكنولوجيا والابتكار لمواصلة الارتقاء إلى أمثل مستوى بتقديم خدمات المؤتمرات في حينها وبفعالية تكلفة وبصورة مستدامة. وأشيد باستخدام الممارسات المبتكرة، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، لتيسير الاجتماعات والمؤتمرات، وشجعت الإدارة على مواصلة هذه الجهود وتكييف ما تنجزه من خدمات استجابة لانتشار التكنولوجيات الجديدة وممارسات العمل الحديثة. وشجعت الإدارة أيضا على مواصلة تنفيذ الأولويات الاستراتيجية في مجالات مثل التحول الرقمي لخدمات المؤتمرات في الأمم المتحدة، واستخدام التكنولوجيات لإنشاء ودعم أصول البيانات والمشاعات الرقمية باعتبارها منفعة عامة عالمية، وتعزيز الشراكات والحفاظ على الجاهزية المؤسسية من خلال إدارة المخاطر المركزة. وأعرب عن التقدير للتركيز على التقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي للخدمات التي تقدمها الإدارة، وللجهود المبذولة في هذا الصدد. وطلبت الوفود معلومات إضافية بشأن استخدام التكنولوجيات الرقمية والحلول المبتكرة لمواجهة الصدمات المستقبلية وضمان استمرارية أعمال الأمم المتحدة، بالنظر إلى الدروس المستفادة من التحديات الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة السيولة.

22 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لالتزام الإدارة، على النحو المشار إليه في الفقرة 2-63، بالحفاظ على توافر أدوات وحلول لعقد المؤتمرات لصالح المنظمين في حالة نشوء حاجة لاستمرارية تصريف الأعمال. وذكر أن المشاركة الافتراضية والمختلطة قد حققت فوائد واضحة لعمل الأمم المتحدة، ولا سيما بزيادة إشراك الوفود الصغيرة، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، فضلا عن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك بالحد من الحواجز التي تحول دون المشاركة في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية على السواء.

23 - وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى المناقشات التي تجددت مؤخرا بشأن العودة إلى عقد الاجتماعات عن بعد، مثل قرار مجلس حقوق الإنسان 116/55 بشأن طرائق المشاركة عن بعد في الاجتماعات المختلطة للمجلس، وقال إنه وفقا لقرار الجمعية العامة 262/77، الذي اعتمد بناء على توصية اللجنة الخامسة، يتعين على الأمانة العامة أن تكون لها ولاية منفصلة لعقد اجتماعات حكومية دولية في شكل افتراضي أو مختلط. وقال الوفد إنه بالنظر إلى أن الدول الأعضاء لم تصدر قط ولاية من هذا القبيل، فإن من دواعي سروره أن يلاحظ أنه فيما يتعلق بهذه المسألة، تواصل الإدارة العمل بما يتفق بشكل صارم مع قرارات الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن عقد الاجتماعات عن بعد كان تدبيرا مؤقتا عندما

حالت قيود جائحة كوفيد-19 دون عقد اجتماعات بالحضور الشخصي وأن منظمة الصحة العالمية أعلنت انتهاء جائحة كوفيد-19 كحالة طوارئ عالمية للصحة العامة، وبالتالي إنهاء تدبير استمرارية تصريف الأعمال في الأمانة العامة، ورأى أن هذه الأفكار فقدت أهميتها منذ فترة طويلة.

24 - وأحاط أحد الوفود علما بالنهج الكلي الذي تتبعه الإدارة في جهود التخطيط للتعيين والتعاقب، بما في ذلك تقييمها للتطورات التكنولوجية المتغيرة، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه الجهود ستسهم إسهاما قويا في تقديم الخدمات بفعالية والتخفيف من المخاطر التي تهدد استمرارية تصريف الأعمال، سواء في المقر أو في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي.

25 - وفيما يتعلق ببرامج التواصل مع الجامعات، طلبت معلومات إضافية عن حالة تلك البرامج بالنظر إلى حالة السيولة. وسألت الوفود عن كيفية اختيار الجامعات وما إذا كانت البرامج قد نجحت في اجتذاب المزيد من الموظفين، لا سيما مع مراعاة حالات التقاعد وتجديد شباب موظفي الأمم المتحدة.

26 - وفيما يتعلق بالتمكين من مواءمة المصطلحات القانونية في جميع مراكز العمل، أثني على الإدارة لتحديث بوابة قاعدة مصطلحات الأمم المتحدة (UNTERM) وإنشاء وتحديث 984 1 سجلا قانونيا في قاعدة المصطلحات هذه خلال السنة.

27 - وأعربت الوفود عن تقديرها الكبير للعمل الهام الذي تضطلع به الإدارة، كما أعربت عن دعمها للخطة البرنامجية للبرنامج 1 لعام 2025، بما في ذلك استراتيجية الإدارة المتمثلة في التحديث والتحسين المستمرين في جميع المجالات من أجل تقديم خدمات مؤتمرات عالية الجودة وفي وقتها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، والاستخدام الأمثل للقدرات اللغوية الداخلية والخارجية، وزيادة كفاءة خدماتها من خلال نشر التكنولوجيات الحديثة. وسألت الوفود عن التوجيه أو المساعدة اللازمة من اللجنة لكي تضطلع الإدارة بعملها في عام 2025.

الاستنتاجات والتوصيات

28 - **ثمنت اللجنة الجهود التي تبذلها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في إدارة ودعم مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها ومداولاتها حتى يتسنى تنفيذ ولايات الأمم المتحدة وبرامجها وعملياتها بفعالية.**

29 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.**

البرنامج 2
الشؤون السياسية

30 - نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في 20 أيار/مايو 2024، في البرنامج 2، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 3)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

31 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام دعما لجهود الأمم المتحدة على الصعيد العالمي في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وتقديم المساعدة الانتخابية، وصنع السلام، وبناء السلام، والحفاظ على السلام. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها وتثمينها للمساهمات التي قدمها مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب مكافحة الإرهاب، دعما لعمل ركيزة السلام والأمن.

32 - ورحبت الوفود بعرض خطة برنامجية شاملة وبالبرامج الفرعية المتنوعة، مما مكن من فهم تكامل النتائج.

33 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه من المهم، بالنظر إلى التحديات المستمرة والناشئة أمام السلام العالمي ومختلف النزاعات الدولية الطويلة الأمد التي تنتظر التسوية، أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز جهودها في مجالي إدارة منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات بصورة دائمة. وقال وفد آخر إن أنجع طريقة لتحقيق السلام واستدامته تكون من خلال المشاركة السياسية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك قضايا التنمية من قبيل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية.

34 - وأعرب أحد الوفود عن التزامه القوي بالنهوض بخطة الأمم المتحدة المتعلقة بالمنع وشدد على أن تعزيز التعاون الدولي من أجل منع الفظائع الجماعية ومواصلة تطوير آليات الإنذار المبكر الوطنية والدولية يندرجان في إطار الأولويات الهامة. وكرر الوفد تأكيد الحاجة إلى كفالة التجانس والتآزر والتنسيق في عمل المنظمة على ربط الجهود الأمنية والإنسانية والإنمائية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بجهود سائر الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية. وطلب الوفد توضيحا بشأن الآليات التي تستخدمها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لكفالة الرصد المستقل والدقيق والتقييم السليم للحالة الأمنية في مناطق النزاع.

35 - وشدد وفد آخر على الجهود التي بذلها لمعالجة المسائل الأمنية وتعزيز السلام العالمي، بسبل منها تنفيذ مبادرة الأمن العالمي، الموجهة لدعم المبادئ والسعي إلى تحقيق العدالة، ومعالجة القضايا الصعبة، وتعزيز التآزر والتعاون. وقد لقيت المبادرة الترحيب والدعم من أكثر من 100 بلد، ومن المنظمات الدولية والإقليمية، وأعطت زخما للجهود المتضافرة الرامية إلى صون السلام العالمي. ودعا الوفد المجتمع الدولي إلى تعزيز توافق الآراء بشأن ضمان الأمن المشترك، وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات، وتعزيز العمل الموجه نحو تحقيق النتائج من أجل زيادة التعاون العملي دعما للأمن الدولي، واستقراء نهج جديدة لتحسين نظام حوكمة الأمن العالمي. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل مع جميع الأطراف لكفالة التنفيذ السليم للمبادرة والنهوض بعالم أكثر سلاما، من خلال السعي إلى تحقيق الأمن المشترك، وإعلاء مبادئ الانفتاح والشمولية، ومنح الأولوية للإجراءات العملية.

36 - ولاحظ أحد الوفود أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2024 تضمنت فرعا عن البعثات السياسية الخاصة وسأل عن سبب عدم إدراج هذا الفرع في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025. وأشار الوفد نفسه إلى قرار الجمعية العامة 278/77، الذي وسعت فيه الجمعية نطاق الوظائف الخاضعة لنظام النطاقات المستصوبة ليشمل جميع الوظائف الممولة من الميزانية العادية ضمن الفئة الفنية والفئات العليا، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة، واستفسر عن الكيفية التي غيَّر بها هذا القرار الاستقدامَ في البعثات السياسية الخاصة.

37 - ورغم أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد المالية والبشرية لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، أعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لتوفير الموارد المثلى للمجالات التي تدخل في نطاق إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب مكافحة الإرهاب.

38 - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للتمثيل الجغرافي العادل وطلبت إلى الإدارة العليا للإدارة والمكاتب في إطار البرنامج 2 أن تعزز الشمولية والتنوع في تكوين ملاك موظفيها. ودعا أحد الوفود الإدارة والمكاتب إلى النظر في اتخاذ تدابير ملموسة وفورية وعملية لزيادة نسبة الموظفين من البلدان النامية، ولا سيما من البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، من أجل الوفاء بولاياتها على نحو أفضل وتيسير عملها.

39 - وفيما يتعلق باستراتيجية الإدارة، لاحظت عدة وفود الإشارة إلى تنفيذ استراتيجيات إقليمية شاملة تعالج المسائل العابرة للحدود (الفقرة 3-3) وطلبت مزيدا من المعلومات في هذا الصدد.

40 - ولوحظ أن الإدارة ما فتئت، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال السلام والأمن. وأحاط أحد الوفود علما باعتزام الإدارة مواصلة تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات في ميدان السلام والأمن (الفقرة 3-6)، فضلا عن الإشارة إلى بناء قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الفقرة 3-17 (ج) '5'). وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى الاجتماع التشاوري السنوي المشترك الافتتاحي بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الذي عقد في 24 نيسان/أبريل 2024، وأوصى بأن تدعم الأمم المتحدة هذه الجهود الإقليمية ودون الإقليمية، مضيفا أنه يرحب بمزيد من التعليقات من الأمانة العامة بشأن الكيفية التي يمكن بها للبرنامج أن يدعم هذه المبادرات.

41 - وبالإشارة إلى البرنامج الفرعي 1، منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، أشارت الوفود إلى التزامها بمنع نشوب النزاعات وأعربت عن تأييدها القوي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغية تحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتحديد حالات النزاع ومنع نشوبها ومعالجتها. وشُجعت الإدارة على التركيز بشكل أكبر على هذه المهام البالغة الأهمية، ولا سيما جهود المنع. وبالإشارة إلى الفرع المتعلق بالاستراتيجية من البرنامج الفرعي، رحب أحد الوفود بالإشارات إلى تفعيل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذه الأنشطة ينبغي أن تكون شاملة للخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، نظرا لأهمية حماية وتمكين الأطفال المتضررين من النزاعات.

42 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للخطة الجديدة للسلام ورحب بالجهود الرامية إلى تعزيز استخدام الصكوك الدبلوماسية بشكل أفضل لمنع نشوب النزاعات. وشجع الوفد الإدارة على تعزيز عملها المتعلق بالتوقع المبكر واستخدام نهج مستنيرة سياسيا ومتعددة التخصصات لمعالجة أسباب النزاع، وبناء القدرة على الصمود، والسعي إلى تجنب المسببات التي تؤدي إلى تصاعد الإنذارات المبكرة إلى عنف. وطُلب إلى الإدارة أن تقدم مزيدا من المعلومات عما يمكن أن تفعله أكثر من ذلك لتحديد الدوافع الأساسية المبكرة للنزاعات، من قبيل تغير المناخ، والضغوط الاقتصادية، واستمرار أوجه عدم المساواة، وللنظر في تلك الدوافع ومواجهتها.

43 - ولاحظ وفد آخر أن البرنامج هو أحد البرامج القليلة التي تتضمن إشارة إلى مؤتمر القمة المعني المستقبل، الذي لم يعقد بعد. وأقر الوفد بأن الإشارة إلى مؤتمر القمة أمر مفهوم بالنظر إلى الإشارة الواردة في الخطة البرنامجية إلى الخطة الجديدة للسلام، التي تشكل جزءا من مناقشات مؤتمر القمة. وطلب الوفد توضيحا بشأن كيفية تأثير نتائج مؤتمر القمة على برنامج اللجنة وعملها فيما يتعلق بالبرمجة. وسأل الوفد

أيضا عن الكيفية التي ستتمكن بها اللجنة من مراعاة القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة لعام 2025، نظرا لأن اللجنة ستستعرض في العام التالي الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026.

44 - وجرى الترحيب بعمل البرنامج الفرعي في المساهمة في وضع استراتيجيات إقليمية، بالشراكة مع الدول الأعضاء والبعثات السياسية الخاصة المعنية. وبالإشارة إلى النتيجة 2، تمكين الدول الأعضاء من الحصول على التحليل السياسي الموسع والمعزز للاسترشاد به في منع نشوب النزاعات المسلحة وإدارتها وحلها، رحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها الإدارة لتقديم تحليل أشمل في تقاريرها المقدمة إلى الجمعية العامة، تشمل ما يتعلق منها بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة بين الجنسين، وإشراك الشباب.

45 - وكرر أحد الوفود تأكيد دعمه لأنشطة مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية. ورغم أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد المالية والبشرية لا تدخل في نطاق ولاية اللجنة، أكد أحد الوفود ضرورة تزويد المكتب بالموارد البشرية والمالية اللازمة لكي يتمكن من تنفيذ ولايته بالشكل السليم في مجال الإنذار المبكر والمنع. وشدد الوفد على أن من الأهمية بمكان تعزيز قدرات المكتب على التصدي لخطاب الكراهية، بهدف تحسين التنسيق في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية من قبل المكتب. وأكد الوفد أهمية كفالة استقلالية المكتب ونزاهته بهدف كفالة تنفيذ ولايته بالشكل السليم في مجال المنع. وينبغي أن تنعكس هذه الاستقلالية في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة. وفي هذا السياق، طلب الوفد مزيدا من المعلومات عن الولاية والصلة بين الإدارة والمكتب. وطلب الوفد أيضا معلومات عن المعايير المتخذة لاستقدام موظفي المكتب.

46 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، المساعدة الانتخابية، دعا أحد الوفود إلى إجراء تقييم أكثر دقة يركز على النتائج فيما يتعلق بالنقاط المرجعية للمساعدة الانتخابية، بدلا من تعداد المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء. وجرى الترحيب بفرص التدريب الإقليمية المتاحة في إطار البرنامج الفرعي لموظفي الانتخابات. وأشار أحد الوفود إلى أن المشاركة في هذه الدورات التدريبية زادت باطراد منذ عام 2021، على النحو المبين في الشكل الثالث من الباب الثالث. وفيما يتعلق بالنتيجة 3، زيادة تمثيل المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية، لاحظ أحد الوفود أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في العمليات الانتخابية والسياسية، وشجع الإدارة على مواصلة تشجيع مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية والسياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

47 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، شؤون مجلس الأمن، أعربت الوفود عن تقديرها للمساعدة المستمرة التي يقدمها البرنامج الفرعي لتيسير عمل مجلس الأمن بكفاءة. ولوحظ أن عمل البرنامج الفرعي يعود بالفائدة على أعضاء المجلس والأمم المتحدة عموما على حد سواء. ورحب أحد الوفود باستمرار التركيز على تعزيز الوصول إلى المعلومات وتوفير التدريب على إجراءات المجلس، وهو أمر أساسي لتيسير عمل المجلس.

48 - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2023، جرى الترحيب بالجهود المبذولة لتوسيع نطاق أدوات الاتصال الرقمي، على النحو المشار إليه في الفقرة 3-45. ولوحظ أن منصة e-deleGATE تشكل مصدرا قيما للمعلومات بالنسبة للوفود. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل البرنامج الفرعي في تقديم مقترحات أفرقة الخبراء إلى لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وذلك باستكمال قائمة الخبراء وتعهدها. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أهمية وجود قائمة مستكملة بالخبراء الجاهزين للانتشار بغية التعجيل بالعملية ومنح الأولوية لإدراج المرأة في أفرقة الخبراء. وفيما يتعلق بالنتيجة 3، تعزيز الانخراط

مع الدول الأعضـــاء في أعمال مجلس الأمن، رحب أحد الوفود بالجهود الرامية إلى تعزيز الانخراط مع أعضـــاء الأمم المتحدة، بســـبل منها عرض تدريبي يراعي التعقيبات الواردة من المشـــاركين، على النحو المشـــار إليه في الفقرة 3-52. وجرى التشـــديد على أن يظل الأعضـــاء الجدد في مجلس الأمن نقطة ذات أولوية بالنسبة للانخراط.

49 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، قضـية فلسـطين، قال أحد الوفود إنه لا يؤيد اسـتخدام الأنصـبة المقررة للبرنامج الفرعي، وهو أمر سابق لأوانه ويفترض مسبقا التوصل إلى نتيجة للمسائل المتعلقة بالوضـع النهائي التي لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضـــات بين الطرفين، ومن ثم فإنه يؤدي إلى نتائج عكســـية بالنسبة للجهود الرامية إلى ضمان سلام دائم.

50 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، مكتب دعم بناء السـلام، أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها القوي لعمل البرنامج الفرعي وعن التزامها به. وقالت إن جهود بناء الســـلام التي تملك زمامها البلدان والأقاليم هي عناصـر مكملة هامة لعملية بناء السـلام التي تضـطلع بها الأمم المتحدة. ورحبت الوفود أيضـا بالتركيز على زيادة التنسيق والتكامل بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بشأن التدخلات في بيئات النزاع.

51 - وجرى التنويه بعمل البرنامج الفرعي في تيسير عمل لجنة بناء السلام. ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة تؤدي دورا هاما في المساعدة على توجيه ودعم استجابات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في جميع المراحل المتوالية لعملية السلام، بسبل منها تنفيذ اتفاقات السلام والحوار السياسي؛ وتعزيز التعايش وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ وتنشيط النمو الاقتصـادي؛ وإعادة إنشاء الخدمات الإدارية الأساسية. وأعرب أحد الوفود عن ســـروره لتمكن البرنامج الفرعي من تنظيم زيارات اللجنة وإســـداء المشـــورة التقنية والفنية فيما يتعلق باجتماعات اللجنة.

52 - وشـــجع أحد الوفود بقوة على توثيق التعاون بين مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها. ورحب الوفد بالجهود الرامية إلى توســـيع نطاق البلدان التي تعمل مع لجنة بناء الســـلام وأقر بالجهود المبذولة في هذا الصـدد. وأعرب الوفد عن تأييده لتوسـيع الدور الذي تضـطلع به اللجنة بهدف تمكين منظومة الأمم المتحدة من معالجة المسـائل الشـاملة لعدة قطاعات المتمثلة في الأمن، وتغير المناخ، والصـحة، والتنمية، والمسـاواة بين الجنسـين، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسـان من منظور المنع، بالتنسـيق مع مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المكلفة بمعالجة هذه المسائل، بمزيد من الفعالية والمساءلة.

53 - ورحب وفد آخر بالإشـارات إلى زيادة الموارد المتاحة للمرأة وزيادة مشـاركتها في بناء السـلام، وقال إنه يتطلع إلى تحقيق الأهداف الواردة في النتيجتين 1 و 2. وفيما يتعلق بالنتيجة 2، زيادة مشـاركة النســاء والشـباب العاملين في مجال بناء السـلام في اجتماعات لجنة بناء السـلام، لوحظ أن الفقرة 3-88 تبلغ عن التنفيذ في عام 2023، بما في ذلك الأســباب الكامنة وراء عدم تحقيق الأهداف المقررة. وفي هذا الســياق، رحب أحد الوفود بالأهداف المقررة لعام 2025، على النحو المبين في الشكل الثاني عشر من الباب الثالث، وأعرب عن أمله في أن يواصل البرنامج الفرعي جهوده في هذا الصدد.

54 - وبالإشـــارة إلى النتيجة 3، زيادة التركيز على المراحل الانتقالية التي تمر بها البعثات، أعرب أحد الوفود عن تأييده لزيادة التركيز على هذه المراحل الانتقالية ورحب بالإشـــارة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها مثالا وجيها على ذلك. وعلى نطاق أوسع، شدد الوفد على ضـرورة إجراء المراحل الانتقالية باتباع نهج تدريجي وبالشراكة مع أصـحاب المصـلحة الرئيسيين، بمن فيهم النساء والشباب، بهدف كفالة حماية المدنيين.

55 - وفيما يتعلق بمكتب مكافحة الإرهاب، قال أحد الوفود إنه يعلق أهمية خاصة على مكافحة التهديدات الإرهابية وأعرب عن أسفه لأن نتائج المكتب لا تعكس تماما المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن الخطة البرنامجية المقترحة خلال دورتها السابقة في عام 2023. وفيما يتعلق بالفقرة 3-218 (أ) والجدول 3-72، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن هناك تركيزا مفرطا على تعزيز دور المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب. ورأى الوفد أن من الضروري إبقاء عمل المكتب مركزا على مهمته الرئيسية المتمثلة في تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تحتاج إليها. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عن سبب استبعاد الإشارات إلى بناء القدرات في الفقرة 3-218 (و) وتعزيز القدرات في الفقرة 3-219 (ب)، مشيرا إلى أن هذه العبارات قد ظهرت في الخطة البرنامجية لعام 2022، وقال إنه كان ينبغي إدراجها في الخطة البرنامجية لعام 2025.

56 - وفيما يتعلق بالفقرة 3-222 التي تتناول التنسيق والاتصال بين الوكالات، لاحظ أحد الوفود المعلومات المفصلة بشأن اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وقال إنه لما كانت الخطة البرنامجية المقترحة تتصل بمكتب مكافحة الإرهاب، فإنه كان يود أن يرى صيغة مبسطة للفقرة 3-222 تركز على مهام التنسيق التي يضطلع بها المكتب.

57 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2، تعزيز التنسيق والاتساق فيما بين كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والمنظمات الإقليمية والجهات الشريكة الأخرى لدعم جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء، لاحظ أحد الوفود أن الفقرة 3-234 لا تشير سوى إلى منظمة واحدة، هي المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وقال الوفد إن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منصة للتفاعل بين ممثلي الدول الأعضاء وإن ليس من وظيفته تعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة. وتساءل الوفد أيضا عن سبب الإشارة إلى هذه المنظمة فقط دون غيرها، وارتأى أن تُحذف تلك الإشارة. وأعرب الوفد كذلك عن قلقه إزاء مقياس الأداء المقرر لعام 2024 المتمثل في تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمل اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، من خلال زيادة مشاركتها في الأفرقة العاملة الثمانية التابعة له (الجدول 3-72). وأشار الوفد إلى أن الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب قد وُضع دون موافقة الدول، وتحديدا لتعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة الإرهاب. ورأى الوفد أنه لا يمكن لممثلي المجتمع المدني، استنادا إلى ولاية مكتب مكافحة الإرهاب، المشاركة في الأفرقة العاملة التابعة للاتفاق. وشدد الوفد على ضرورة الاستعاضة عن هذه النتيجة بنتيجة تتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأعضاء، وهي تتمثل، حسبما يرى، في الولاية الرئيسية للمكتب.

الاستنتاجات والتوصيات

58 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة للجمعية العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 2، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 تحت بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية.**

البرنامج 3
نزع السلاح

59 - في الجلسة السادسة المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، نظرت اللجنة في البرنامج 3، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي الأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.4)).

المناقشة

60 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي يقوم به مكتبُ شؤون نزع السلاح ولجهود المكتب المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبةٍ دولية صارمة وفعالة. وشددت الوفود على أهمية عمل المكتب، ولا سيما في سياق البيئة الأمنية غير المستقرة والمتدهورة، وأعربت عن تقديرها للخطة البرنامجية المقدمة. وكرر أحد الوفود تأكيد دعمه لعمل المكتب، وأعاد تأكيد التزامه الثابت بنزع السلاح، ولاحظ مع القلق عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البرنامج.

61 - وأُعرِب عن التقدير للجهود التي يبذلها المكتب لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وشدد أحد الوفود على أن الدعم الذي يقدمه المكتب ينبغي أن يكون غير متحيز وغير مسيس وأن ينفذ بما يتفق تماما مع الولايات المسنَدة من الدول الأعضاء. ووُجِّه الانتباه إلى الفقرة 4-3 من التقرير، الذي يتضمن إشارات إلى *"تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"*. وفي هذا الصدد، أُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تفادي الإشارات إلى جدول الأعمال لأنه لم يحظ بموافقة جميع الدول الأعضاء. وقال وفد آخر إنه وإن كان يؤيد عموما عمل المكتب، فإن دعمه لا يشمل الولاية بأكملها، لأنه لا يوافق على بعض قرارات الجمعية. وقال الوفد نفسه إنه يؤيد بقوة بعض عناصر جدول الأعمال، ولكنه لا يؤيد عناصر أخرى. وشدد الوفد على أن جدول الأعمال هو مبادرة من الأمين العام ولم تضعه الدول الأعضاء.

62 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لزيادة تعزيز دور المكتب وقال إن الدول الأعضاء تتوقع أن يؤدي المكتب دورا متزايدا في العديد من المجالات. ولاحظ الوفد، على سبيل المثال، أن المكتب يقدم خدمات إدارية إلى وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية وأن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية ستتفق قريبا على زيادة توسيع وحدة دعم التنفيذ لخدمة الآليتين الجديدتين اللتين ستُنشآن بموجب الاتفاقية.

63 - وشدد أحد الوفود على ضرورة التعجيل بإحراز تقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية، وأكد من جديد أن الأسلحة النووية تشكل تهديدا وجوديا للبشرية وأنه لا يمكن أبدا كسب حرب نووية ويجب ألا تخاض أبدا. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها، وكرر الإعراب عن قلقه العميق إزاء بطء وتيرة نزع السلاح النووي. وشدد الوفد نفسه على ضرورة التمسك بالتزامات نزع السلاح وأعرب عن قلقه البالغ إزاء التآكل المستمر والتدريجي للمعايير والقواعد والالتزامات الدولية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

64 - وذكر أحد الوفود أنه لا يشاطر الرأي القائل بأن التطورات السياسية المتصلة بالسلام والأمن الدوليين تُفضي إلى تيسير التفاوض بشأن إبرام اتفاقات جديدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وأشار الوفد إلى تدهور البيئة الدولية باعتباره أحد أسباب إطلاق مبادرة للتصدي للتحديات الأمنية المواجهة وإجراء حوار عملي لتيسير إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح. وشدد الوفد على أهمية الصيغة الواردة في الخطة البرنامجية والتي تجسد عدم الانتشار النووي باعتباره مسألة تساوي في أهميتها إزالة الأسلحة النووية

الموجودة، ولاحظ أن أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشمل عدم الانتشار وتيسير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ونزع السلاح. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الآلية المتعددة الأطراف القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح قد أدت دورا محوريا في تحقيق استقرار الأمن والنظام الدوليين. وشدد الوفد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح وعلى ضرورة أن يعارض المجتمع الدولي الانتقائية والنفعية. وشدد الوفد نفسه على مشروعية الاستخدام السلمي للعلم والتكنولوجيا وشجع المكتب على اتخاذ خطوات لضمان التنفيذ الفعال لقراري الجمعية العامة 234/76 و 96/77 المتعلقين بتعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي.

65 - وأثنى أحد الوفود على الإشارات إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية للمكتب ومنجزاته المستهدفة ونتائجه. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن معالجة مسألة المنظور الجنساني في نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة لا تزال تُواجه مقاومة، وذكر أن جميع الأسلحة، من الأسلحة النووية إلى الطائرات المسيّرة، لها بعد جنساني لم يكن مرئيا حتى وقت قريب. ووافق وفد آخر على الفقرة 4-7 المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

66 - وأشار أحد الوفود إلى الولايات المدرجة في الفقرة 4-10، فلاحظ إدراج قرار الجمعية العامة 33/68 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ولكنه لاحظ عدم إيراد أي قرارات بشأن هذه المسألة اعتُمدت بعد الدورة الثامنة والستين، مثل قرار الجمعية العامة 55/77. واقترح الوفد استكمال قائمة الولايات وفقا لذلك. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن المكتب لا يستطيع التفاعل مع المجتمع المدني بشأن مسائل نزع السلاح حسب تقديره الخاص وأن هذه التفاعلات يجب أن تأذن بها الدول الأعضاء. وقال الوفد إنه ينبغي تطبيق نهج مماثل فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية.

67 - ودعا أحد الوفود إلى التمثيل الجغرافي العادل في المكتب.

68 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة، أشار أحد الوفود إلى الفقرتين 4-15 و 4-16 ولاحظ أن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ العمل الموضوعي منذ أكثر من عقدين، وأشار إلى عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. وأشار الوفد كذلك إلى النتيجة 2 وأعرب عن رأي مفاده أن المناقشات المواضيعية المشار إليها في الفقرة 4-21 تتعارض مع ولاية المؤتمر.

69 - وتساءل وفد آخر عن ظهور مصطلحات جديدة في الخطة البرنامجية لم تناقش أو تستخدم قط في محافل نزع السلاح ذات الصلة. وأشار الوفد إلى مصطلح "مؤتمرات إبرام المعاهدات" الوارد في الفقرة 4-15 (ب) وطلب توضيحا بشأن نوع الآليات المشار إليها. وسلط الوفد الضوء على عدم مقبولية هذه الصيغة وشدد على ضرورة التقيد بصيغة متفق عليها. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن ثمة ازدواجا وتداخلا في الأولويات البرنامجية التي حددتها الجمعية العامة في إطار البرنامج الفرعي 1 وسلط الضوء على الضغط على قدرة الوفود الصغيرة بسبب وجود فريقين عاملين مفتوحي العضوية في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأشار الوفد نفسه إلى الجدول 4-3 واقترح إدراج إشارة إلى الآلية الثانية للتعاون والمساعدة الدوليين كجزء من مقاييس الأداء المقررة. كما أشارت الوفود إلى الجدول 4-4 وأعربت عن رأي مفاده أن مقاييس الأداء المقررة لعامي 2024 و 2025 كان ينبغي أن تكون أكثر واقعية. وذكر أحد الوفود أن الإشارة إلى "إدراج صيغة متفق عليها" في إطار مقياس الأداء المقرر

لعام 2024 في الجدول 4-5 لا تجسد ديناميات المفاوضات وأعرب عن رأي مفاده أنه لا ينبغي إدراج توقعات من هذا القبيل.

70 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، أسلحة الدمار الشامل، أعرب أحد الوفود عن قلقه البالغ إزاء الإشارة الواردة في الفقرة 4-28 (ح) إلى دعم الأمانة العامة للجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وشدد الوفد على أن هذه الإجراءات ينبغي ألا تتجاوز ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وشدد على أن ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية هو من اختصاص مجلس الأمن. وذكر الوفد أن الهيئات الإدارية في الأمم المتحدة لم تكلف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهذه المهمة وشدد على أن قرار مجلس الأمن 2118 (2013) لا يتضمن توجيهات إلى المنظمة في هذا الصدد.

71 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده، من حيث المبدأ، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع التنبيه إلى أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بدعم كامل من جميع دول المنطقة.

72 - وأعرب أحد الوفود عن التزامه بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، تمشيا مع التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال الوفد إن أنجع طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال نزع السلاح التدريجي المتعدد الأطراف الذي يجري التفاوض بشأنه من خلال المعاهدة وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع جميع الدول بشأن نزع السلاح النووي خلال دورة الاستعراض الحادية عشرة للمعاهدة وما بعدها. وفي حين أقر الوفد بضرورة أن تكون معاهدة حظر الأسلحة النووية جزءا من عمل المكتب، شدد الوفد على أنه لن يوقع المعاهدة ولن يصدق عليها، ولن يرسل مراقبين إلى اجتماع الدول الأطراف. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن المعاهدة لا تعالج المسائل الرئيسية التي يجب التغلب عليها لإتاحة إمكانية نزع السلاح العالمي الدائم، أو النظر في حلول للتحديات التي تفرضها البيئة الأمنية المتدهورة، أو التصدي للتحديات التقنية المتمثلة في التحقق من نزع السلاح النووي دون نشر المعارف المتعلقة بالأسلحة النووية.

73 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأسلحة التقليدية، قال أحد الوفود إن الدول الأعضاء ستستفيد إذا تسنّى تمكين المكتب لكي يُقدّم المزيد من الأفكار التحليلية في بعض المجالات، مثل الإبلاغ عن النفقات العسكرية وتحليل اتجاهات الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة. وأثنى أحد الوفود على الجهود التي يبذلها المكتب لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها. وأشار الوفد إلى أن العملية ستستفيد من قوة الدفع المتجددة في عام 2025 وأعرب عن دعمه للجهود الرامية إلى ربط مشاركة أصحاب المصلحة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعمليات التنمية الأوسع نطاقا.

74 - وبالإشارة إلى الشكل الأول من الباب 4، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن ما إذا كان برنامج التدريب المخصص للزمالات قد بدأ وطلب معلومات مُحدّثة عن حالته الراهنة والتقدم المحرز.

75 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، الإعلام والتوعية، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن إدراج النتيجة 1 في الخطة البرنامجية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ضمن سياق الأمن الدولي، وتعزيز السلوك المسؤول من جانب الدول في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتحقق من خلال المفاوضات بين الحكومات بشأن الأمن السيبراني، ولا تتعلق بالإعلام والتوعية. وذكر الوفد نفسه أنه كان يمكن أن تكون استراتيجية المكتب للإعلام والتوعية

أكثر شمولا، من خلال استخدام المرونة والقدرة والديناميات، واستخدام الشبكات الاجتماعية ووسائط الإعلام للوصول إلى الشباب وزيادة الوعي وسطهم بأهمية نزع السلاح.

76 - وذكر أحد الوفود أنه يولي أهمية كبيرة لتمكين الشباب في المناقشات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار ورحب بإدراج فقرة عن الدروس المستفادة والتغيير المزمع (الفقرة 4-63).

77 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، نزع السلاح الإقليمي، أشار أحد الوفود إلى النتيجة 1 وطلب توضيحا بشأن إدراج تطبيق قرار مجلس الأمن 1540 (2004) في السياق الإقليمي. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن النهج الإقليمي غير كاف وأن المستوى العالمي أنسب. وفيما يتعلق بالجدول 4-22، طلب وفد آخر توضيحا بشأن الفرق بين المنجزات المقررة والفعلية لعام 2023 فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة 69/65 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

الاستنتاجات والتوصيات

78 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 3، نزع السلاح، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 4
عمليات حفظ السلام

79 - نظرت اللجنة، في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في 20 أيار/مايو 2024، في البرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.5)).

المناقشة

80 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها القوي لعمل إدارة عمليات السلام وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان. واعترفت الوفود بأهمية دور عمليات حفظ السلام وولايتها في صون السلام والأمن الدوليين. ولوحظ أن حفظ السلام هو أقوى مظهر من مظاهر التزام الأمم المتحدة بعالم ينعم بدرجة أكبر من السلام.

81 - وجرى الإقرار بالطابع البالغ الأهمية الذي يكتسيه عمل الإدارة وبالخدمة القيّمة التي تقدمها بعثات حفظ السلام، وشُجعت الإدارة على المثابرة على ذلك نظرا لاعتماد ملايين الأشخاص على عملها لاستعادة السلام في مناطق الأزمات حول العالم. وأعربت الوفود عن تقديرها لموظفي الإدارة ولحفظة السلام في الميدان لما يقومون به من عمل دؤوب للوفاء بولاية كل منهم وحماية المجتمعات التي يخدمونها في أصعب بيئات العمليات.

82 - وأثنت الوفود على جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لمساهماتها والتزامها المستمر بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واعترفت بالمخاطر التي تتعرض لها كل يوم. وشددت الوفود وكررت التأكيد على التزامها بعمليات حفظ السلام وعمل الإدارة ودعمها لها بسبل منها مشاركتها في بعثات الأمم

المتحدة لحفظ السلام. وطُلبت توضيحات بشأن ما إذا كان عدد الأفراد العسكريين في بعثات حفظ السلام كافيا لتنفيذ الولايات.

83 - واعتُرف بأن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة يعملون منذ أكثر من 75 عاماً على حفظ ودعم السلام والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم. وجرى الاعتراف بمساهمة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في حماية المدنيين من العنف، والحفاظ على وقف إطلاق النار، وإرساء الثقة، وتعزيز الحلول السلمية للنزاعات. ورحب أحد الوفود بالجهود التي تبذلها بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ ولاياتها وإيجاد سبل مبتكرة لتنفيذها في ظل ظروف استثنائية من أجل النهوض بالسلام في مختلف أنحاء العالم. وأُعرب عن رأي مفاده أن بعثات حفظ السلام دعمت العمليات السياسية الرامية إلى المصالحة في ظروف صعبة للغاية، إذ تعمل مع طائفة من أصحاب المصلحة في مجالات من قبيل بناء السلام، وحقوق الإنسان، والحوكمة، وسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

84 - ورحبت الوفود بالخطة البرنامجية المقترحة الشاملة وأعربت عن دعمها لها. ورأى أحد الوفود أن الخطة البرنامجية المقترحة لإدارة عمليات السلام هي واحدة من أفضل الخطط البرنامجية المقدمة ودعا الإدارات الأخرى في الأمانة العامة إلى التعلم من أفضل الممارسات. وأعرب وفد آخر عن تأييده لبعض جوانب الخطة البرنامجية، من قبيل أهمية التنسيق الوثيق مع الكيانات الأخرى في الميدان، ولا سيما من داخل منظومة الأمم المتحدة. وشدد الوفد على أنه يعلق أهمية قصوى على تعزيز المسؤولية الوطنية لدى تصميم الولايات وتنفيذها.

85 - وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن البرنامج المقترح لعام 2025 يعكس الدور الفعال والكفء لحفظة السلام في صون السلام والأمن. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام، مما يتيح ظروفا أفضل للموظفين الميدانيين. وذكر الوفد أنه ينبغي تعزيز عمليات حفظ السلام لكي تكون أكثر فعالية في المستقبل. وطلب أحد الوفود توضيحا عما إذا كانت الإدارة قد أخذت مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في الاعتبار لدى تخطيطها للبرامج، أو ما إذا كانت نتائج هذا المؤتمر ستؤثر على الخطة البرنامجية المقترحة.

86 - واعترف أحد الوفود بالعمل الهام الذي تضطلع به إدارة عمليات السلام والإدارات الأخرى ذات الصلة في تنفيذ ولايات تكون واضحة ومركزة وقابلة للتحقيق في سياق عمليات حفظ السلام. وجرى الإقرار بالجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة لمواصلة تحسين دعمها لعمليات حفظ السلام، وتعزيز أدائها، والتكيف مع المخاطر والتحديات الراهنة، وكفالة أهمية وفعالية عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

87 - ورغم أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، فقد أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن عمليات حفظ السلام أكثر تعقيدا وعنفا وخطورة وأنه ينبغي، في ظل هذه الظروف، إنفاق الموارد على البعثات التي تعمل في سياقات من ذلك القبيل. وأعرب الوفد عن قلقه من أن الخطة الشاملة لعمليات حفظ السلام لعام 2025 تستند إلى الافتراض بأنه ستكون هناك ولايات واضحة ومركزة وقابلة للتحقيق، وهو ما لم يكن عليه الحال منذ بعض الوقت، وذكر أن افتراضات التخطيط ينبغي أن تكون واقعية لا خيالية.

88 - واعتُرف بأن مشهد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام آخذ في التغير بشكل كبير، في ضوء إغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وتقليص بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأُعرب عن رأي مفاده أنه بالرغم من كون عمليات حفظ السلام الكبيرة المتعددة الأبعاد آخذة في الانخفاض على ما يبدو، فإن هذه البعثات، بما في ذلك البعثات القائمة، لا تزال تؤدي دورا هاما في تنفيذ ولايات الأمم المتحدة في المناطق المتضررة من النزاعات. وأعرب وفد آخر عن تأييده لمفهوم عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، ووضع برامج لسيادة القانون والعدالة الانتقالية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن. وأُعرب أيضا عن التأييد للتنفيذ الفعال للتوجيهات المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنفيذ الفعال لحماية السكان المدنيين في الولايات التي تنص على ذلك.

89 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بينما طلب وفد آخر توضيحا بشأن الكيفية التي تراعى بها مداولات هذه اللجنة عند صياغة الاستراتيجيات والنتائج المقررة في الخطة البرنامجية المقترحة.

90 - ولوحظ أن نظر الجمعية العامة في مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها يكتسي أهمية خاصة من حيث إنه يعكس المواضيع والمناقشات المتغيرة ويؤثر في الطريقة التي تنظر بها الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تلك المسألة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تأييده لوضع نظام شفاف وديمقراطي لحفظ السلام في إطار الأمم المتحدة.

91 - وأعرب أحد الوفود عن أسفه لأن ولاية لجنة البرنامج والتنسيق لا تخولها استعراض الخطط البرنامجية سوى لبعثتين فقط من بعثات حفظ السلام من أصل 11 بعثة عاملة حاليا في مجال حفظ السلام. ورأى الوفد أنه ينبغي للجمعية العامة تمكين اللجنة من الاضطلاع بولايتها المتمثلة في استعراض أعمال المنظمة في مجملها.

92 - ورحب أحد الوفود، في إطار الولايات والمعلومات الأساسية، بالجهود التي تبذلها الإدارة لمواصلة تحسين حفظ السلام وتعزيز أدائها والتكيف مع المخاطر والتحديات المعاصرة، على النحو المبين في الفقرة 5-1 من التقرير.

93 - ولوحظ أن الأهداف والاستراتيجيات ومقاييس الأداء تُختار عمومًا بشكل جيد وأنها متكاملة وملائمة للسياق. وبالإشارة إلى الفقرة 5-2 في إطار الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025، رحب بعض الوفود بما ورد من إشارات إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مهام السلام؛ ودعم فعالية الأداء والمساءلة لجميع عناصر البعثات من خلال التنفيذ الجاري حاليا للنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء؛ وتحسين سلامة وأمن أفراد حفظ السلام وهي مجالات تكتسي أهمية كبيرة للوفود.

94 - وأشاد أحد الوفود بالعمل القيم الذي يضطلع به حفظة السلام في التمكين من الوفاء بولايات حفظ السلام. وجرى التشديد على أن سلامة وأمن حفظة السلام يكتسيان أهمية قصوى وينبغي أن يكونا الأولوية المطلقة لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وخطة تنفيذها المسماة المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ورأى أحد الوفود أنه ينبغي للمنظمة مضاعفة جهودها في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب وإعداد البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة للنشر. وأعربت وفود أخرى عن تأييدها لمبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي ترى أنها تشكل إطارا توجيهيا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وجرى الإقرار بتفاني الأمين العام المستمر في هذا الإطار. ولوحظ أن المبادرة تشجع جميع أصحاب المصلحة

المعنيين على العمل الجماعي مما يعزز عمليات حفظ السلام. وأعربت الوفود أيضا عن تأييدها للأولويات المحددة في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

95 - وأشار أحد الوفود إلى دعمه المستمر للإصلاحات التي تحسن الأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام. وأُعرب عن رأي مفاده أن الإصلاحات ينبغي أن تعزز سلامة وأمن حفظة السلام، فضلا عن زيادة الفعالية العملياتية للعناصر المدنية والنظامية. وأشيد بالأمين العام لما يبذله من جهود في هذا المجال.

96 - ورحب أحد الوفود بإعطاء الأولوية لفعالية الأداء والمساءلة فيما يتعلق بجميع عناصر البعثات من خلال تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء بغية تقييم أداء البعثات باستخدام البيانات والتحليلات، ووضع إطار متكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام، وزيادة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في مجال الأداء. وذكر أحد الوفود أن إعطاء الأولوية للحلول السياسية أمر أساسي لإصلاح عمليات حفظ السلام، وكذلك جعل البعثات أكثر كفاءة، وفعالية، وخضوعًا للمساءلة.

97 - ورحبت عدة وفود باستمرار الشراكة الاستراتيجية والتنفيذية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في أفريقيا. ولوحظ أن هذه الجهود ضرورية لبناء القدرات ودعم البلدان الجديدة والناشئة المساهمة بقوات. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن اتخاذ قرار مجلس الأمن 2719 (2023) يتيح فرصة لزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تنفيذ القرار بشكل مشترك. وأشار الوفد إلى أنه يتطلع إلى قيام الأمانة العامة بتنفيذ أنشطة هادفة لتنفيذ القرار، الذي يقضي بإمكانية تمويل عمليات الدعم التي يقودها الاتحاد الأفريقي من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة على أساس كل حالة على حدة.

98 - وجرى التأكيد على حتمية قيام الأمم المتحدة بدعم صون السلام والأمن الدوليين من خلال التنفيذ المستمر والابتكار التطلعي على حد سواء. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن استخدام التكنولوجيات الجديدة ليس حيويا لتعزيز الأداء فحسب، بل أيضا لتحسين سلامة وأمن حفظة السلام والبنية الأساسية لحفظ السلام. ودعا الوفد إلى القيام بمزيد من الأنشطة المتعلقة باستكشاف ونشر التكنولوجيات ذات الصلة والفعالة لدعم عمليات حفظ السلام.

99 - وجرى التشديد على أهمية الإبلاغ الدقيق والابتكار المستمر في مجال إتاحة البيانات وتوزيعها وجرى الترحيب بذلك. ورئي أن هذه الجهود مهمة للتمكين من إجراء استعراض وتقييم كاملين لعمليات البعثات بغية كفالة اتباع نهج يتسم بالكفاءة، والفعالية، والاتساق إزاء تنفيذ الولايات. وأعرب وفد آخر عن تأييده لتسخير التكنولوجيا لصالح بعثات حفظ السلام وكرر تأكيد رأيه بأنه ينبغي في هذا الصدد مراعاة حساسية البلدان المضيفة والدول الأطراف المجاورة. ورأى الوفد أن أمن البيانات يكتسي أهمية قصوى وأن أي خطط لاستخدام تكنولوجيات قواعد البيانات ينبغي أن تتضمن أيضا خططا لأمن البيانات.

100 - ورحبت الوفود بالدور المتزايد الذي تؤديه المرأة في بعثات حفظ السلام، تمشيا مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأبرزت تقديرها لإدماج منظور جنساني في عمليات الإدارة وأنشطتها ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها.

101 - ولاحظ أحد الوفود أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون نحو 15 في المائة من سكان العالم، وشدد على أهمية مشاركتهم وإدماجهم في المجتمع بشكل كامل ومفيد، في إطار بعثات حفظ السلام وغيرها. ولوحظ أن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في بعثات حفظ السلام أمر بالغ الأهمية واستراتيجي ويمكن

أن يعود بالعديد من الفوائد ويسهم في فعالية هذه البعثات واستيعابها للجميع. وقدم الوفد عدة أسباب لأهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في بعثات حفظ السلام. أولاً، المساهمة في تقديم وجهات نظر ورؤى متنوعة؛ وثانيا، المساهمة في تمثيل الجميع واستيعابهم؛ وثالثا، إذكاء الوعي بالتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة والدعوة إلى وضع سياسات وممارسات شاملة تتناول حقوقهم وتلبي احتياجاتهم؛ ورابعا، دعم بناء القدرات وتمكين الأفراد ذوي الإعاقة من المشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار؛ وخامسا، تشكيل جسر وقاسم مشترك بين الأشخاص ذوي الإعاقة من مختلف الفئات الوطنية، نظرا للتحديات والحواجز المشتركة التي تعترض طريقهم. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات من الإدارة بشأن خططها الرامية إلى تيسير مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات السلام وتحديدا في بعثات حفظ السلام.

102 - وفيما يتعلق بأنشطة التقييم التي تضطلع بها إدارة عمليات السلام، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 5-12 وأعرب عن تأييده لتنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولوحظ أن هناك حاجة إلى بيانات أفضل لدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في نيويورك وفي جميع أنحاء البعثات. ويعتقد الوفد أن من المهم أن تواصل الأمم المتحدة تحسين جمع البيانات وتقاسمها واستخدامها في جميع المجالات لدعم هياكل التخطيط المتكاملة في البعثات. ولاحظ وفد آخر أن إنشاء شبكة تنسيق للشباب والسلام والأمن في المقر وفي الميدان ووضع خطط لصياغة اختصاصات لمراكز التنسيق المعنية بالشباب والسلام والأمن تشكل تطورات إيجابية. وفيما يتعلق بالتقييمات المقرر إجراؤها في عام 2025 الواردة في الفقرة 5-13، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه كان من الأجدى تكوين فكرة عن التقييمات المزمع إجراؤها، وأعرب عن توقعه بأن يجري إبلاغ الدول الأعضاء بها على الفور.

103 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العمليات، لاحظ أحد الوفود أنه لا يوجد الكثير من المعلومات أو الأهداف الواضحة بشأن عمليات انتقال البعثات، وطلب مزيدا من المعلومات عن الأنشطة المحددة المقررة فيما يتصل بانتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطُلب أيضا مزيد من المعلومات عن سبب عدم عقد حلقة العمل بشأن الاستراتيجيات السياسية الإقليمية ودون الإقليمية لحفظ السلام في أفريقيا (الجدول 5-5، الفئة باء، المنجز 6 من المنجزات المستهدفة) في عام 2023.

104 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الشؤون العسكرية، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 5-30 (هـ) في إطار باب الاستراتيجية وطلب توضيحا بشأن خطط الإدارة لبدء ونشر عملية لتقييم أداء الأفراد النظاميين من خارج الوحدات. وفي هذا الصدد، استفسر الوفد عن الكيفية التي ترتبط بها عملية تقييم الأداء المقررة لفرادى الأفراد النظاميين من خارج الوحدات بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء والإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام. وتساءلت الوفود أيضا عن سبب تركيز نظام التقييم على الأفراد النظاميين من خارج الوحدات وليس على جميع الأفراد بمن فيهم المدنيون.

105 - ولوحظ أن الأداء والتقييم، على غرار التدريب، هما أيضا من المسائل الشاملة، لا سيما في البرنامجين الفرعيين 2 و 3. ودعا أحد الوفود الإدارة إلى تجنب الازدواجية والتداخل المحتملين في الأنشطة، وقدم مثالا على ذلك وهو أن الأنشطة المتصلة بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء تحتاج إلى توضيح وإلى إدراجها في إطار البرنامج الفرعي ذي الصلة.

106 - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للنتيجة 2، تحقيق تقدم في تكافؤ الجنسين في صفوف الأفراد العسكريين النظاميين من خارج الوحدات في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، ولاحظ الزيادة في النسبة

المئوية للإناث في صـــفوف الأفراد العســـكريين النظاميين من خارج الوحدات في عمليات الأمم المتحدة للسـلام. ولوحظ مع التقدير أن الهدف المقرر المتمثل في نسـبة 22 في المائة في عام 2023 قد تم تجاوزه. وشـدد الوفد على ضـرورة الإبلاغ الشـامل والتخطيط الهادف بشـأن الفئات الأخرى غير الأفراد العسـكريين، على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة الموحدة للتكافؤ بين الجنسين للفترة 2018-2028.

107 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وعلى وجه التحديد الفقرة 5-42، رحب أحد الوفود بالإشارة في الهدف إلى الجهود التي تبذلها البعثات السياسية الخاصة لتعزيز سيادة القانون وحوكمة قطاع الأمن في مناطق عملياتها. وأعرب وفد آخر عن تقديره للنتائج التي تحققت، فضـــلا عن الاستراتيجية المقررة وأهداف الأداء للبرنامج الفرعي 3. ولاحظ الوفد أنه يرى فرصة للتنسيق مع البرنامج الفرعي 1، الذي يركز على المراحل الانتقالية، ويوصي باستمرارية السعي إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام خلال مرحلتي الانتقال والخفض التدريجي، فضلا عن مرحلة ما بعد الخفض التدريجي، التي ينبغي إدراجها في عملية التخطيط.

108 - وفيما يتعلق بالنتيجة 1، تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد أفراد الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، أشار أحد الوفود إلى الفقرتين 5-47 و 5-48، وأدان بشدة الجرائم المرتكبة ضـــد موظفي الأمم المتحدة. وطلب الوفد إلى الإدارة تعزيز التعاون مع البلدان المضـــيفة المعنية واتخاذ تدابير أقوى لحماية أرواح حفظة السلام وسلامتهم على نحو فعال.

109 - وبالإشارة إلى النتيجة 3، تحسين أداء شرطة الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ الولاية، أشار أحد الوفود إلى الفقرتين 5-51 و 5-52 وإلى الشـــكل الســـابع من الباب 5، وأبرز مقاييس الأداء البالغة نســـبتها 98 في المائة في عام 2023، والأهداف البالغة نسبتها 100 في المائة في عامي 2024 و 2025. ولاحظ الوفد أن البرنامج الفرعي سيعمل، بالاستناد إلى الدروس المستفادة، على تقييم أداء شرطة الأمم المتحدة على أساس ربع سنوي ووضع خطط مصممة خصيصا لتحسين الأداء للاسترشاد بها في عمليات التناوب والنشر في المســـتقبل. ولاحظ الوفد أن الهدف المتمثل في إجراء ما نســـبته 100 في المائة من تقييمات وحدات الشـرطة المشـكلة التابعة للأمم المتحدة التي تشـير إلى مسـتوى أداء مرضٍ أو أعلى في عام 2025 يعكس سعي الإدارة إلى تحقيق الامتياز العملياتي.

110 - وفيما يتعلق بالجدول 5-9 (الفئة باء، المنجزان 11 و 13 من المنجزات المســـتهدفة)، لاحظ أحد الوفود أن هناك عددا قليلا من مشـاريع التعاون الميداني والتقني في مجال إصـلاح قطاع الأمن والحوكمة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وطلب مزيدا من التوضيحات نظرا لوجود طلب كبير على هذا الدعم داخل البعثة وخارجها على حد سواء.

111 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، الســـياســـات والتقييم والتدريب، فبينما يُعترف بأن تدريب الأفراد النظاميين مسـألة شـاملة في جميع جوانب حفظ السـلام وفي جميع البرامج الفرعية، يُعتبر التدريب أكثر أهمية بالنسبة للوحدات العسكرية وأفراد الشرطة قبل النشر وخلاله. ومن أجل تحقيق الأهداف، تُشجَّع الأمانة العامة على مواصلة توفير المواد والآليات التدريبية اللازمة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما في ذلك خدمات التنسيق الميسَّرة من خلال برنامج الشراكة الثلاثية وآلية التنسيق المبسطة. ولاحظ وفد آخر بقلق أنه لا توجد خطة لقياس أداء العناصـر غير النظامية في بعثات حفظ السـلام، وكرر التأكيد على أن البعثات لا يمكنها النجاح إذا كان قياس الأداء لا يتناول إلا بعض العناصـر، أو إذا كان بعض العناصـر فقط هو الذي يقوم

بالأداء بينما تقصر عناصر أخرى عن ذلك. وشدد الوفد على قلقه من أن هذا الجانب، بالرغم من إبرازه في التقارير السابقة، فإنه لم يدرج في الخطة البرنامجية لعام 2025، واقترح تناول هذه المسألة.

112 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2، قيام البلدان المساهمة بقوات بإعداد كتائب مشاة وفقا لمعايير الأمم المتحدة، لوحظ أن المعلومات الواردة في الفقرتين 5-62 و 5-63 هامة جدا لتنفيذ ولايات بعثات حفظ السلام. ولاحظ أحد الوفود أنه تم إحراز تقدم ملحوظ، حيث ارتفع العدد التراكمي للبلدان المساهمة بقوات التي تنشر كتائب مشاة أُعدت وفقا لمعايير الأمم المتحدة من 14 بلدا في عام 2021 إلى 34 بلدا في عام 2023. وأعرب الوفد عن توقعه إحراز تقدم أكبر لأن نتائج عام 2025 تعكس عددا أكبر من الكتائب المعدة وفقا لمعايير الأمم المتحدة. ولاحظ الوفد أن الأهداف لم تتحقق في عام 2023 نتيجة للتحديات الإدارية واللوجستية التي حالت دون حصول دولتين من الدول الأعضاء على التدريب. ورأى الوفد أن الشكل الثامن من الباب 5 يمكن أن يكون مضللا بعض الشيء وتساءل عما إذا كان الشكل يشمل أيضا البلدان التي تقترح كتائب لا تفي بمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بالنشر.

113 - ولاحظ أحد الوفود أن فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان هو أحد أوائل بعثات حفظ السلام التي أنشأتها الأمم المتحدة، والذي تتمثل مهمته الأساسية في رصد وقف إطلاق النار عبر خط المراقبة في إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه المعترف به دوليا. وأُعرب عن رأي مفاده أن هذا الفريق يؤدي دورا رئيسيا في صون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأعرب الوفد عن تقديره للدور الفريد الذي تقوم به البعثة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ورغم أن المسائل المتصلة بأجزاء من البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، يرى الوفد أنه يجب، من أجل مصلحة السلام والاستقرار الإقليميين، بذل كافة الجهود لكفالة التنفيذ الفعال لولاية هذه البعثة، بسبل منها توفير الموارد الكافية.

الاستنتاجات والتوصيات

114 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة للجمعية العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 4، عمليات حفظ السلام، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 تحت بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية.**

البرنامج 5
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

115 - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة المعقودة في 14 أيار/مايو 2024، في البرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 6)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة عن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

116 - أعربت وفود عن تقديرها ودعمها لولاية مكتب شؤون الفضاء الخارجي ودوره في النهوض بالتعاون الدولي مع تعزيز القدرات في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء. وجرى أيضا التسليم والترحيب بدور المكتب بوصفه الوديع لمعاهدات الأمم المتحدة التي تنظم حقوق والتزامات الدول في الفضاء. وأعرب أحد الوفود عن دعمه للدور الذي يؤديه المكتب بوصفه منتدى مهما متعدد الأطراف لتهيئة بيئة مواتية تعزز سلامة الأنشطة التي تجري في الفضاء واستقرارها واستدامتها وبناء القدرات في مجال قانون الفضاء والسياسات المتعلقة بالفضاء. ورحب وفد آخر بالدور الهام الذي يضطلع به المكتب في التوعية بالإطار المعياري الذي يُسترشد به في القيام بأنشطة الفضاء الخارجي، وفي فهم ذلك الإطار.

117 - وأشار أحد الوفود إلى أن المكتب قدم في السنة الماضية مساهمات كبيرة في تحسين الحوكمة العالمية للفضاء الخارجي وتعزيز التعاون الدولي. وأُعرب عن رأي مفاده أن التطور السريع في علوم وتكنولوجيا الفضاء، وظهور أنواع جديدة من الأنشطة الفضائية، وتنوع الكيانات الفضائية، والنمو السريع في الأنشطة الفضائية التجارية، وإن كانت مفيدة لحياة الإنسان، تطرح أيضا تحديات جديدة للحوكمة العالمية للفضاء الخارجي. وأعرب الوفد عن أمله في أن يواصل المكتب ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية وأن يواصل أيضا الرصد الدولي للفضاء الخارجي على نحو ما تنص عليه معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967.

118 - ورحبت وفود بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وبالأداء البرنامجي لعام 2023 الواردين في التقرير. وأعرب أحد الوفود عن تقديره ودعمه للولاية المهمة المسندة إلى المكتب المتمثلة في تشجيع التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأشار إلى استراتيجية المكتب المقترحة لعام 2025. وأبرز وفد آخر أنه يعلق أهمية كبيرة على سلامة الفضاء الخارجي وأمنه، وأنه يعتقد بأنه يجب إبقاؤه مجالا خاليا من التهديدات أو العنف. وأعادت وفود تأكيد التزامها بإطار يحافظ على السلام في الفضاء الخارجي، والتزامها بالعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل النهوض بالتعاون الدولي والشفافية في الأنشطة الفضائية.

119 - وجرى الاعتراف بدور المكتب بوصفه الأمانة الفنية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين وأفرقتها العاملة، وجرى التشديد عليه. وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي للنظام الدولي القائم على القواعد، مع وجود الأمم المتحدة في صلبه، ولاتباع نهج متعدد الأطراف في تناول الشؤون الدولية يشمل، كما أشار الوفد، التعاون بشأن مسائل الفضاء الخارجي. وذكر الوفد أنه التزم، في إطار استراتيجيته الفضائية الجديدة، بالعمل على تطوير قانون الفضاء في اللجنة، وبالمساهمة في الاتفاق على مبادئ توجيهية ومعايير وقواعد تمكن الأجيال المقبلة من استكشاف الفضاء واستخدامه على نحو آمن ومستدام. وأشار الوفد إلى أن معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء هي الإطار التأسيسي لجميع الأنشطة الفضائية، وأن اللجنة، ولجنتها الفرعية القانونية على وجه الخصوص، هما الآليتان المركزيتان لوضع الإطار القانوني للأنشطة الفضائية.

120 - وأثنى أحد الوفود على مكتب شؤون الفضاء الخارجي لما يقوم به من عمل في قطاع سريع النمو، وسلم بأن مبادرات المكتب في مجال الحد من الحطام الفضائي، وإدارة الموارد الفضائية، واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي على المدى الطويل تتسم بأهمية حاسمة. وجرت الإشارة إلى أن الأنشطة الفضائية شهدت في السنوات الأخيرة أهمية متنامية، مع تزايد حركة المرور الفضائية والزيادة السريعة في عدد الأجسام

المطلقة في الفضـــاء. وذكر أحد الوفود أنه في ظل ذلك الاتجاه، اســـتمرت مهام المكتب ومطالب الدول الأعضاء في الزيادة. ومع أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تندرج ضمن ولاية لجنة البرنامج والتنســيق، فإن أحد الوفود تســاءل عما إذا كان المكتب قد زُود بما يكفي من الموارد اللازمة لتلبية ذلك الطلب المتزايد، حيث إنه في كل دورة من دورات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في الســنوات الماضــية، أبلغ المدير الدول الأعضــاء بالصــعوبات المتزايدة التي يواجهها المكتب في تنفيذ ولايته. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه مع الزيادة المتوقعة في مهام المكتب، من الضروري ضمان حصول المكتب على الموارد اللازمة لتلبية احتياجاته وتنفيذ ولايته، لأن عدم القيام بذلك يمكن أن تكون له آثار ضارة على عمل الإطار القانوني للأنشطة الفضائية، لا سيما في وقت تتزايد فيه الصعوبات التي تواجه حوكمة الفضاء التي أصبح اليقين القانوني فيها أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولاحظ وفد آخر أن المكتب يضطلع بمهمة مثيرة للاهتمام ولكنها صعبة، ولاحظ أنه يتعين على المكتب أن يعمل في ظل قيود كبيرة على الموارد، في حين أن أنشطة المشاريع الآخذة في التوسع التي يضطلع بها المكتب لدعم البلدان النامية التي تسعى إلى الاستفادة من فوائد تكنولوجيا الفضاء تتطلب موارد كبيرة، وخصوصا الموارد البشرية.

121 - وشددت عدة وفود على أهمية الاستكشاف السلمي لعلوم وتكنولوجيا الفضاء في تنفيذ خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 وتحقيق أهدافها، وأثنت على مبادرات المكتب في هذا الصــدد. وحُث المكتب على مواصلة دعم البلدان النامية في الاستفادة من تكنولوجيات الفضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى إتاحة فوائد تكنولوجيا الفضاء على نطاق واسع، وعلى ضرورة حصول البلدان النامية على الدعم المناسب للاستفادة منها بشكل تام. وأُعرب عن رأي مفاده أن فوائد استكشاف الفضاء ينبغي أن تصبح أداة أساسية لدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان. وفي هذا الصــدد، قدم أحد الوفود أمثلة لمســائل تشــمل وضــع تشريعات فضائية، وإدارة المياه باستخدام تكنولوجيا الفضاء. وارتأى وفد آخر أنه يحبذ سياسة للبيانات قائمة على المجانية تيسر وصول المستخدمين إلى البيانات الساتلية في المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها، وتدعم البرامج الرامية إلى تدريب وتثقيف المســتخدمين في البلدان النامية لكي يتمكنوا من تلقي تلك البيانات وتفسيرها واستعمالها وإتاحتها للمستخدمين النهائيين بطريقة مجدية. وأعرب أحد الوفود عن تأييده للجهود التي يبذلها المكتب للنهوض بالتعاون الدولي من أجل تسخير إمكانات الفضاء كمحرك للتنمية المستدامة.

122 - وذكرت عدة وفود أن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية. وأشار أحد الوفود إلى أن الفضاء الخارجي يشكل مصدرا لفوائد محتملة بالنسبة لجميع البلدان، ويمكن استكشافه بطريقة تفضي إلى زيادة الرخاء والأمن والرفاه. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الفضاء الخارجي يجب ألا يخضع للتملك الوطني أو للمطالبات بالسيادة، وأنه يجب أن يستخدم في الأغراض السلمية، وأن يظل متاحا لجميع الدول على أساس غير تمييزي، بغض النظر عن مستوى التطور العلمي أو التقني أو الاقتصادي. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسهم المكتب في تعزيز الشمولية والتعاون الدولي القوي من أجل بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، وهي أمور يعتبرها حاســمة بالنســبة للبلدان النامية في ميدان اســتخدام الفضــاء الخارجي في الأغراض السلمية. ودعا وفد آخر المكتب إلى مواصلة دعم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في توفير سبل الوصول المباشر إلى الآليات الفضائية للاستجابة في حالات الطوارئ.

123 - وفي إطار الفرع المتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية، وفيما يتعلق بالفقرة 6-4 (ج)، أعاد أحد الوفود تأكيد أهمية عمل المكتب مع الدول الأعضــاء في تعزيز اســتخدام الفضــاء الخارجي في الأغراض الســلمية. وســلم الوفد، على وجه الخصــوص، بعمل المكتب الرامي إلى ضــمان تنفيذ إطار قانوني ينظم

الأنشطة الفضائية، وتسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، واتخاذ خطوات للحد من الحطام الفضائي، وغير ذلك من الجهود البناءة، باعتبارها وظائف أساسية توفر إطارا معياريا لأنشطة الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، طلب الوفد معلومات مستكملة عن حالة التحسينات التي أدخلت على تسجيل الأجسام الفضائية من خلال المنصة الإلكترونية المحدثة. وأشار وفد آخر إلى أن المكتب يؤدي دورا مهما في تنفيذ الجوانب ذات الصلة من الإطار القانوني، بسبل منها تعهد سجل الأمم المتحدة للأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، من بين مسؤوليات أخرى.

124 - ولاحظ أحد الوفود الإشارات الواردة في الخطة البرنامجية إلى تعاون المكتب مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما الإشارات الواردة في الفقرتين 6-4 و 6-7. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الولاية الرئيسية للمكتب هي تيسير عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، التي تشكل منبرا حكوميا دوليا لمناقشة المشاكل الراهنة المتصلة بالقانون الدولي للفضاء على وجه التحديد وفي المقام الأول من جانب الدول. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه وفقا لمعاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، تتحمل الدول المسؤولية الدولية عن الأنشطة التي تجري في الفضاء الخارجي، سواء اضطلعت بها السلطات الحكومية أو كيانات غير حكومية، ومن ثم، فإنه يرى أن تحديد أولويات التفاعل مع المنظمات غير الحكومية لا يندرج ضمن ولاية المكتب. وطلب الوفد بيان الجهة التي يتفاعل معها المكتب عند إشارته إلى "الجهات الشريكة الأخرى" و "الكيانات الأخرى ذات الصلة بالفضاء" في الفقرتين 6-4 (ج) و 6-7، على التوالي.

125 - وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية الواردة في الفقرة 6-6، تساءل أحد الوفود عن الجزء من أنشطة المكتب الذي ستدعمه المنظمات غير الحكومية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن ميزانية المكتب تمول من اشتراكات الدول الأعضاء، التي تتلقى مساعدة مباشرة في إطار عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

126 - وفيما يتعلق بالفقرة 6-7، جرى الاعتراف بأن الجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز الشراكات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، وعلى نطاق المنظمات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية والقطاعية والأكاديمية هي جهود هامة لضمان التماسك والاتساق والشفافية في الأنشطة البرنامجية. وفي هذا الصدد، ذكر أحد الوفود أن الشراكات مع القطاع الخاص ضرورية أيضا، في حين طلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن خطط المكتب لتلبية الطلب المتزايد على الدعم لتعزيز قدرة البلدان النامية.

127 - وفيما يتعلق بالفقرة 6-8، أعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل المكتب الرامي إلى تعزيز تبادل البيانات والتعاون في مجال الحصول على المعلومات الفضائية وتحسين التنسيق فيهما. وأعرب الوفد عن رأيه بأن وجود نظام متفق عليه لهذا التعاون سيسهم في إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على التنفيذ بما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب.

128 - وفيما يتعلق بالفقرة 6-9، أعربت عدة وفود عن دعمها لمشروع "الفضاء من أجل المرأة" الذي سيروج لتمكين النساء والفتيات في مجالات علوم الفضاء وتكنولوجيا الفضاء والابتكارات في مجال الفضاء واستكشافه. وأثنت عدة وفود أيضا على المكتب لتعميمه مراعاة المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه.

129 - وأعرب وفد عن ارتياحه للجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب لتحديد فرص إدماج مسائل الإعاقة في قطاع الفضاء، وشجع على تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في مجالات البحث العلمي والتعليم والتوعية، على النحو المبين بتفصيل في الخطة البرنامجية.

130 - وفيما يتعلق بالفقرة 6-11 في إطار الفرع المتعلق بالتقييم، طلبت عدة وفود مزيدا من المعلومات عن سبب تأخر التقييم المقرر لعام 2023 بشأن الأنشطة المدرجة في إطار مبادرة إتاحة سُبل الوصول إلى الفضاء للجميع، وعن أوان إنجازه في عام 2024.

131 - وفيما يتعلق بالفقرة 6-19، في إطار النتيجة 3: زيادة إمكانية الوصول إلى الفضاء، شدد أحد الوفود على أنه ينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء حصريا بناء على طلبها.

الاستنتاجات والتوصيات

132 - رحّبت اللجنة بمساهمة مكتب شؤون الفضاء الخارجي في تعزيز التعاون الدولي في الأنشطة الفضائية، بما في ذلك جهودها الهادفة إلى تعزيز قدرة عدد أكبر من البلدان النامية على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة تعزيز التعاون بهذا الشأن مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء والقطاع الخاص.

133 - وأشارت اللجنة إلى أهمية أن يواصل المكتب التركيز على وظائفه الأساسية، وخصوصا وظيفته باعتباره أمانة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وأن يؤدي مهامه باعتباره جهة تسجيل الأجسام الفضائية، وأن يذكي الوعي بضرورة تنسيق الإجراءات المتعلقة بالحطام الفضائي.

134 - ولاحظت اللجنة الزيادة المستمرة في أعداد الأجسام الفضائية التي تطلق كل سنة، ورحبت باستمرار وضع سجل الأجسام الفضائية، وكررت تأكيد أهمية الجهود التي يبذلها المكتب بالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لحماية الطيف.

135 - ورحبت اللجنة بتنفيذ مشروع "الفضاء من أجل المرأة" ومشروع "الفضاء من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة"، وأبرزت أهمية زيادة تمكين المرأة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات علوم الفضاء وتكنولوجياته وابتكاراته واستكشافه، وأهمية الدعوة إلى زيادة الوعي في مجال التعليم بهذا الشأن، وذلك بالتعاون مع الشركاء المعنيين.

136 - ورحبت اللجنة بالإجراءات التي يعكف المكتب على اتخاذها، بما في ذلك من خلال العمل مع الدول الأعضاء، من أجل بناء الشفافية والقدرة على الصمود في أنشطة الفضاء الخارجي حيثما كان ذلك مناسبا ومنطبقا، وكذلك من أجل إذكاء الوعي بأهمية مسألة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ضمن الخطط ومؤتمرات القمة العالمية، بما في ذلك خطتنا المشتركة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والدعوة إلى الامتثال للمعاهدات وإتاحة الفضاء للجميع.

137 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وذلك رهناً بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 6-4 (ج)

بعد عبارة "العمل مع الدول الأعضـــاء والكيانات الحكومية الدولية و"، تدرج عبارة "حيثما كان ذلك مناسبا ومنطبقا،".

الفقرة 6-5 (ج)

يُستعاض عن النص الحالي بما يلي:

زيادة فهم وقبول وتطبيق الإطار القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الفضاء؛

الفقرة 6-13

يُســتعاض عن عبارة "ويقدم البرنامج، بصـفته الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية لسـواتل الملاحة" بعبارة "ويقدم المكتب، بصـفته الأمانة التنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية لسواتل الملاحة،".

النتائج المقررة لعام 2025

النتيجة 1

في عنوان النتيجة 1، يستعاض عن عبارة " النظام القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي" بعبارة "الإطار القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي".

الفقرة 6-15

يســتعاض عن عبارة " تطبيق النظام القانوني الدولي الذي يحكم أنشـــطة الفضـــاء الخارجي" بعبارة "تطبيق الإطار القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي".

الشكل الثاني من الباب 6

في عنوان الشـكل، يُسـتعاض عن عبارة " النظام القانوني الدولي الذي يحكم أنشـطة الفضاء الخارجي" بعبارة "الإطار القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الفضاء الخارجي".

البرنامج 6
الشؤون القانونية

138 - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة، المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، في البرنامج 6، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي الأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 8)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

139 - أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الأساسي والقيِّم الذي يضطلع به مكتب الشؤون القانونية. ولاحظت عدة وفود أن سيادة القانون هي الركيزة الأساسية للأمم المتحدة وعملها، وأعربت عن تقديرها ودعمها للدور الحاسم الذي يؤديه المكتب، والذي يعالج، بصفته الدائرة القانونية المركزية للأمم المتحدة، طائفة واسعة من المسائل القانونية المتصلة بالتطوير التدريجي للقانون الدولي العام والتجاري وتدوينه، وتسجيل المعاهدات ونشرها، والمحيطات وقانون البحار، والتجارة الدولية، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والمحاكم الدولية، والجزاءات، والامتيازات والحصانات. ورحبت عدة وفود بالتنسيق والمشاورات الوثيقة التي يجريها المكتب دعما للدول الأعضاء.

140 - ولاحظت الوفود أن مكتب الشؤون القانونية وموظفيه يعملون وفقا لأعلى معايير المساءلة والمصداقية والحياد والشفافية والكفاءة والروح المهنية. وسلّمت الوفود بالخطة البرنامجية الشاملة وأعربت عن تأييدها لأهداف المكتب واستراتيجياته وإنجازاته. ولاحظ أحد الوفود أن نطاق الأنشطة واتساع نطاق العلاقات وعمق الخبرة تدل على الروح المهنية للمكتب وكفاءته وثقافته القائمة على النتائج.

141 - وأعربت الوفود عن تقديرها للدعم الذي يقدمه المكتب إلى اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة القانون الدولي، وأبرزت الدور الأساسي الذي يضطلع به المكتب في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، مما يكفل توفير إطار قانوني مناسب لجميع أشكال الأنشطة الحكومية الدولية.

142 - وذكر أحد الوفود أنه يولي أهمية كبيرة لعمل مكتب الشؤون القانونية، ويؤيد تأييدا تاما برنامج المساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، والنهوض بمداولات لجنة القانون الدولي بشأن تحسين أساليب عملها. وأعرب الوفد عن تقديره لمكتب الشؤون القانونية لاضطلاعه بمسؤولياته بتفانٍ وقيامه بعمله باطراد وتركيزه المعزز على الاتصال والتعاون مع الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن أمله في أن يواصل مكتب الشؤون القانونية أداء واجباته بأمانة، والتمسك بموقف موضوعي ومحايد، وتفسير قواعد القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، تفسيرا كاملا ودقيقا، من أجل الإسهام في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي، والحفاظ على نظام دولي قائم على القانون الدولي.

143 - ولاحظت الوفود مع التقدير الدعم الذي قدمه المكتب إلى الدول الأعضاء في عملية التحضير لاعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وشددت الوفود على الدور الهام الذي يضطلع به مكتب الشؤون القانونية في دعم كل بعد من أبعاد التعاون الدولي عن طريق مساعدة هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء بتوفير الخبرة القانونية. وهنأ أحد الوفود مكتب الشؤون القانونية على جهوده ونتائج عمله في عام 2023 فيما يتعلق بقانون البحار وشؤون المحيطات والتنوع البيولوجي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن إنجازا هاما قد تحقق بشأن هذه المسائل وطلب توضيحا بشأن ما يعتبره المكتب أكبر التحديات التي تواجه عمله في هذا المجال في عام 2025.

144 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لدور المكتب في تنفيذ وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14 المتعلق بالمحيطات وقانون البحار. ولاحظ الوفد زيادة مشاركة الدول في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها وزيادة تنفيذ الاتفاقية والاتفاقات وتطبيقها بفعالية. وجرى التسليم بعمل المكتب

في توفير وظائف الأمانة للعمليات المتصلة بالمحيطات التي تضطلع بها الجمعية العامة ولجنة حدود الجرف القاري.

145 - وسلط أحد الوفود الضوء على العمل الهام الذي تضطلع به شعبة القانون التجاري الدولي وعملها بصفتها أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). وسلّم الوفد بعمل المكتب في تنسيق وتشجيع مناسقة القانون التجاري الدولي وتطويره، ولاحظ عمله في مجال إدارة المعاملات التجارية الدولية، وتعزيز التعاون التقني، وتشجيع مشاركة البلدان النامية في أنشطة الأونسيترال التشريعية.

146 - وبالإشارة إلى البيان الاستهلالي الذي أدلى به ممثل مكتب الشؤون القانونية، لاحظ أحد الوفود باهتمام تنظيم حلقة عمل لصالح الدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية في منطقتين على وجه الخصوص. وفي حين أعرب الوفد عن تأييده لتنظيم حلقات عمل من هذا القبيل، طلب المزيد من المعلومات عن المعايير، ولا سيما المعايير الجغرافية، التي تؤدي إلى مشاركة الدول الأعضاء في حلقات العمل تلك. وطلب الوفد توضيحا بشأن كيفية تنظيم حلقات العمل تلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

147 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025 في إطار التوجه العام لمكتب الشؤون القانونية، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي إدراج كلمة "سيواصل" في الفقرات 8-3 و 8-4 و 8-5 و 8-8 و 8-11، حيث أشار إلى أن الإضافة ستعبر عن المشاركة المستمرة وتشدد على الجهود الهامة التي بذلها المكتب حتى الآن، والتي تحظى بتقدير كبير.

148 - وبالإشارة إلى الفقرة 8-16، رحب أحد الوفود بإدماج منظور جنساني في الأنشطة التنفيذية للمكتب ومنجزاته المستهدفة ونتائجه واعتبر ذلك أمرا بالغ الأهمية، ولاحظ مع التقدير أن المكتب سيواصل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع برامجه الفرعية، من خلال استخدامه لغة شاملة جنسانيا في سياق برامج المكتب لبناء القدرات والجوانب الأخرى ذات الصلة.

149 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي للجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب لتحسين ممارساته في مجال الرصد والتقييم، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمسائل الشاملة، مثل رصد تطور تطبيقات الذكاء الاصطناعي. وفيما يتعلق بإجراء تقييم أوسع نطاقا لأنشطة بناء القدرات، أعرب الوفد عن تأييده للشراكات ودعوته إلى مواصلة تعزيزها والاستجابة لطلبات الدول الأعضاء لتنظيم حلقات عمل بشأن القانون الدولي.

150 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، تقديم الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل، لاحظ أحد الوفود أن الفقرتين 8-24 (ب) و 8-25 (د) والفئة هاء في الجدول 8-6 تشير إلى تقديم الدعم إلى المحاكم الجنائية التابعة للأمم المتحدة وهيئاتها الرقابية وإلى "آليات المساءلة الدولية الأخرى". وطلب الوفد توضيحا بشأن ماهية الآليات المذكورة. وفيما يتعلق بالنتيجة 1، وضع إطار لحماية البيانات والخصوصية للأمانة العامة، ومقاييس الأداء الواردة لعامي 2024 و 2025 في الجدول 8-3، طلب أحد الوفود مزيدا من التوضيح بشأن استخدام مصطلح "إجراءات إضافية" في عام 2025. واستفسر الوفد عما إذا كان استخدام مصطلح "إجراءات إضافية" يشير إلى تحديد أولويات للإجراءات التي يتعين اتخاذها. وفيما يتعلق بالجدول 8-6 والفئة هاء من المنجزات المستهدفة، أشار أحد الوفود إلى استخدام عبارة "إسداء المشورة القانونية لفائدة 18 كيانا من كيانات الأمم المتحدة بشأن تفسير وتنفيذ اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية"، ورأى أنه ليس من الواضح سبب إدراج اتفاق التعاون الخاص في الخطة البرنامجية، حيث إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست جميعها أعضاء في المحكمة. وطلب الوفد

توضـــيحا بشـــأن موقف الأمين العام فيما يتعلق بكون المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة كيانين منفصلين، وما هو الأساس الذي يستند إليه إدراجها، مشيرا إلى أن بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست أطرافا في نظام روما الأساسي.

151 - ولاحظ أحد الوفود مع الأسـف عدم وجود إشـارات محددة، في الخطة البرنامجية، إلى عمل المكتب في مسـاعدة لجنة العلاقات مع البلد المضـيف. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن قرار الجمعية العامة 116/78، بشأن تقرير اللجنة، يمنح الأمين العام ولاية للشروع في إجراء تحكيم بموجب المادة 21 من اتفاق مقر الأمم المتحدة، وأن مكتب الشؤون القانونية يؤدي دورا رئيسيا في هذا الصدد. ورأى الوفد كذلك أن الفرع ذي الصلة من الخطة البرنامجية سيحتاج إلى تعديل واستكمال بقائمة بالخطوات المحددة الرامية إلى حل المشاكل التي تواجهها البعثات الدائمة لعدد من الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك تدابير التحضـير للتحكيم. وأعرب الوفد عن خيبة أمله لأن الخطة البرنامجية لم تتضـــمن هذه المعلومات رغم التعليمات المتكررة من الجمعية العامة.

152 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها، والنتيجة 1، تعزيز قدرة الأمم المتحدة على البقاء والعمل من خلال لقاحات كوفيد-19، طلب أحد الوفود توضـــيحا بشـــأن المســـائل المتبقية المحددة ذات الطابع القانوني المشـــار إليها في مقاييس الأداء المعروضـــة في الجدول 8-8. وطلب الوفد معلومات عن الخدمات القانونية المحددة التي قدمت، والإطار الزمني المتوقع لإنجاز المسـائل المتبقية، وما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تقييم آخر لتحديد ما إذا كانت ثمة حاجة إلى الإبقاء على الخطة.

153 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، أعرب أحد الوفود عن تأييده لدور المكتب في التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، بما في ذلك العمل كأمانة للجنة السادسة ودعم لجنة القانون الدولي وغيرها من الهيئات، على النحو المبين في الجدولين 8-13 و 8-14. وشـكر الوفد المكتب وشعبة التدوين على توجيهاتهما ودعمهما في تنظيم اجتماع المستشارين القانونيين في عام 2023.

154 - وفيما يتعلق بالنتيجة 3، طلبات للمشـــاركة في برامج التدريب في مجال القانون الدولي في إطار برنامج المســـاعدة مقدمة من عدد أكبر من الدول، لاحظ أحد الوفود مع التقدير برامج التدريب بالحضـــور الشخصـي في إطار برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، والتي تجرى سنويا بشأن مواضيع متنوعة من القانون الدولي لصالح البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة. وأبرز الوفد أهمية زيادة أنشطة التوعية، بوسائل تشمل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام لتشـجيع الطلبات الواردة من البلدان التي يقل عدد المشـاركين منها. ولاحظ وفد آخر ضـرورة تحديد أولويات برنامج المسـاعدة. ومع أن المسـائل المتصـلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنســيق، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه ينبغي تخصـــيص موارد إضـافية لبرنامج المسـاعدة، لأنه سـيكفل إمكانية الوصـول إلى جمهور أوسـع، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي العادل والاحتياجات المحددة للبلدان النامية، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

155 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، قانون البحار وشـؤون المحيطات، أبرز أحد الوفود تقديره وتأييده القوي للخطة البرنامجية المقترحة وللعمل الذي يضـــطلع به البرنامج الفرعي الذي يتســـم بأهمية قصـــوى في مجال التنمية المسـتدامة. ولاحظ أحد الوفود أن الدعم الفني والإداري الذي قدمه المكتب إلى العملية التي

أفضـــت إلى اعتماد المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقدته الجمعية العامة عملا بقرارها 249/72 الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام في 19 حزيران/يونيه 2023. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن اعتماد الاتفاق من المرجح أن يســـهم في تحقيق الغايات والأهداف المتعلقة بالمحيطات في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وشكر المكتب على الدعم المهني الذي قُدِّم إلى المؤتمر وغيره من العمليات المتعلقة بالمحيطات. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لما يقدمه المكتب من دعم ومشـــورة قانونية، ولا ســـيما فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي تتشارك في تنظيمه كوستاريكا وفرنسا في حزيران/يونيه 2025.

156 - وطلب أحد الوفود توضـيحا بشـأن الكيفية التي سـتؤدي بها المهام التي يعتزم المكتب القيام بها، على النحو المبين في الفرع المتعلق بـالاســـتراتيجية في الفقرة 8-63، إلى زيـادة عـدد الـدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقات تنفيذها، على النحو المبين في الفقرة 8-64. ولاحظ أحد الوفود الإشـــارات إلى تعزيز فهم أفضـــل للاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشـأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واسـتخدامه على نحو مستدام، الواردة في الفقرة 8-63 (د) والبند 26 في الجدول 8-20، ورأى أن هذه التدابير سابقة لأوانها، لأن المعاهدة الدولية لم تدخل حيز النفاذ بعد. ورأى الوفد كذلك أن المســـاعدة المقدمة إلى البلدان النامية في تعزيز قدرتها على المشاركة في الاتفاق ينبغي ألا تقدم إلا بناء على طلب تلك الدول.

157 - وبالإشـارة إلى النتيجة 1، تعزيز التنسـيق والتعاون بشـأن قضـايا المحيطات، ولا سـيما من خلال شـبكة الأمم المتحدة للمحيطات، لاحظ أحد الوفود الإشـارة إلى مصـطلح "الصـلة بين المحيطات والمناخ"، وزيادة وعي الدول الأعضـــاء بها، على النحو المبين في الجدول 8-17. ولاحظ الوفد أن الفقرة من قرار الجمعية العامة تشـير إلى عملية الأمم المتحدة التشـاورية غير الرسـمية المفتوحة باب العضـوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، التي هي مجرد منبر لتبادل الآراء بشـأن قضـايا السـاعة في المجال البحري، وبالتالي لا تمنح الأمانة العامة ولاية للاضـطلاع بالمهام المقترحة. وطلب الوفد أيضـا توضـيحا بشـأن المقصود بعبارة "القواعد والمعايير" الواردة في الجدول 8-17.

158 - وفيما يتعلق بالنتيجة 3، تعزيز التزام الدول الأعضـــاء بحفظ المحيطات ومواردها واســـتخدامها المسـتدام من خلال تنفيذ القانون الدولي، طلب مزيدا من التوضـيح بشـأن إقامة شـراكات بين أصـحاب المصـلحة المتعددين المشـار إليها في الفقرة 8-71، وتحديد الثغرات في التنفيذ الفعال للقانون الدولي الواردة في مقياس الأداء (الفعلي) لعام 2023 في الجدول 8-19. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لا علم له بولاية من الدول الأعضاء لإقامة شراكات من هذا القبيل.

159 - وفيما يتعلق بالجدول 8-20، طُلب توضـيح فيما يتعلق بأسـاليب إحصـاء عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ســـاعات للمنجزات المســـتهدفة 13 و 15 و 19 في إطار الفئات الفرعية المتعلقة بالخدمات الفنية للاجتماعات وخدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات.

160 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تنســـيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا، أعرب أحد الوفود عن تأييده لزيادة الأنشـطة المبلغ عنها، ولا سـيما ما يتعلق منها بتقديم المسـاعدة التقنية وبناء

القدرات للحكومات، بشأن التوجيهات المتعلقة بالتنفيذ والمواد التفسيرية، وكذلك أنشطة التدريب، وإسداء المشورة بشأن إدراج نصوص الأونسيترال في القانون الوطني.

161 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها، سلط أحد الوفود الضوء على أهمية عمل البرنامج الفرعي في الاضطلاع بتسجيل المعاهدات ونشرها والاضطلاع بمهام الإيداع للمعاهدات المتعددة الأطراف. وشدد الوفد على أهمية دور المكتب في تسجيل المعاهدات وفي تحقيق فعالية نظام دولي قائم على القانون الدولي. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن المكتب ما فتئ يؤدي هذه المهمة بمهنية كبيرة، وهو ما يعتبره أمرا بالغ الأهمية لشفافية إطار المعاهدات الدولية. ورحب أحد الوفود بأداء البرنامج في عام 2023، على النحو المبين في الجدول 8-26، وشدد على أهمية زيادة شفافية إطار المعاهدات الدولية وتيسير مشاركة الدول في المعاهدات المتعددة الأطراف المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة والمودعة لدى الأمين العام. ورحب وفد آخر بالنتيجة 3، مُضي الدول الأعضاء قدما في مناقشة الممارسات المتعلقة بالمعاهدات، وأشار إلى أن هذه المبادرات ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الممارسات المتعلقة بالمعاهدات الدولية. وأشار الوفد إلى قرار الجمعية العامة 236/78 الذي يتضمن تكليفا باتخاذ مبادرات جديدة لدعم المناقشة في اللجنة السادسة.

162 - وفيما يتعلق بآلية التحقيق المستقلة لميانمار، كررت عدة وفود الإعراب عن دعمها القوي لعمل الآلية، وأكدت من جديد أن ولاية الآلية أنشئت بموجب قرارات من مجلس حقوق الإنسان، بما فيها قرارات مجلس حقوق الإنسان 2/39 و 3/42 و 26/43، التي أعادت الجمعية العامة تأكيدها لاحقا في قرارها 264/73. وأعربت الوفود عن رأي مفاده أن الأمين العام قد دُعي إلى إدراج التمويل اللازم للآليات في الميزانية العادية، ومن ثم تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية كفالة الاحترام الكامل لقرارات الجمعية العامة وتنفيذها على نحو ملائم وإدراجها في الخطة البرنامجية المقترحة للبرنامج 6، الشؤون القانونية.

163 - وأشار أحد الوفود إلى الدور الحيوي الذي تقوم به الآلية في جمع الأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 ودمجها وحفظها وتحليلها. ولاحظ الوفد أنه يمكن إطلاع المحاكم والهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية على الملفات المعدّة بغية تيسير إجراء محاكمات جنائية عادلة ومستقلة.

164 - وأُعرب عن رأي مفاده أن منع ارتكاب المزيد من الفظائع وغيرها من الانتهاكات، وتلبية احتياجات الضحايا والناجين، وضمان محاسبة المسؤولين عن الفظائع وغيرها من الانتهاكات، كلها أمور أساسية لمعالجة الأزمة المستمرة في ميانمار ومساعدة البلد على العودة إلى المسار المفضي إلى حالة تستَتِبّ فيها الديمقراطية ويُنعَم فيها بالسلام والازدهار. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره لجهود الآلية في معالجة هذه الظروف الصعبة، وهنأ الآلية على تقدمها ومرونتها وفعاليتها.

165 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها وخيبة أملها إزاء استمرار إدراج الآلية في إطار البرنامج 6، الشؤون القانونية. ولاحظ أحد الوفود أنه لا يزال هناك تباين كبير في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن إنشاء ومهام الآليتين المدرجتين في إطار البرنامج 6، الشؤون القانونية، وطلب توضيحا من الأمانة العامة بشأن سبب إدراج برنامجي الآليتين في إطار البرنامج 6 المذكور.

166 - وفيما يتعلق بالآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس

2011، كررت عدة وفود دعمها للآلية وأقرت بالدور الأساسي الذي تؤديه في ضمان المساءلة من خلال جمع الأدلة على الجرائم السابقة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة ضد الشعب السوري. وأقرت عدة وفود بالتقدم الملموس الذي أحرزته الآلية في تنفيذ ولايتها منذ عام 2011. وأعربت عدة وفود عن دعمها القوي لعمل الآلية، بما في ذلك التحقيق في أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي ومقاضاة مرتكبيها، وتيسير تحقيق العدالة الشاملة من خلال ضمان إيلاء الاهتمام الكافي للجرائم والضحايا والناجين. وجرى التشديد على أن الآلية أداة حيوية تزود المدعين العامين والمحققين بالمعلومات والأدلة اللازمة لضمان المساءلة الجنائية، ومن ثم تحقيق قدر من العدالة للعديد من الضحايا. وأعرب أحد الوفود عن تأييده القوي لإتاحة هذه المعلومات للمساعدة في الملاحقات القضائية الجديدة، حيثما توجد ولايات قضائية.

167 - وأعادت عدة وفود تأكيد صلاحية ولاية الآلية الواردة في قرار الجمعية العامة 248/71 وكررت التأكيد على أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية ضمان الاحترام الكامل للولاية وقرارات الجمعية العامة اللاحقة وتنفيذها على النحو الملائم. وقدم وفد آخر أمثلة على ولايات الأمم المتحدة المنشأة بموجب قرارات الجمعية العامة المتخذة بالتصويت، والتي تشمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا (القرار 85/62)؛ ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام (القرار 180/60)؛ وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وفي هذا الصدد، أكدت الوفود من جديد كذلك تأييدها لإدراج الخطة البرنامجية المقترحة للآلية في إطار البرنامج 6، الشؤون القانونية.

168 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي لعمل الآلية وأشار إلى أنها أحرزت، منذ إنشائها، تقدما كبيرا في تنفيذ ولايتها البالغة الأهمية في جمع ودمج وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في الجمهورية العربية السورية خلال العقد الماضي. ومع أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، لاحظ أحد الوفود أن أعمال توثيق الفظائع وجمع الأدلة والسعي إلى إقامة العدل تتطلب موارد كثيفة وتتطلب دعما ماليا مستمرا، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة التمويل الكامل لعمل الآلية، بما في ذلك من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة.

169 - وأعرب أحد الوفود عن رأيه القوي بأن النظام العالمي يتطلب سيادة القانون حيث لا يوجد ملاذ لمرتكبي أي جرائم بموجب القانون الدولي. وشدد الوفد كذلك على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام من دون عدالة، ولذلك أعرب عن دعمه المستمر للآلية وغيرها من الآليات التكميلية التي تسهم في مكافحة الإفلات من العقاب، مثل لجان التحقيق وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

170 - ولوحظ مع الارتياح أن الآلية تخدم الآن نحو 16 ولاية قضائية مختصة، وأنها وسعت نطاقها وتأثيرها في دعم الجهود الرامية إلى مساءلة الجناة. وأشار الوفد كذلك إلى أن الآلية تعمل على تعميق وتكثيف شراكاتها الموثوقة مع المجتمع المدني السوري والدول الأعضاء والمنظمات الدولية، مما يعزز التعاون والتضامن في السعي لتحقيق العدالة. ورحب أحد الوفود بالمعلومات الواردة في الشكل السادس عشر من الباب 8 بشأن تزايد عدد التحقيقات التي تعززها نواتج الآلية.

171 - وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي الاستماع إلى الشعب السوري، وأنه ينبغي أن تتاح لكل ضحية سورية فرصة التماس العدالة. وشدد أحد الوفود على أن المساءلة والعدالة أمران أساسيان لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان إمكانية ترسيخ عملية سياسية دائمة تيسرها الأمم المتحدة في الجمهورية العربية

السورية. وفي هذا الصدد، لوحظ أن الآلية لا تزال في طليعة هذا العمل الشجاع وأنها جزء لا يتجزأ من ضمان المساءلة. وذكر الوفد أنه من دون هذا العمل، سيظل السلام المستقر والعادل والدائم الذي يستحقه الشعب السوري بعيد المنال.

172 - وأعربت وفود أخرى عن قلقها وخيبة أملها لأن الآلية لا تزال مدرجة في إطار البرنامج 6، الشؤون القانونية. وشدد أحد الوفود على أن الآليتين أداتان سياسيتان لا تحظيان بتوافق في الآراء وترتبطان ارتباطا مصطنعا بالبرنامج. وأشار الوفد نفسه إلى اقتراحه الداعي إلى النظر في الآليتين في إطار برنامج منفصل.

173 - وشدد أحد الوفود على أن الآلية أنشئت في انتهاك للقانون الدولي، ولا سيما في ظل عدم موافقة الجمهورية العربية السورية أو عدم صدور قرارٍ عن مجلس الأمن متخذٍ عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وشدد الوفد كذلك على أن إنشاءها ينتهك مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ورأى الوفد أن اتخاذ الجمعية العامة القرار يعد خروجا عن حدود سلطاتها القانونية.

174 - ومع أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، أعرب أحد الوفود عن أسفه الشديد لأن بعض البلدان لا تزال تدعم تمويل كلتا الآليتين من الميزانية العادية. وكرر الوفد الإعراب عن رأيه بأنه لا ينبغي تمويل الآلية من ميزانية الأمم المتحدة، وأشار إلى محدودية الإبلاغ وانعدام المساءلة فيما يتعلق باستخدام الآلية للأموال.

الاستنتاجات والتوصيات

175 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78 في الخطة البرنامجية للبرنامج 6، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 7
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

176 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الرابعة المعقودة في 14 أيار/مايو 2024، في البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.9)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

177 - أعربت جميع الوفود التي تحدثت خلال الاجتماع عن تقديرها لوضع الخطة البرنامجية لعام 2025 وعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأكد أحد الوفود ثقته في الأمين العام المساعد للإدارة وفريقه، وأقر بأن الإدارة هي الجهة الفاعلة الرئيسية التي تدفع عجلة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى الأمام باعتبارها الكيان الرئيسي الذي يعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأثنى وفد آخر على المبادرات التي تنفذها الإدارة لدعم المحتاجين ومساعدة المجتمع العالمي على التغلب على التحديات، مثل الجائحة وارتفاع تكاليف المعيشة وتغير المناخ وغير ذلك من العوامل التي

تؤثر على نوعية الحياة؛ فضلا عن التزام الإدارة المستمر بتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشيد أيضا باهتمام الإدارة بأثر الاتجاهات والسياسات والبرامج الناشئة والجارية على المجتمعات المحلية الفقيرة والأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والفتيات، وأشيد أيضا بالعمل المنجز لاجتذاب الاستثمار المستدام إلى أفقر البلدان. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن تواصل الإدارة تقديم دعم قوي للأمم المتحدة في مجال التنمية بالاستناد إلى قدراتها ومهامها. وشُجِّعت الإدارة كذلك على مواصلة تعزيز جهودها استنادا إلى ولايات الدول الأعضاء وأولوياتها المتفق عليها.

178 - ثم انتقلت المناقشة إلى التحديات المطروحة. وتم تذكير المندوبين باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2015 وبأن علامة منتصف الطريق إلى عام 2030 صادفت العام الماضي، أي عام 2023. وسرعان ما سلطت المناقشة الضوء على أنه على الرغم من إحراز تقدم، لا تزال هناك تحديات تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقد كانت هذه التحديات ضخمة بالنسبة للبلدان النامية، التي كان الكثير منها معرضا بشدة لآثار تغير المناخ. وأشار وفد آخر إلى أن التقدم الإنمائي الذي أحرز في مجال مكافحة الجوع والفقر وعدم المساواة قد أبطلته جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقب النزاعات والحروب في جميع أنحاء العالم.

179 - ومع أن هذه التحديات كانت ضخمة وطالت العالم بأسره، فإن بلدان الجنوب تضررت منها بشكل خاص. وجرى الإقرار بأن هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود إضافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وجرى الالتزام بإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، وضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أقدر على الأداء بما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب من خلال اتباع نهج متماسك ومتسق وشفاف يعكس أولويات بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، اقترح أحد الوفود إجراء استعراض للتنسيق الفعال بين الإدارة واللجان الاقتصادية الإقليمية والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية، لضمان قدر أكبر من الكفاءة والقيمة المضافة بين المبادرات الجديدة والقائمة.

180 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود المبذولة على الصعيد الوطني للاستثمار في توافر البيانات وشموليتها، ورحب بالمبادرة الرامية إلى توسيع قاعدة مؤشرات البيانات لأهداف التنمية المستدامة باعتبارها أصلا من الأصول التي تتيح زيادة فعالية التحليل وتنفيذ السياسات على نحو أكثر فعالية في نهاية المطاف. وجرت أيضا إثارة مسألة الرصد والتقييم، حيث أكد أحد المندوبين أن تنفيذ الرقابة الداخلية وتعزيز المساءلة لا يشكلان ضغطا ذاتيا من أجل التحسين المستمر للعمل فحسب، بل أيضا وسيلة لاستخدام الموارد القيِّمة التي توفرها الدول الأعضاء بكفاءة.

181 - ثم أصبحت الخطة البرنامجية لعام 2025 محور المناقشة، حيث لفت أحد الوفود الانتباه إلى إدراج مصطلحات غير واضحة فيما يتعلق بالفئات الضعيفة من السكان واقترح تجنب استخدامها في البرنامج. وطلب الوفد نفسه إدراج قرار الجمعية العامة 162/78، المعنون "التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل"، وقرار الجمعية العامة 135/78 المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، في الفرع المتعلق بالولاية التشريعية في إطار البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة. وتمت الإشارة أيضا إلى الفقرة 7 من قرار الجمعية العامة 165/78 المعنون "القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030". والتزم الوفد نهجا حذرا إزاء الاستخدام المفرط لكلمة "الأزمات" واقترح الاستعاضة عنه بكلمة

”التحديات“ أو ”المخاطر“ في الفقرات 9-20 و 9-21 و 9-26 و 9-59 و 9-85 و 9-86؛ وفي النتيجة المقررة 2 في سياق البرنامج الفرعي 1، الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة؛ وفي الجدولين 9-2 و 9-3، اللذين يذكران أن الصياغة المستخدمة، وإن كانت مناسبة للإعلانات السياسية، يمكن أن تركز بشكل مصطنع على الأنشطة العملية التي تقوم بها الإدارة، وأشار إلى الصياغة الأكثر توازنا التي وردت في الجدول 9-23 وفي النتيجة المقررة لعام 2024، حيث استُخدم مصطلح ”التحديات“. وجرى اقتراح أن تتقيد الإدارة بالقواعد والإجراءات المعمول بها فيما يتعلق بمشاركة جهات غير حكومية في المفاوضات الحكومية الدولية، بالرجوع إلى الجدول 9-22.

182 - وأثار أحد الوفود استراتيجية الأمم المتحدة بشأن المياه والصرف الصحي، التي صدر بها تكليف بموجب قرار الجمعية العامة 334/77 المعنون ”متابعة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، ’الماء من أجل التنمية المستدامة‘، 2018-2028“، عقب مؤتمر عام 2023 الذي نُظِّم بشأن هذه المسألة، وهو يتوقع أن تعالَج هذه الولاية الهامة في إطار البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة، وأن يشار إليها في إطار برامج أخرى حسب أهميتها الشاملة لعدة قطاعات بالنسبة لجميع أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات.

183 - واقتُرحت زيادة إبراز القطاع الخاص في منتدى التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، طلب الوفد معلومات إضافية بشأن الفقرة 9-46 في إطار البرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة، بشأن عقد منتدى الأعمال التجارية المعني بأهداف التنمية المستدامة، واستفسر عن العلاقة التي تربط المبادرة بمعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الذي يجري تنظيمه على هامش منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

184 - وسأل أحد الوفود عن إشارة وردت في برنامج العمل في إطار البرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية، إلى القرار 162/78، المعنون ”التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل“، الذي كلف بوضع خطة لتلبية احتياجات البلدان المتوسطة الدخل، في الوقت الذي كان يستعد فيه الوفد لاقتراح صياغة ذات صلة بالموضوع في إطار ذلك البرنامج الفرعي.

185 - وأثنى أحد الوفود على العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، وكذلك عمل لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة ومنتدى إدارة الإنترنت. وتساءل الوفد نفسه عن جدوى تركيز العمل على تعزيز القدرات، وذلك تحديدا فيما يتعلق بأحد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وهو مكافحة تغير المناخ، وهو ما يتضح في الفقرتين 9-102 و 9-103 وفي الجدول 9-23، واستفسر عما إذا كانت الإدارة تتلقى طلبات من الدول الأعضاء لتحسين نوعية عمل مؤسساتها الحكومية. وساق الوفد لذلك مثالا يتمثل في مكافحة الفقر أو ضمان العمل الكريم لمواطني تلك الدول. وعلى نفس المنوال، ففي إطار مقياس الأداء لعام 2022 في إطار النتيجة 3: التنفيذ الوطني لمبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتعزيز الثقة في المؤسسات العامة في الجدول 9-24، طلب الوفد نفسه الاستعاضة عن الإشارة إلى ”المسؤولين الحكوميين الذين يلبون الاحتياجات الطويلة الأجل للأجيال القادمة“ بصيغة وافقت عليها لجنة البرنامج والتنسيق، مثل ”أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل“.

186 - وأثار أحد الوفود موضوع الغابات في إطار البرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات، مشيرا إلى تقييم منتصف المدة لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، والترتيب الدولي

المتعلق بالغابات، والدورة التاسعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات التي عقدت في الآونة الأخيرة، والإعلان الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة. وأعرب الوفد عن قلقه من أن الدورة التاسعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات أشارت إلى أن الأمم المتحدة "خرجت عن المسار الصحيح" لبلوغ الأهداف العالمية للغابات والغايات المتعلقة بالغابات في خطة عام 2030، وأكد من جديد أهمية تلك الأهداف والغايات في التصدي للعديد من التحديات العالمية، واقترح إدراج الخطة الاستراتيجية للغابات في الخطة البرنامجية لعام 2025، ربما في إطار الفقرة 9-8 (د) بإضافة عبارة "خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية المتعلقة بالغابات" بعد عبارة "الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتمويل التنمية المستدامة".

187 - وذكر المندوب أن خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات، التي اعتمدتها الجمعية العامة، فريدة من نوعها وتخاطب منظومة الأمم المتحدة بأسرها والمنظمات الدولية الأخرى حيث تحث على زيادة الاتساق فيما يتعلق بالأنشطة الدولية المتصلة بالغابات بشأن حفظ الغابات وإصلاحها وإدارتها على نحو مستدام، المشار إليها في الفقرة 9-9 بوصفها الشراكة التعاونية في مجال الغابات. وأشار الوفد كذلك إلى أن التنسيق الدولي داخل الإدارة، نظرا لدورها الشامل فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة، وليس فقط الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يعيد الخطة إلى مسارها الصحيح وأن يرتقي بالإجراءات المتسقة والعالمية بشأن الغابات.

188 - وكرر مندوب آخر تأكيد أهمية عمل الإدارة في مجال الغابات، وأشار إلى تقييم مساهمة الغابات في مواجهة تغير المناخ المذكور في الفقرة 9-112.

189 - وسُئلت الإدارة عن الكيفية التي يمكن بها للعمل المقترح في إطار البرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة، أن يزيد من التركيز على هذه المسألة، بالنظر إلى وجود فجوة تمويلية واسعة ومتنامية معروفة في البلدان النامية.

الاستنتاجات والتوصيات

190 - أثنت اللجنة على إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعمل الذي تقوم به في دعم ركيزة التنمية في الأمم المتحدة، ورحبت بجهودها المبذولة في مجال تنسيق الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز الفرص والتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة للجميع، دون ترك أحد خلف الركب.

191 - وشددت اللجنة على ما يؤديه اتباع نهج برنامجي قائم على النتائج إزاء الميزنة من دور في ضمان المساءلة عن تحقيق النتائج، ولاحظت الحاجة إلى إدخال تحسينات على الخطة البرنامجية للإدارة لضمان أن تكون النتائج المقررة ومؤشرات الأداء أكثر تحديداً وقابلية للقياس والتحقيق وأوثق صلة بالموضوع ومحدَّدة زمنياً بصورة أكبر.

192 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعيةُ العامة الإدارةَ على مواصلة استخدام التكنولوجيا في عملها.

193 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعيةُ العامة الإدارةَ على أن تكفل كون متابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة متسقَين ومنسجمَين مع الولاية الحالية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

194 - وأعادت اللجنة التأكيد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية للإدارة ونواتجها ونتائجها بما يتماشى مع الولايات ذات الصلة.

195 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة 9-3

بعد عبارة "إضافة إلى التهديدات والتحديات الطويلة الأجل كـ"، تُدرج عبارة "الفقر المدقع والجوع و".

الفقرة 9-7

تُضاف بعد عبارة "بلدان في أفريقيا،" عبارة "وكذلك البلدان المتوسطة الدخل،".

الفقرة 9-8 (ج)

يستعاض عن عبارة "متعدد الأبعاد والجوانب" بعبارة " شامل متعدد الجوانب".

الفقرة 9-8 (د)

تُضاف بعد عبارة "الإجراءات المتعلقة بالمناخ وتمويل التنمية المستدامة" عبارة "وخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات".

الفقرة 9-8 (هـ)

يستعاض عن عبارة "مع التركيز على بلدان في أفريقيا والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة" بعبارة "مع التركيز على بلدان أفريقيا والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل".

الفقرة 9-13

يستعاض عن عبارة "تعمل الإدارة على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع" بعبارة "تعمل الإدارة على تعزيز التنمية الشاملة للجميع بجميع أبعادها الثلاثة لصالح الجميع،".

الولايات التشريعية

البرنامج الفرعي 6
التحليلات والسياسات الاقتصادية

قرارات الجمعية العامة

يُدرج ما يلي:

135/78 التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية

162/78 التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

البرنامج الفرعي 1
الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة

الفقرة 9-20 (و)
يستعاض عن كلمة "الأزمات" بعبارة "الصدمات والأزمات والتحديات".

الفقرة 9-21 (ج)
يستعاض عن كلمة "الأزمات" بعبارة "الصدمات والأزمات والتحديات".

البرنامج الفرعي 6
التحليلات والسياسات الاقتصادية

الفقرة 9-85 (و)
يستعاض عن عبارة "الصدمات والأزمات" بعبارة "الصدمات والأزمات والتحديات".

وتُضاف فقرة جديدة لتكون الفقرة 9-85 (ك) ويكون نصها كالتالي:

الدفع قدماً بعملية وضع خطة استجابة محددة رامية إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل إلى البلدان المتوسطة الدخل على أساس تحدياتها المحددة واحتياجاتها المتنوعة.

الفقرة 9-86 (ب)
يستعاض عن عبارة "الصدمات والأزمات" بعبارة "الصدمات والأزمات والتحديات".

البرنامج الفرعي 7
المؤسسات العامة والحكومة الرقمية

الجدول 9-24
العمود "2022 (الأداء الفعلي)"

يستعاض عن عبارة "توازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل للناس اليوم والاحتياجات الأطول أجلا للأجيال القادمة" بعبارة "تسعى إلى تنفيذ التنمية المستدامة في الأجل الطويل".

البرنامج 8
أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

196 - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة المعقودة في 14 أيار/مايو 2024، في البرنامج 8، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.10)).

المناقشة

197 - أعربت عدة وفود عن تقديرها لعمل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ورحبت بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وبالمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023.

198 - وتم التشديد على الدور الأساسي الذي يؤديه المكتب في دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية نظرا للقيود التي يواجهها العديد منها في مجال القدرات. وأشار أحد الوفود إلى أهمية الدعم الذي يقدمه المكتب إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من أجل النهوض بتطلعاتها الإنمائية المشروعة في جميع العمليات التي تجري في المنظمة. وسلِط الضوء على المعالم الهامة في الفترة 2022-2024، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

199 - وأقر أحد الوفود بالجهود المبذولة من أجل تحسين التنسيق على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان أن يكون لدى الأمم المتحدة القدرة على أن تستجيب على نحو فعال لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولوحظ أن تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما بين المجموعات الثلاث من البلدان هو خطوة أساسية نحو زيادة تحسين التنسيق وضمان تحقيق نتائج فعالة يمكن أن تساعد على زيادة التخفيف من احتياجات أشد البلدان ضعفا. ورحب وفد آخر بفرصة التعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل ضمان رفع البلدان المصنفة في قائمة أقل البلدان نموا من تلك القائمة في الوقت المناسب. وطلِبت معلومات إضافية عن دور المكتب في التنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك المنسق المقيم للأمم المتحدة.

200 - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، أشيدَ بالجهود التي يبذلها المكتب من أجل تعزيز الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعبئة موارد القطاع الخاص، وأُقرَّ بجهود تعبئة الموارد الرامية إلى تمكين ممثلي البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة من المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات. ولاحظ أحد الوفود أن التركيز على تعبئة التمويل العام والخاص يبرهن على التقدم المحرز من خلال التعاون الطموح. وأبرز وفد آخر أن بلده هو ثالث أكبر مانح لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن بلده سيدعم عمل المكتب وأنشطته البرنامجية في المستقبل.

201 - وتم التشديد على أن العمل الفعال للمكتب هو أحد العوامل الهامة لزيادة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن التقدم الملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم كبير نحو تحقيق التنمية المستدامة على نطاق عالمي. وأعرِب عن رأي مفاده أن المكتب هو جهة فاعلة رئيسية في مجال مساعدة أشد البلدان ضعفا، وهي إحدى المهام الرئيسية المنوطة بالأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن التزامه بتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قدرة على تحقيق ما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن تساعد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 أقل البلدان نموا على تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

202 - ورحب أحد الوفود بالعمل الذي يؤديه المكتب، وسلم بأهميته القصوى في ضمان تقديم دعم مخصص إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ورحب الوفد نفسه أيضا بتركيز المكتب على العمل التحليلي، على النحو المذكور في الفقرتين 10-19 (ب) و 10-32 (ب)، لضمان أن توضح البيانات الهامة واقع البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وطلب وفد آخر معلومات إضافية عن الكيفية التي سيحقق بها المكتب النتائج المقررة وعن خططه للعمل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وأعرِب عن الامتنان للدعم اللوجستي والفني المقدم لتنظيم الاجتماع الاستعراضي الإقليمي لأمريكا اللاتينية لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، الذي عقد في عام 2023 في أسونسيون.

203 - ولاحظ أحد الوفود أن المكتب هو الشريك الدولي الرئيسي لبلده في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا والتغلب على التحديات والقيود الهيكلية الناجمة عن كونه بلدا غير ساحلي. وجرى التسليم بالدور القيادي الذي يؤديه المكتب في توحيد الجهود الدولية الرامية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية. وأبرز الوفد نفسه دعمه لتعزيز القدرات المالية والبشرية للمكتب، لتمكينه من إجراء مداولات سليمة بشأن ولايته المتمثلة في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وفي هذا الصدد، سلط الوفد الضوء على التبرعات المنتظمة التي يقدمها بلده إلى الصندوق الاستئماني دعما لأنشطة المكتب بغية تعزيز قدراته. والتزم الوفد نفسه، بوصفه عضوا في مكتب مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، بالعمل مع جميع الأطراف المهتمة لزيادة الوعي بمواطن الضعف المنهجية في البلدان النامية غير الساحلية ولإيجاد حلول مشتركة لاحتياجاتها. فمن أجل تعزيز الشراكة العالمية بهدف تحسين الترابط، على سبيل المثال، شارك المكتب والبلد في تنظيم اجتماع وزاري للبلدان النامية غير الساحلية في يريفان يومي 14 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 بشأن موضوع "تعزيز ترابط شبكات النقل المتكافئ والميسور التكلفة والشامل كمحرك لاقتصادات أكثر استدامة وقدرة على الصمود في البلدان النامية غير الساحلية". وأعرِبَ عن رأي مفاده أن المكتب مهم بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية على وجه الخصوص من أجل دعم أولوياتها الإنمائية، ولا سيما من حيث تمويل التنمية، وتحسين الترابط والهياكل الأساسية، وخفض تكاليف المعاملات التجارية، وزيادة التعاون الدولي، ضمن جهود أخرى ترمي إلى تحقيق التحول الهيكلي. وحث وفد آخر الدول الأعضاء والأمانة العامة على كفالة توافر الموارد الكافية، سواء لتنفيذ برامجها أو فيما يخص المسؤولين، لمواصلة تقديم، بل وزيادة، الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

204 - وفيما يتعلق بمسألة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، أعربت عدة وفود عن دعمها للمؤتمر، ولاحظت تأجيله. وتم التشديد على أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن مواعيد جديدة للمؤتمر، واتفاق حكومي دولي بشأن برنامج عمل للسنوات العشر المقبلة. وطلِب توضيح الكيفية التي سينفذ بها المكتب الأنشطة ويدعم البلدان النامية غير الساحلية بالنظر إلى التأخيرات المحتملة في اعتماد برنامج عمل جديد للبلدان النامية غير الساحلية. وأشار وفد آخر إلى الدعم المالي الذي قدمه بلده لتنظيم المؤتمر.

205 - وفيما يتعلق بالاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2025، طلب أحد الوفود، متكلما باسم مجموعة من الوفود، معلومات عن نهج الشراكة العالمية المتجددة لتعزيز التحول الهيكلي وتعبئة الموارد لتعزيز المشاركة في البلدان الضعيفة، على النحو الوارد في التقرير (الفقرات 10-3 إلى 10-6). وفيما يتعلق بالفقرة 10-3، رحب أحد الوفود باقتراح المكتب الداعي إلى التركيز بشكل أدق على التنفيذ الفعال لدعم برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031. وتم التأكيد على أن الجهود الرامية إلى التركيز على التعبئة المتناسبة

للموارد لبرنامج عمل الدوحة وللبلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تحسن إمكانية الوصول إلى الاستثمار الخاص، وهي أولوية معلنة لوزير خارجية البلد وحملة "تعزيز التنمية الدولية والتصدي للتحديات العالمية الحرجة". وأعرِب عن الارتياح إزاء اجتماعات مجموعات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية الواردة في الجدول 10-1. وجرى التشديد أيضا على أهمية إسماع أصوات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة في المداولات العالمية من أجل تعميق فهم الحقائق على أرض الواقع وكفالة مواءمة أقوى للأنشطة الحكومية الدولية اللاحقة. وكرر الوفد نفسه تأكيد التزامه بكفالة إسماع أصوات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

206 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للبرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نموا، وأشار إلى أنه يعكس مجموعة كاملة من التدابير الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة، بما في ذلك تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير قطاع زراعي حديث، والتصنيع. وأشار وفد آخر إلى الفقرة 10-19 (أ)، وطلب توضيحا بشأن المقترحات الجديدة من حيث صلتها بالتدخلات الحالية، بما في ذلك إنشاء جامعة إلكترونية لدعم التعليم الجامعي والدراسات العليا في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومركز لدعم الاستثمار، وآلية لبناء القدرة على الصمود، ومرفق دعم الخروج المستدام للبلدان من فئة أقل البلدان نموا، ونظام للمخزون الغذائي لأقل البلدان نموا؛ وكيفية تقييم وتحسين أوجه التآزر بين الأنشطة الجديدة والتدخلات الحالية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كان المكتب قد نظر في أوجه التآزر بين بلدان أخرى تواجه أوضاعا خاصة، مثل الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وأشار وفد آخر إلى تنوع المبادرات المذكورة في البرنامج الفرعي 1، أقل البلدان نموا (الفقرتان 10-21 و 10-25) لمعالجة الفجوة الرقمية، وطلب مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي يهدف بها إنشاء جامعة إلكترونية إلى تقليص الفجوة الرقمية. وتساءل الوفد نفسه عن التباين في عدد الحلقات الدراسية التي قُدِّمت في عام 2023 والمقرر تنظيمها في عام 2025 بشأن الشراكات لأقل البلدان نموا لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. وعلى وجه الخصوص، تم طلب مزيد من المعلومات حول السبب في أن عدد أيام الحلقات الدراسية التي تم تقديمها في عام 2023 بلغ 15 يوما، أي بزيادة 13 يوما عن خطة عام 2023 البالغة يومين، وعن السبب في التخطيط لأربعة أيام فقط لعام 2025.

207 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، البلدان النامية غير الساحلية، لاحظ أحد الوفود أن النتائج المقررة لا تتوافق مع الأولويات الرئيسية التي حددها برنامج عمل فيينا وأوجه الضعف الهيكلية الرئيسية في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك زيادة حجم التبادل التجاري، ومشاريع الهياكل الأساسية في طائفة واسعة من القطاعات، وتعميق التكامل الإقليمي. ولوحظ أن إحدى النتائج المقررة المتعلقة بالعمل المناخي لم يرد ذكرها في برنامج عمل فيينا، وأن مسألتي المناخ والانتقال الطاقي غير متوازنتين بما فيه الكفاية، وأنه ينبغي إيلاء الاهتمام لجميع مصادر الطاقة المراعية للبيئة، بما في ذلك الغاز الطبيعي. ورحب أحد الوفود بالدروس المستفادة والتغيير المزمع على نحو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2، وشدد على أهمية مبادرات تمويل التنمية لتعزيز وتطوير القدرة على الصمود الاقتصادي لدى البلدان.

208 - وبالإشارة إلى البرنامج الفرعي 3، الدول الجزرية الصغيرة النامية، أعرب أحد الوفود عن إمكانية أن يتضمن تركيزا إضافيا على الحد من مخاطر الكوارث. وأشار وفد آخر إلى أهمية القرارات المستندة إلى البيانات لمعالجة أوجه الضعف الهيكلي والقدرة على الصمود لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وطلب معلومات مستكملة عن إنشاء مركز الامتياز الذي سيشمل مركزا عالميا للبيانات في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرِب عن القلق إزاء بعض العبارات الواردة في البرنامج الفرعي 3، ولا سيما الفقرات من 10-53

إلى 10-55، بما في ذلك الجدول 10-14، واقترح أن الصياغة تشير فيما يبدو إلى أن إنشاء مركز عالمي للبيانات سيوفر تحليلات وبيانات تسترشد بها الدول الأعضاء في توجيه الأولويات المتعلقة بصنع القرار والتنمية المتصلة بإمكانية الحصول على التمويل. وأوضح أحد الوفود أن النص بصيغته الحالية يبدو أنه يحكم مسبقا على نتائج العملية الحكومية الدولية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما المناقشات الجارية بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد واستخدام هذه المعلومات في عملية صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد.

الاستنتاجات والتوصيات

209 - **أشادت اللجنة بالجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب في الدعوة بقوة لصالح الدول الأعضاء الأشد ضعفا، وفي دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق خطة عام 2030، وفي مواصلة إقامة شراكات واسعة ودائمة، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.**

210 - **وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتبَ على أن يدعم، تمشيا مع ولايته، إعطاء الأولوية لتنفيذ برنامج عمل الدوحة عن طريق تعميم أحكامه في الخطط الاستراتيجية الوطنية وتعبئة الموارد اللازمة، وكذلك من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وأن يواصل تطوير تعاونه مع المنسقين المقيمين.**

211 - **وأوصت اللجنة أيضا بأن تشجع الجمعية العامة المكتبَ على أن يواصل تيسير التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا والقرارات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، وزيادة مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، وأن يدعم البلدان النامية غير الساحلية في تحسين ربطها بشبكات النقل العابر وفي تيسير التجارة.**

212 - **ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها المكتب للدعوة إلى التعامل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة في مجال تحقيق التنمية المستدامة، ولدعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.**

213 - **وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة المكتبَ على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومساعدتها كذلك من خلال شبكات مراكز التنسيق الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضعفها المتعدد الأبعاد، بما في ذلك إمكانية وضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية.**

214 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 8 - أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بالتعديلات التالية:**

الفقرة 10-54

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

الدرس المستفاد من البرنامج الفرعي هو أن الأدلة التي تدعم عمليات وضع السياسات، لا سيما لأغراض التنمية المستدامة وتغير المناخ، كثيرا ما يعاد استخلاصها وتجميعها من مجموعات بيانات أوسع تشمل فئات البلدان النامية و/أو التجمعات الجغرافية الأعم. وتطبيقا لهذا الدرس، سيعمل البرنامج الفرعي على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز مكاتبها الإحصائية، وعلى توطيد الدعم المقدم في مجال تنمية القدرات الوطنية لتحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي، بما في ذلك توفير بيانات مصنفة عالية الجودة.

الجدول 10-14

يُستعاض عن النص الوارد ضمن مقياس الأداء المقرر لعام 2025 بالنص التالي:

توفير مركز البيانات العالمي للدول الجزرية الصغيرة النامية تحليلات وبيانات يمكن للدول الأعضاء الاسترشاد بها في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتغير المناخ وغيره بناء على أولوياتها الإنمائية.

البرنامج 9
دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها – شراكة استراتيجية لإحراز تقدّم نحو التنفيذ

الالتزام بخطط التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063

215 – نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في 22 أيار/مايو 2024، في البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها – شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، الالتزام بخطط التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.11)).

المناقشة

216 – أعربت الوفود عن تقديرها وامتنانها لما قام به مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الاتصالات العالمية من عمل ملتزم في إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، التي أُقر بأنها شاملة وسريعة الاستجابة ومنسقة وأكثر استراتيجية واتساقا. وجرى الترحيب بالتركيز المستمر للبرنامج على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063.

217 – وأُعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواصلة النهوض بعملها في أفريقيا لتحقيق إمكاناتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والسلام الدائم والازدهار المستمر، دعما لخطة عام 2063. وأعربت الوفود عن رأي مفاده أن التعاون القوي بين الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي من جهة، والأمم المتحدة من جهة أخرى، سينهض بتنفيذ خطة عام 2063 ويحقق نتائج ملموسة. واعترافا بالدور الهام الذي تتوخاه الأمم المتحدة في دعم خطة عام 2063، دعت الوفود أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى توحيد

جهودهم الرامية إلى تيسير مساهمة أكبر للأمم المتحدة في مساعدة الدول الأفريقية على تنفيذ خطة عام 2063 وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجرى التشديد كذلك على أن البرنامج يؤدي دورا بالغ الأهمية في النهوض بالدعم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز أطرٍ من قبيل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن والتعاون الاستراتيجي بشأن مختلف المسائل البالغة الأهمية. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية الشراكة والدعم هذين.

218 - واستنادا إلى التقرير القاري الثاني عن تنفيذ خطة عام 2063 الذي نشرته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، جرى التأكيد على وجود تفاوتات كبيرة في تنفيذ أهداف خطة عام 2063 في البلدان الأفريقية. وأُشير إلى أنه في نهاية السنة الأولى من خطة التنفيذ العشرية للفترة 2014 - 2023، لم تتمكن سوى 10 بلدان من تنفيذ ما لا يقل عن 50 في المائة من الأهداف، في حين أن معدل التنفيذ لدى 11 بلدا بلغ 30 في المائة أو أقل. وهذا ما يشير إلى أن عبء الديون على القارة لا يزال يؤثر بشكل كبير على تنفيذ الأهداف وعلى التنمية المستدامة. وأعربت الوفود عن قلقها لبلوغ ديون القارة أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد من الزمان، في ضوء وجود أكثر من 20 بلدا أفريقيا منخفض الدخل إما عرضة لخطر المعاناة من ضائقة أو تعاني بالفعل من ضائقة. وفي هذا السياق، جرى الترحيب بالمقترح الداعي إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم القدرة على تحمل الدين، في إطار استراتيجية عام 2025 (الفقرة 11-2).

219 - وأثنى أحد الوفود على التزام القارة بالتعجيل بإنشاء مؤسساتها المالية الخاصة لمواجهة التحديات القائمة المتمثلة في الهيكل المالي العالمي الحالي، الذي لا يدعم احتياجات القارة في سياق التحول والتنمية. وقال وفد آخر إن بمجرد أن تتحسن المسائل المتعلقة بحشد الموارد المحلية، والحصول على الطاقة، ورقمنة الخدمات من أجل إدرار الإيرادات، فلن تكون أفريقيا مجهزة فحسب لتوليد مزيد من الموارد المحلية التي يمكن أن تسهم في تقديم دعم مالي كبير لخطتها التنموية، بل ستتمكن أيضا من تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل تحقيق الحكم الرشيد والسلام. ولوحظ أن استهداف بعض المجالات الرئيسية المحددة بالتشاور مع الدول الأفريقية وأصحاب المصلحة، على النحو المشار إليه في الفقرة 11-5 من استراتيجية عام 2025، أمر أساسي لتحقيق خطة عام 2063.

220 - وشدد أحد الوفود على دعمه للبرنامج والترويج لمفاهيم من شأنها تعزيز دور القارة باعتبارها طرفا فاعلا عالميا رئيسيا وتعزيز تنميتها، من قبيل حشد الموارد المحلية، وكفالة الوصول إلى مصادر الطاقة والرقمنة. ولاحظ الوفد أن من الضروري إدراج آراء البلدان الأفريقية عند اعتماد الوثائق والقرارات الحكومية الدولية، فأشار إلى أنه أقام شراكات وثيقة مع الدول الأفريقية. وذكر أن الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية هي جهات شريكة رئيسية لإنجاز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063. ومع مراعاة الدور الريادي الذي تؤديه أفريقيا في توطيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعجيل به، أشار الوفد إلى الجهود المبذولة لتعزيز وتوسيع الشراكات المفتوحة والصادقة والبناءة مع البلدان الأفريقية. واحتفالا بالذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد الأفريقي، وللتخفيف من عبء الديون على الدول الأفريقية، في نهاية عام 2023، تنازل الوفد عن ديون بلغت 23 بليون دولار. وأعرب الوفد عن التزامه المستمر بالمساهمة بشكل ملموس في حل مشاكل من قبيل أمن الطاقة والمعلومات المغلوطة والمعلومات المصللة في أفريقيا.

221 - وأُعرب عن التقدير للرؤية الاستراتيجية المشتركة للبرنامج في الدفع بعجلة التنمية في أفريقيا بدعم من النظام الدولي، بهدف أن تصبح قارة من الأمل والفرص والازدهار. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد على

دعمه لحشد منظومة الأمم المتحدة والدول الأفريقية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص على الصعيدين العالمي والإقليمي حول الرؤية التحويلية للاتحاد الأفريقي. وأعرب الوفد عن تقديره لقيام المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بالاعتراف بالنتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقييم خطة التنفيذ العشرية الأولى لخطة عام 2063 وبالبدء في صياغة الخطة العشرية الثانية. وأكد الوفد على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة والتركيز على التنفيذ، وهذا ما يشكل مفتاح نجاحه. وشدد الوفد، الذي يعتبر أكبر بلد نام في العالم، على صداقته وتعاونه مع أفريقيا وعلى التزامه بالعمل مع البلدان الأفريقية على مناصرة السلام والتنمية والتعاون.

222 - وقال وفد آخر إن التطلعات المقترحة في البرنامج، بما في ذلك تعزيز التنسيق والاتساق والمواءمة بين وجود الأمم المتحدة في أفريقيا ودعم الاتحاد الأفريقي، ستساعد على كفالة اتباع نهج أكثر اتساقا وكفاءة إزاء تنفيذ السياسات في جميع أنحاء القارة. وأُشيدَ بالجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا من أجل تعزيز تفعيل وظيفته المتعلقة بالبيانات وقدرته على استخدام البيانات لدعم مهامه في مجالات إسداء المشورة والدعوة والاتصالات والرصد. وسأل الوفد عن التحديات الرئيسية التي تعوق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية القارة، وكرر تأكيد التزامه الثابت بإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح في أفريقيا.

223 - ولوحظ أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت على تنفيذ ولاية مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا وأن هناك الكثير مما يتعين القيام به للعودة إلى المسار الصحيح تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة. وشدد أحد الوفود على أنه لا يمكن تحقيق الأهداف دون دعم من النظام المتعدد الأطراف والدولي برمته داخل الأمم المتحدة وخارجها، وبدون شراكات مبتكرة وشاملة للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وقيادات المجتمع المحلي، من بين جهات أخرى. ودعا الوفد إلى زيادة مشاركة الشباب الأفريقي في صنع السياسات. وبالنظر إلى الأثر الذي خلفته الجائحة على تنفيذ البرنامج، تساءل أحد الوفود عما إذا كان من الواقعي ترقب تنفيذ الخطة البرنامجية المقترحة في عام 2025 وسأل عن تدابير التعويض عن الانتكاسات.

224 - وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل ثلاث سنوات، أثنت عدة وفود على الاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض، لأنها أتاحت للجنة أن تفهم بشكل أفضل طموحات وأهداف خطة عام 2063 مع إبراز المشاركة الكاملة للقارة في تقرير مصيرها. وحسب المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، إن جميع التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد نفذت. وفي هذا السياق، سأل أحد الوفود عن التحسينات التي أدخلت على تنفيذ البرنامج نتيجة لإصلاح مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، وطلب تفاصيل إضافية عن النتائج الرئيسية. وفي معرض اختيار محور تركيز نتائج البرامج الفرعية الثلاثة، أعربت الوفود عن تقديرها لأهمية هذا الإنجاز وزيادة التكامل فيما بين البرامج الفرعية. ولاحظ أحد الوفود أن أحد المؤشرات التي أدرجها استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقييم تكامل البرامج يتمثل في إنشاء تسلسل إداري ييسر تنفيذ الاستراتيجية البرنامجية، فطلب توضيحا بشأن ما إذا كانت المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا قد بلغت مستوى المساءلة فيما يتعلق ببرنامج العمل والموارد المخصصة للبرنامج بأكمله. وفيما يتعلق بالولايتين المنصوص عليهما في قرار الجمعية العامة 263/78، سأل أحد الوفود عن الكيفية التي فُسرت بها هاتين الولايتين فيما يتعلق بالخطة والمهام المقترحة للموظفين، وطلب معلومات إضافية عن مبادرات البرنامج. وأشار الوفد إلى أنه جرى العام الماضي تقديم توصية بشأن عقد اجتماعات منظمة ومنتظمة مع مجموعة الدول الأفريقية في

نيويورك من أجل تحسين تنسيق ما تقدِّمه الأمم المتحدة من مساهمات في تنفيذ خطة عام 2063. وطُلب تقديم توضيح بشأن الخطوات التي اتخذت لمعالجة هذه التوصية والدور الذي يؤديه مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا فيما يتعلق بإنشاء آليتي التنسيق الاستراتيجي الجديدتين مع الاتحاد الأفريقي.

225 - وطُلب تقديم توضيح بشأن استراتيجية عام 2025 (الفقرة 11-4)، التي تهدف إلى الترويج لخطاب جديد من خلال العمل المنسق والمتكامل، والحوار في مختلف المجالات، بما في ذلك العلم والتكنولوجيا، والابتكار، والتصنيع، والتجارة. وعلى وجه التحديد، طُلبت معلومات عن الطرائق التنفيذية للتشاور بين مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا ومجموعة الدول الأفريقية في نيويورك. ورغم الترحيب باقتراح إنشاء برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب (الفقرة 11-14 (ح))، سأل أحد الوفود عما إذا كان يمكن تناول هذا الأمر في برنامج فرعي منفصل بهدف تمكين المكتب من الإشراف بشكل أفضل على مشاركة الشباب الأفارقة في مختلف برامج الأمم المتحدة. وطُلبت أيضا معلومات إضافية عن برنامج الزمالات وتفاصيل عن الأنشطة الجديدة. وسأل أحد الوفود عما إذا كان السفراء الأفارقة في نيويورك قد شاركوا في المشاورات والأنشطة الموضوعية في عام 2023. وكرر الوفد نفسه تأكيد دعوته إلى عقد اجتماعات منتظمة ومنظمة مع السفراء الأفارقة في نيويورك من أجل كفالة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة دعما لخطة عام 2063 وسأل عن عدد الاجتماعات التي عُقدت مع السفراء في عام 2023، وكذلك عما يُزمَع القيام به لعام 2025. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء عدم اكتمال الوثيقة A/79/6 (Sect. 11) بسبب افتقارها إلى الجزء باء من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 المتعلق بالموارد، وقال إن من المهم أن تتوفر للجنة الأدوات اللازمة لتقدير كفاءة كل برنامج.

226 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مرتكزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2063، أعرب أحد الوفود عن تأييده لاعتزام إنشاء برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب والمشاركة في مبادرات جديدة مع الشركاء بهدف تعزيز القدرات المؤسسية وتحليل السياسات وتصميمها ورصدها. والتُمست معلومات فيما يتعلق باستراتيجية المكتب والمبادرات الجديدة المذكورة في الفقرة 11-14 (ح). وطلب الوفد أيضا تقديم معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة للنهوض بحشد الموارد المحلية وإتاحة التمويل للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المشار إليه في الجدول 11-4 في إطار النتيجة 3. فبدون إصلاح الهيكل المالي العالمي، على النحو المبين في الفقرة 11-22 سيظل تنفيذ خطة عام 2063 بشكل كامل مجرد وهم. وتحقيقا لهذه الغاية، قوبل بالترحيب الاعتراف بالعقبات التي تحول دون تنفيذ خطة عام 2063.

227 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التنسيق الإقليمي للدعم المقدّم من الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، أشاد أحد الوفود بالتركيز على الاستراتيجيات الطويلة الأجل لإدارة الديون في سياق نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة والمتزايدة بسرعة (الفقرة 11-35، النتيجة3). وبالإشارة إلى أحد الدروس المستفادة فيما يتعلق بالسياسات المالية المركزة القصيرة الأجل دون إيلاء اعتبار كاف للقدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط أو الطويل، أعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالنظرة المتعمقة إلى الاختيار الذي اقترحه البرنامج للأدوات اللازمة لمواجهة هذا التحدي، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بإسداء المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية من خلال الحوار وحلقات العمل. واعترافا بالقدرة الحالية للخبرة الأفريقية المحلية في مجال السياسات الكلية وبالقيادة الأفريقية المحلية، فضلا عن الضغوط القصيرة الأجل الناجمة عن الأولويات الاقتصادية

العاجلة في البلدان الأفريقية، سأل أحد الوفود عما إذا كان المكتب قد نظر في وضع نموذج يركز على تنشيط الحوافز والمؤسسات النُظُمية للمساعدة في الدفع بالتحول نحو وضع سياسات ذات طابع استراتيجي أكبر من خلال التغييرات في القدرات المؤسسية ومن خلال المحفزات بدلا من التركيز فقط على إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، واعترافا بحدود تأثير البرنامج في بيئة معقدة وبالعوامل الكثيرة الخارجة عن سيطرة البرنامج، بالإشارة إلى الرابع من الباب 11 في إطار النتيجة 3، طُلب توضيح يتعلق بما إذا كان المكتب قد ينظر في تخفيض إضافي لنسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا هاما من مؤشرات التقدم، بالإضافة إلى عدد الدول التي تضع استراتيجيات أطول أجلا لإدارة الديون بطريقة متكاملة، على النحو المقترح حاليا. وجرى التشديد على أهمية تبادل المعلومات بشأن المنظور الأفريقي وفهم التنمية المستدامة مع الجمهور على الصعيد العالمي.

228 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم خطة عام 2063، طُلب توضيح فيما يتعلق بالفقرة 11-44 في إطار النتيجة 1، وتأثير تغير المناخ في البلدان الأفريقية، بالنظر إلى أن أفريقيا تأوي ثاني أكبر منطقة غابات على الكوكب. وبالإشارة إلى الفقرة 15-46 في إطار النتيجة 2، أشار أحد الوفود إلى أن النتائج التي تحققت في عام 2023 فيما يتعلق بزيادة الوعي العام بقضايا السلام والأمن في أفريقيا ليست جيدة جدا. وفيما يتعلق بالشكل السابع من الباب 11، طُلب توضيح بشأن سبب زيادة عدد مرّات الاستماع إلى القصص الصوتية لمجلّة *Africa Renewal* من نحو 400 مرة في عام 2023 إلى 000 7 مرة في عام 2024، في حين من المتوقع أن ينخفض إلى 000 2 مرة في عام 2025. وطُلب أيضا توضيح بشأن خطة المكتب لتحسين الوضع في عام 2025. وطلب أحد الوفود معرفة عدد الأفارقة العاملين في إدارة التواصل العالمي، في إطار البرنامج الفرعي 3.

الاستنتاجات والتوصيات

229 - **أشادت اللجنة بمكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا لنجاحه في تنفيذ النموذج الإداري الجديد وما قام به من إعادة تنظيم لتحقيق الأهداف البرنامجية، وأشارت إلى الأثر الإيجابي الذي تجلى في الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل ثلاث سنوات وتحسن القدرات في مجال البيانات وإسداء المشورة في مجال السياسات القائمة على الأدلة.**

230 - **وأحاطت اللجنة علما بالجهود التي يبذلها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا لكفالة اتباع نهج متسق ومتكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل على تحسين الاتساق والتآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، ولا سيما من خلال شراكة متسقة تستند إلى الأهداف الاستراتيجية للخطة العشرية الثانية لتنفيذ خطة عام 2063.**

231 - **وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة تنفيذ خطته الاستراتيجية التي تركز على ستة مجالات قطاعية، هي: تغيير نموذج تمويل التنمية؛ وتحقيق التنمية المستدامة لإحلال سلام دائم؛ والحوكمة والقدرة على التكيف ورأس المال البشري؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتصنيع والعائد الديمغرافي والتجارة، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتحقيق مزيج طاقة متوازن والتكيف مع المناخ.**

232 - وأعربت اللجنة عن تقديرها لمسألة إيلاء اهتمام خاص لتعزيز السياسات والمقترحات التي تركز على الشباب في إطار كل مجال قطاعي، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يؤديه الشباب في تنمية القارة.

233 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل ملاءمة هيكل مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا للغرض وقدرته على تحقيق الأهداف المسندة إلى البرنامج 9 بعد توسيع نطاق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي يدل عليه تغيير اسم البرنامج، على نحو ما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والستين ووافقت عليه الجمعية العامة.

234 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على أن يطلب إلى مكتب المستشارة الخاصة والإدارات المعنية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة العمل على التعجيل بتنفيذ خطة عام 2063 من خلال وضع مؤشرات أداء رئيسية وإعداد أنشطة تعكس الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا في المجالات ذات الأولوية ضمن الخطة العشرية الثانية لتنفيذ خطة عام 2063 حتى تتمكن الخطة من عكس وتعزيز دور أفريقيا بوصفها جهة معنية رئيسية وعنصرا فاعلا حيويا على الساحة العالمية.

235 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها المقبلة، تقريرا عن الاجتماعات المنظمة والمنتظمة التي عقدت مع سفراء مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك بهدف تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في أفريقيا وتحسين مساهمة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام 2063.

236 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على المقترح المقدم من مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا للتعاون مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأوصت كذلك بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثانية والثمانين، استعراضا لتنفيذه، بما في ذلك توصيات بشأن سبل المضي قدما.

237 - ورحبت اللجنة ببرنامج الزمالات لصانعي السياسات الأفارقة الشباب في الخطة البرنامجية لعام 2025 وأوصت بأن توافق الجمعية العامة عليه وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثمانين تقريرا عن السنتين الأوليين من التنفيذ.

238 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، الالتزام بخطط التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.

البرنامج 10
التجارة والتنمية

239 - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة، المعقودة في 16 أيار/مايو 2024، في البرنامج 10، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.12) و A/79/6 (Sect.13)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

240 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية المقترحة والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي. وشددت عدة وفود على أهمية عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية وأعربت عن تأييدها للخطة البرنامجية المقترحة. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لحسن توقيت تقديم التقارير.

241 - ولاحظت الوفود أن عام 2024 يصادف الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونكتاد وأعربت عن تهانيها. وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية. وأعرب أحد الوفود عن تأييده الثابت لعمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في سعيهما إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن المسائل المتصلة بالتنمية القادرة على الصمود، والمستدامة والشاملة للجميع. وشدد أحد الوفود على الطابع الفريد لدور الأونكتاد في بناء توافق آراء فيما بين البلدان وتقديم المساعدة التقنية وفي العمل التحليلي الذي يضطلع به. وأثنى وفد آخر على الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لعملهما فيما يتعلق بإدماج المشاريع داخل البلدان في سياق جهودهما الرامية إلى تعزيز الاندماج في التجارة الدولية.

242 - وأشار أحد الوفود إلى أهمية التزام الأونكتاد بصون مصالح البلدان النامية والدور الذي يؤديه الأونكتاد في تعزيز التجارة والتنمية في البلدان النامية والحوار بين الشمال والجنوب وبوصفه مركز فكر للبلدان النامية. وأعرب وفد آخر عن التزامه بدعم الأونكتاد في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي حتى تتمكن من الاستفادة من الفرص التجارية.

243 - وسلط أحد الوفود الضوء على التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19، وارتفاع التضخم والتوترات الجغرافية السياسية، مشيرا إلى أن هذه العوامل تؤدي إلى تفاقم الضعف الاقتصادي للبلدان النامية. وأقرت عدة وفود بأهمية تحقيق النمو المستدام والقادر على الصمود والشامل للجميع. وشدّد وفد آخر على أهمية الحفاظ على الميزة التنافسية للأونكتاد فيما يتعلق بمسائل التجارة والتنمية وما يتصل بها من مسائل التمويل، والاستثمار، وريادة الأعمال، والمواد الخام والتكنولوجيا. وقال الوفد أيضا إن السياق العالمي يتغير بصورة دينامية، وإن التعاون في هذه المجالات يتغير بالتالي أيضا، بالتزامن مع ظهور تحديات جديدة تتطلب استجابات سريعة.

244 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن تشديد عهد بريدجتاون على تحويل الاقتصادات من خلال التنويع والنمو المستدام يتسم بالأهمية الحاسمة لأنه يهدف إلى الحد من اعتماد البلدان على التجارة في السلع الأساسية وتوسيع قاعدتها الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يهدف برنامج الأونكتاد إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية، وتعزيز التحول الهيكلي من خلال التنويع الاقتصادي، الذي من شأنه أن يعزز إمكانات التصدير ويعمق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

245 - وفيما يتعلق بالاندماج الكامل والمفيد لجميع البلدان في الاقتصاد العالمي، أكد أحد الوفود أهمية التكامل باعتباره أحد العوامل في النهوض بالتنمية السلمية والمستدامة لمصلحة جميع الدول الأعضاء.

246 - وسلط أحد الوفود الضوء على نوعية المعلومات والمنتجات الإحصائية للأونكتاد وحسن توقيت إعدادها، وهي معلومات تشكل أساسا قيما للمفاوضات وبناء توافق الآراء في نيويورك. وقال الوفد إنه يعول على حياد تحليل الأونكتاد، وموضوعيته وصحته العلمية.

247 - وشدّد أحد الوفود على الأهمية الأساسية للتعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز أوجه التآزر بإقامة روابط قوية بين النظم العالمية، والإقليمية والمحلية.

248 - وشدّد أحد الوفود على أن اعتماد منظور جنساني شامل في جميع المسائل التجارية شرط لا غنى عنه للتنمية. وأعرب وفد آخر عن تأييده لشراكة بلده بشأن التجارة ونوع الجنس، مرحبا بتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع أجزاء البرنامج والأحكام المحددة ضمن الخطة البرنامجية المقترحة للأونكتاد.

249 - وفيما يتعلق بتغير المناخ، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن إدماج شمول الجميع والاستدامة البيئية في أطر التجارة والتنمية العالمية يتسم بالأهمية فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على الصمود واستمرار نموها الاقتصادي وأن تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ، وتوسيع نطاق التمويل المناخي وتشجيع الاستثمارات المستدامة من الأمور التي تؤكد أولوية تحقيق التنمية القادرة على تحمل تغير المناخ. وقال وفد آخر إن اهتماما مفرطا يولى في البرنامج لمسائل تغير المناخ، بما في ذلك الانتقال الطاقي والمساعدة التنفيذ الأكثر فعالية للمساهمات المحددة وطنيا تنفيذا لاتفاق باريس. وأعرب الوفد أيضا عن رأي مفاده أن النظر في هذه المسألة ينبغي أن يجري في اتساق تام مع ولاية الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، يمكن للأونكتاد، في سياق تحليله المقبل للصلة بين تنمية التجارة وحفظ البيئة، أن يولي قدرا أكبر من التركيز للسياسة الحمائية للاقتصادات الناشئة والمناخ وانعكاساتها الممكنة على البلدان النامية، التي يتمتع الكثير منها بالفعل بإمكانات ضعيفة من حيث إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية.

250 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتركيز البرنامج على المسائل المستجدة، مثل التجارة الرقمية والاستثمار الرقمي، باعتبارها عوامل محركة رئيسية للفرص الاقتصادية المستقبلية. وأقر وفد آخر بأنه، في حين أن الابتكار يمكن أن يؤدي إلى نشوء فرص لتحقيق الرفاه، فإن سرعة وتيرة التغير الرقمي يمكن أن تشكل تحديا للبلدان النامية.

251 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم الذي يقدمه البرنامج للتكنولوجيا واللوجستيات بوصفهما عاملين مساهمين في الجهود الرامية إلى تسخير إمكانات التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. وأشار الوفد إلى أن بلده هو أحد البلدان الـ 12 التي تعتمد فيها كيانات الموانئ تدابير سياساتية لتحسين القدرة على الصمود من خلال تعزيز مهارات وقدرات الممارسين بهدف ضمان إدارة الموانئ بكفاءة لزيادة التدفقات التجارية وإنشاء شبكات الموانئ.

252 - وفيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، شدد أحد الوفود على أهمية تركيز الأونكتاد على ركائزه الثلاث المتمثلة في تحليل السياسات والبحوث، والمشاورات الحكومية الدولية والتعاون التقني لتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، لدعم تسريع التنفيذ.

253 - وفيما يتعلق بالتدابير القسرية الانفرادية، لاحظ أحد الوفود أن الخطة البرنامجية تفتقر إلى أي خطط لإجراء تحليل شامل لتأثير تلك التدابير على التجارة والتنمية. وأشار الوفد إلى أن عددا من الدول قد أثار هذه المسألة مرارا، بما في ذلك في الدورة السابعة والثمانين للفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي للأونكتاد، التي عقدت في جنيف. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن دراسة هذه المسألة في سياق التجارة الدولية، وكذلك تداعيات استخدام هذه التدابير بالنسبة إلى البلدان النامية، من شأنه أن يتسق مع ولاية الأونكتاد وأن يتوافق مع روح ونص عهد بريدجتاون. وأعرب وفد آخر عن القلق إزاء التأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية وطلب من الأونكتاد مزيدا من التوضيح. وأعرب الوفد أيضا

عن قلقه لعدم وجود فقرة محددة في الخطة البرنامجية تتعلق بتلك التدابير وتأثير الاحتكارات التكنولوجية وعمليات الحصار القسري الأحادية الجانب على سلسلة الإمداد بالمنتجات والخدمات العالمية. وقال الوفد أيضا إن التدابير الاقتصادية، أو المالية أو التجارية الانفرادية تعطل دائما التدفقات التجارية، وتزيد من حدة الفقر وتعوق الجهود الإنمائية في البلدان المستهدفة وإن هذه التدابير تشكل انتهاكا للمبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي، وكذلك قيم تعددية الأطراف والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية.

254 - وأشار أحد الوفود إلى أنه ليس هناك في استعراض نتائج أداء الأونكتاد في عام 2023 معلومات بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الترويج للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في السوق العالمية. وفي حين أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تقع ضمن ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، أشار الوفد إلى أنه تم تخصيص 2,3 مليون دولار من الميزانية العادية في عام 2023 لهذا البرنامج وأن المذكرة ستدخل حيز التنفيذ حتى عام 2025؛ وأشار الوفد كذلك إلى أن المهام المتعلقة بضمان الوفاء بها لم تدرج في الخطة البرنامجية لعام 2025، مع توقع استمرار التمويل المناسب.

255 - وفيما يتعلق بالفقرة 12-5، أشار أحد الوفود إلى أن الأونكتاد سيسترشد بأربعة تحولات رئيسية، بما في ذلك التحول في تعددية الأطراف، وهو ما يشكل أحد افتراضات التخطيط الأساسية.

256 - وفيما يتعلق بالفقرة 12-11، رحب أحد الوفود بالتعاون الجاري بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لدعم اندماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي. ورأى الوفد أن التنازلات التي قدمتها في الفترة الأخيرة جزر القمر وتيمور - ليشتي لمنظمة التجارة العالمية في مؤتمرها الوزاري الثالث عشر تبين قيمة المنتدى بالنسبة إلى غير الأعضاء، ولا سيما البلدان الموصوفة بأنها أقل البلدان نموا.

257 - ووصف الوفد نفسه الفقرة 12-12 (ج)، "توافر الإرادة السياسية لتحقيق توافق في الآراء في الاجتماعات الحكومية الدولية"، بأنها افتراض أساسي من افتراضات التخطيط تقوم عليه الميزانية، وقال إن الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية تلقي بقدر كبير من الشك على افتراض أن هناك إرادة سياسية لدى الجميع وإن هذه الحالة تعوق قدرة الهيئات المتعددة الأطراف على إحراز تقدم. وقال الوفد إنه يؤيد هذا الطموح ولكنه حذر من التفاؤل نظرا للفشل في الاتفاق على البنود المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المؤتمر الوزاري (أي عدم الاتفاق على إعانات مصائد الأسماك)، وسأل عن الأساس الذي يقيّم عليه الأونكتاد افتراضات التخطيط هذه فيما يتعلق بالسياق السياسي السائد بأنها واقعية.

258 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، الفقرة 12-21 (و)، طلب أحد الوفود مزيدا من التفاصيل عن الكيفية التي سيحلل بها الأونكتاد العلاقة بين التجارة والتنمية والبيئة ويقترح سياسات للتنمية المستدامة تمشيا مع الفقرة 75 من عهد بريدجتاون.

259 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، النتيجة 2، "استراتيجيات وأدوات تمويل الاستثمار الهادفة إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي"، سأل أحد الوفود عن السبب الذي دعا الأونكتاد إلى اتخاذ قرار بالامتناع عن أن يستخدم في العنوان العبارة المستخدمة في مكان آخر في النص، وهي "استراتيجيات وأدوات تمويل الاستثمار [...] لدعم تحقيق الأهداف المناخية والبيئية لخطة عام 2030".

260 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، النتيجة 2، الشكل الخامس من الباب 12، استفسر أحد الوفود عن عدد الوكالات التنظيمية الحدودية والوكالات الحكومية الشريكة الجديدة التي

تشارك في تنفيذ نظام النافذة الوحيدة للنظام الآلي للبيانات الجمركية وتستفيد منه. وسأل الوفد عن السبب الذي دعا الأونكتاد إلى عدم توقع حدوث زيادة فيما يتعلق بعام 2024 ومن ثم عدم إدراج إضافات جديدة في البرنامج.

261 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العولمة والترابط والتنمية، الفقرة 12-30، النتيجة 3، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات والتفاصيل عن الدروس المستفادة فيما يتعلق بتعزيز البيانات وتعزيز شفافية البيانات، وعن الكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها عمليا، مثل كيفية تحديد البلدان التجريبية الثلاثة.

262 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، الفقرة 12-34 (د)، رحب أحد الوفود بالتركيز على تشجيع الاستثمار وأشار إلى أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يعملون على إدماج اتفاق تيسير الاستثمار لأغراض التنمية، وهو ما ينبغي أن يدر فوائد اقتصادية كبيرة على البلدان النامية.

263 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الاستثمار والمشاريع، الفقرة 12-43، النتيجة 3، رحب أحد الوفود بالتغيير المعتزم وسأل عن الكيفية التي سيمضي بها الأونكتاد قدما لتحقيق الأهداف الواردة في تلك الفقرة.

264 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية، الفقرة 12-47، أعرب أحد الوفود عن تقديره لجعل الأونكتاد الإصلاحَ المؤسسي أولوية وعن تأييده لإجراء استعراض أقران للأونكتاد. وأعرب الوفد أيضا عن قلقه من أن الإشارة الوحيدة إلى استعراض الأقران في الخطة البرنامجية المقترحة ترد في الفقرة 12-47، ولكن تلك الفقرة لا تشير إلى منشورات الأونكتاد في حد ذاتها؛ وسأل الوفد عن الخطوات التي سيتخذها الأونكتاد لإجراء استعراض أقران.

265 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التجارة الدولية والسلع الأساسية، الفقرة 12-48 (ح)، أعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مصطلح "المنتجات المستدامة بيئيا" لم يحظ بالموافقة على الصعيد الحكومي الدولي. وسأل الوفد عن السبب في استخدام هذا المصطلح لأن هذا الاستخدام يمكن أن يؤدي إلى فرض معايير على التجارة قد لا تستند إلى أسس سليمة.

266 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، الفقرة 12-59، رحب أحد الوفود بالتركيز على المسائل المستجدة، مثل التجارة الرقمية والاستثمار الرقمي بوصفهما مجالين ينطويان على فرص كبيرة. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء الموعد النهائي المحدد لانتهاء الوقف الاختياري للتجارة الإلكترونية والخطر المترتب على ذلك والمتمثل في زيادة الحواجز أمام التجارة الرقمية، مشيرا بوجه خاص إلى التأثير المحتمل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى التاجرات، وطلب توضيحا في هذا الشأن.

267 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، شجع أحد الوفود الأونكتاد على العمل بشكل أوثق في عام 2025 مع البلدان النامية، وخاصة البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

268 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5 أيضا، الفقرة 12-73 (هـ)، أعرب أحد الوفود عن تقديره للدعم التقني المقدم إلى أقل البلدان نموا التي رُفعت مؤخرا من القائمة أو التي سترفع منها قريبا.

269 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، أعربت الوفود عن تأييدها لبرنامج عمل مركز التجارة الدولية. وقال أحد الوفود بأنه يعتبر مركز التجارة الدولية شريكا وثيقا وموثوقا به. وأعرب الوفد عن تقديره لقدرة المركز على الابتكار وإضفاء الواقعية على أدوات

السياسة العامة الأساسية مثل الخطة التجارية الجديدة للبلدان النامية المعتمدة في البلد التي تتسم بقدر أكبر من البساطة والسخاء. وشدد وفد آخر على الولاية الفريدة لمركز التجارة الدولية داخل منظومتي الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وأعرب عن تقديره لقدرة المركز على الاستفادة من الموارد للعمل بشأن مجموعة واسعة من المواضيع الهامة، ولا سيما التمكين الاقتصادي للمرأة، وإدماج ذوي الإعاقة وسلاسل القيمة العالمية والإقليمية الأكثر استدامة.

270 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن ثمة حاجة ماسة إلى عمل مركز التجارة الدولية بالنسبة إلى غالبية البلدان النامية عندما يتعلق الأمر ببناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين نوعية وتنوع منتجاتها وتيسير الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن توقعه أن يواصل المركز إيلاء اهتمام وثيق لهذه المسائل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقال الوفد نفسه أيضا إن مسألة إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالقواعد والمتطلبات للمشاركين في الأسواق الدولية تتسم بنفس القدر من الأهمية، وأعرب في هذا الصدد عن تأييده، في عام 2025، للمهمة المتمثلة في توسيع نطاق نظم البيانات الشاملة والمتاحة دوليا بشأن التجارة، بما في ذلك قواعد البيانات، مثل خريطة الاستدامة، وخريطة الوصول إلى الأسواق، ومنصة التعليم الرقمي والأكاديمية التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولاحظ الوفد أيضا أن أحد الأهداف الحاسمة يتمثل في جعل هذه المنتجات أكثر ملاءمة للاستخدام بالنسبة إلى المنتجين والمصدرين الذين يفتقرون إلى المهارات في التجارة الدولية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية.

271 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه لعمل مركز التجارة الدولية في مجالات التجارة وبناء القدرات في البلدان النامية لدعم البلدان النامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ خطة عام 2030 بشكل أفضل.

272 - وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، أشار أحد الوفود إلى أن مركز التجارة الدولية ينبغي أن يشارك بنشاط في عام 2025 وما بعده في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 عندما يتعلق الأمر بتنمية الصناعات الموجهة نحو التصدير في مجالات الخدمات، والزراعة والاقتصاد الإبداعي.

273 - وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لمركز التجارة الدولية أن يعزز تعاونه في مجال المعونة من أجل التجارة مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وأن يساعد بذلك البلدان النامية على توسيع صادراتها وتحسين وارداتها. وأكد وفد آخر أهمية قيام مركز التجارة الدولية ببناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين نوعية وتنوع منتجاتها وكذلك تيسير الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. ومن المتوقع في هذا السياق أن يواصل المركز إيلاء اهتمام وثيق لهذه المسائل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

274 - وقال أحد الوفود إنه سيعمل بالتعاون مع مركز التجارة الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية وبشأن مواصلة تطوير الأدوات التي تتناول النمو المستدام وتغير المناخ وتوفر معلومات عن الوصول إلى الأسواق للقطاع الخاص.

275 - وأشار أحد الوفود إلى أن مسألة الشمول الرقمي والتوصيلية، بما في ذلك فيما يتعلق برواد الأعمال في البلدان النامية، هي هدف رئيسي لاستراتيجية التنمية الرقمية لبلده. وسأل الوفد عن التقدم المحرز صوب

تحقيق هدف مركز التجارة الدولية المتمثل في زيادة عدد المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدعومة للمنافسة رقميا بمقدار ثلاث مرات بحلول عام 2025.

276 - وبالإشارة إلى الفقرة 13-8، أعرب أحد الوفود عن تقديره للنهج المنفتح الذي يتبعه مركز التجارة الدولية إزاء إقامة شراكات إضافية مع أصحاب المصلحة المعنيين، وكذلك التركيز المستمر على المرأة والتجارة.

277 - وفيما يتعلق بالفقرة 13-12 (د)، أعرب أحد الوفود عن تقديره للاعتراف ببرنامج الشراكات التجارية وللاسترشاد بتقييم عام 2023 في برنامج عمل عام 2025. وشدد الوفد على أن الشراكة مع مركز التجارة الدولية تساعده على فهم ما تحتاج إليه الأعمال التجارية للاستفادة الكاملة من الفرص التفضيلية للوصول إلى أسواقها.

278 - وسأل أحد الوفود، بالإشارة إلى النتيجة 1، الفقرة 13-17 والنتيجة 2، الفقرة 13-19، عن سبب وجود مثل هذه الاختلافات الكبيرة بين الهدف المقرر والإنجاز الفعلي.

279 - وفيما يتعلق بالفقرة 13-21، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الأداء الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وطبيعة الشراكة بين مركز التجارة الدولية والجماعة الاقتصادية الأفريقية. وطلب الوفد أيضا تفاصيل أكثر تحديدا عن عدد الشركات التي لديها أمثلة محددة حسب المنطقة دون الإقليمية. وطُلبت معلومات إضافية عن عمل مركز التجارة الدولية لضمان تقديم المساعدة العادلة إلى جميع الجماعات الاقتصادية الأفريقية في جميع مجالات النشاط التي تغطيها ولايته.

الاستنتاجات والتوصيات

280 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في جلسة عامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 10، التجارة والتنمية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 11
البيئة

281 - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في 16 أيار/مايو 2024، في البرنامج 11، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 14)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

282 - أعربت الوفود عن دعمها لقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأشادت بالخطة البرنامجية المقترحة الشاملة، التي ستؤدي دورا بالغ الأهمية في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشددت عدة وفود على الدور الحاسم الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في معالجة الأزمات المتشابكة وكررت الإعراب عن دعمها لجهوده الرامية إلى تهيئة بيئة صحية ومستدامة للتركيز على مجالات مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعة، والتلوث والنفايات، والربط الرقمي، والإدارة

البيئية. وذكر أحد الوفود أن التصـــدي لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث يتطلب تعاونا دوليا منسـقا ومعززا على سـبيل الاسـتعجال، بينما ذكر وفد آخر أن الخطة البرنامجية تقدم صـورة واضـحة عن الأهداف المحققة والتحديات المواجهة. وأشـــار وفد آخر إلى أن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يأتي في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى تلبية الاحتياجات البيئية الملحة. وفي معرض الإشـــادة بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ذكر أحد الوفود أنه يقدر الخبرة والدعم اللذين يقدمهما البرنامج إلى الدول الأعضـــاء فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، وكذلك مساهمته في إنجاز الأنشطة الصادر بها تكليف لتطبيق المعايير البيئية.

283 - وأشـــار أحد الوفود إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي ودعا إلى تعزيز الدور الذي يؤديه البرنامج بوصـفه الهيئة العالمية الرئيسـية المعنية بالبيئة وبوصـفه نصـيرا للسـياسـة البيئية العالمية، وشـجع على ذلك. ودعا الوفد كذلك إلى تجميع مهام مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

284 - وشـاطر أحد الوفود الرأي القائل بأن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دورا حاسـما يؤديه في دعم الدول الأعضـاء في وضـع وتنفيذ سياسـات واستراتيجيات وبرامج لتعزيز البعد البيئي من خطة عام 2030، وكذلك لمعـالجـة أزمـات تغير المنـاخ، وفقدان التنوع البيولوجي والطبيعـة، والتلوث والنفـايـات، من خلال إجراءات تحويلية لأصحاب المصلحة المتعددين تستهدف الأسباب الجذرية لتغير المناخ أو دوافعه. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده للعمل الحاسم الذي يقوم به البرنامج ولتصـديه للتحديات المواجهة خلال جهوده الرامية إلى إنجاز النواتج ومؤشـــرات الأداء المبينة في الخطة البرنامجية. وطلب الوفد مزيدا من المعلومات عن التحديات المواجهة في كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة التي ينبغي أن تكون موضع اهتمام اللجنة.

285 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتحديث صـيغ الخطة البرنامجية لتعكس الصـيغ المتفق عليها على الصـعيد الحكومي الدولي. وذكر الوفد كذلك أن عمل اللجنة ينبغي أن يركز بشـكل أوضـح على التحسـين الفعلي للسرد البرنامجي بدلا من الانغماس في المناقشات السياسية.

286 - وأشـــار أحد الوفود إلى أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصـــل الإعلان عن إجراءاته لمعـالجـة الأزمـات المترابطـة والمتعـددة الأوجـه المتمثلـة في تغير المنـاخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث المسـتمر. وأقر الوفد بمسـاهمة إجراءات البرنامج في تعددية الأطراف البيئية، إذ اتسـمت السـنوات القليلة الماضـــية بإنجازات هامة حقا، مثل إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشـــأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واسـتخدامه على نحو مسـتدام، والإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الأضـــرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات. وأضـــاف الوفد نفســـه أن التحديات التي تنتظر المجتمع الدولي تتمثل في أن يضـــع، بحلول نهاية العام، صـــكا ملزما قانونا بشـــأن التلوث بالمواد البلاسـتيكية، على نحو ما نصـت عليه جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 14/5، وأن ينشـئ فريقا جديدا معنيا بالعلوم والسـياسـات لإدارة المواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، على نحو ما نصـت عليه الجمعية في قرارها 8/5. وأكد الوفد من جديد دعمه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الوقت الذي يواصـــل فيه تتبع مســـار تعزيز التآزر والتعاون لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الصكوك البيئية ذات الصلة، وبالتالي المساهمة في التنفيذ الفعال للسياسات والاتفاقات البيئية المالية الدولية التي تؤتي فوائد بيئية عالمية لصـــالح تحقيق خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده لدعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعزيز الشـــفافية فيما يتعلق بالتزامات البلدان بموجب اتفاق باريس،

وحث البرنامج على السعي إلى القيام بذلك بشكل أكثر دقة، بالنظر إلى النتائج المثيرة للقلق الواردة في التقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتحديدا أن حصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية يتطلب إجراء تخفيضات شديدة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

287 - وشددت عدة وفود على الدور الحاسم للبرنامج الفرعي 1، العمل المناخي. وفي حين أشار أحد الوفود إلى أن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو محرك الجهود العالمية الرامية إلى إيجاد مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود، فقد شدد على الدور الحاسم للبرنامج الفرعي في دعم البلدان للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وأضاف الوفد أن هذه الجهود تهدف إلى تحسين القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ الشديد مع المساهمة في الوقت نفسه في التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث. ورأى الوفد نفسه أنه يجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال دمجه للعمل المناخي في أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، أن يضمن أن تكون المبادرات شاملة ومؤثرة على حد سواء. وأوضح وفد آخر أنه، بالإضافة إلى دعم أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن يساهم العمل المناخي في تحقيق أهداف اتفاق باريس والإبقاء على الاحترار في حدود 1,5 درجة مئوية. وأيد الوفد نفسه الاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات والمنخفضة الكربون، للمساعدة في بلوغ صافي انبعاثات عالمية صفري بحلول منتصف القرن أو قبله.

288 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن توفير وسائل التنفيذ، بما في ذلك الدعم التكنولوجي للبلدان النامية، يجب أن يكون أولوية، إذ لا تزال أزمة المناخ قضية حاسمة وملحة. وأشار الوفد إلى خسائر تزيد عن 30 بليون دولار، مع تضرر 33 مليون شخص، في جميع أنحاء باكستان من جراء الفيضانات المدمرة التي شهدها البلد في عام 2022، وأشار إلى جهود البلاد لإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة استنادا إلى بنية تحتية مقاومة لتغير المناخ، مع الاسترشاد برؤية التعافي المرن وإعادة التأهيل وإطار لإعادة الإعمار.

289 - وأكد أحد الوفود من جديد دعمه للعمل المناخي العالمي والتعاون الدولي على أساس المبدأين الراسخين المتمثلين في مبدأ الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، وأشار إلى ضرورة تعزيز القدرات في كلا المجالين. وأفاد بأن هناك حاجة إلى تضييق الفجوة بين الالتزامات العالمية لتمويل المناخ وتنفيذها. وشدد الوفد نفسه على أهمية تعزيز القدرة على الصمود وزيادة التقدم المحرز في تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة على الصعيد الوطني، وذكر في هذا الصدد أن بلده سيواصل إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لمعالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وأعرب الوفد عن أمله في أن تمكن الخطة البرنامجية المقترحة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من دعم الدول الأعضاء في هذه المجالات بمزيد من الفعالية. وبالإشارة إلى الفقرة 14-3 من الخطة البرنامجية المقترحة، طلب الوفد أن تلقي الأمانة العامة بعض الضوء على خطتها لاستهداف الأسباب الجذرية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ودوافعهما.

290 - ولاحظ أحد الوفود أن خطة عام 2030 هي نهج متكامل وشامل يسترشد بالمبادئ الأساسية للمنظمة ورأى أنه يجب معالجة البعد البيئي بطريقة متوازنة. ولاحظ الوفد نفسه أن الآثار الضارة لتغير المناخ تلمس بدرجة أكبر، وأشار إلى الفيضانات التي اجتاحت جنوب البرازيل، وهي الأسوأ في تاريخ هذا البلد، والتي أدت إلى حدوث خسائر بشرية وإلى تشريد وتعطيل سبل عيش مئات الآلاف من الأشخاص والتي أثرت تأثيرا سلبيا على الاقتصاد. ودعا الوفد المجتمع الدولي إلى العمل وإلى تعزيز جهوده لمكافحة هذه الظاهرة.

291 - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة 14-17 من الخطة البرنامجية المقترحة وأفاد أن هناك خمسة مجالات عمل مذكورة وأن العديد من المقتضيات المذكورة ليست سوى جزء من التعهد العالمي المتعلق بالتبريد، ولا سيما حلوله القائمة على الطبيعة. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه كان ينبغي اتباع نهج أوسع نطاقا يكون أكثر شمولا.

292 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأنشطته ذات الصلة وأكد من جديد التزامه بالتصدي لقضايا تغير المناخ، ولا سيما بالنظر إلى الخصائص الجغرافية الوطنية. وأكد الوفد أهمية تبادل المعلومات والتعاون بين الدول الأعضاء. وذكر أن معالجة تغير المناخ والعمل المناخي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أمر حيوي لتحقيق خطة عام 2030. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد نفسه إلى المحيطات، وإدارة المياه، والزراعة الحيوية، والطاقات المتجددة كمجالات تركيز رئيسية فيما يتعلق بإدارة الكوارث، وأشار إلى أن إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 يتزامن مع اتفاق باريس وخطة عام 2030 والاتفاقات الدولية الأخرى. وشدد الوفد نفسه على ضرورة الحفاظ على البيئة مع الإشارة إلى المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

293 - وأشادت عدة وفود بالنهج المراعي للاعتبارات الجنسانية الذي يتبعه البرنامج في العمل المناخي وأشارت إلى أن النساء والفتيات يؤدين دورا حاسما في معالجة أزمة المناخ. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن تغير المناخ لا يتضرر منه النساء والرجال بنفس القدر، لأن النساء يعانين من آثار غير متناسبة ويواجهن حواجز في المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالمناخ. وأوضح الوفد أنه، على الرغم من هذه التحديات، فإن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يقفن في طليعة جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والتصدي لها. وذكر أن النساء والفتيات بكل تنوعهن يجلبن منظورات ومهارات ومواهب جديدة إلى مجال التخفيف من حدة المناخ، وهو مجال تمس فيه الحاجة إلى حلول مبتكرة ومستدامة قائمة على الطاقة النظيفة لتحويل قطاع الطاقة العالمي العالي الانبعاثات. وأعرب وفد آخر عن تقديره لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في القضايا البيئية باعتباره أمرا أساسيا، لأنه يعتقد أن النساء والفتيات يعانين أكثر من غيرهن من آثار تغير المناخ. وسلم وفد آخر بدور نوع الجنس في الاعتبارات المناخية.

294 - وأشاد أحد الوفود بالبرنامج الفرعي 2، التحولات الرقمية في دعم العمل البيئي، لتعزيز الابتكار والتعاون المستمرين، والأدوات الرئيسية لحماية الكوكب للأجيال القادمة من خلال تمكين دعم الحفظ والحماية والاستعادة ونظم البيانات والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه. ورحب الوفد نفسه بهدف تعزيز استخدام تحليلات البيانات المتعلقة بالقضايا البيئية وشدد على أن ذلك سيتيح المجال لوضع سياسات واتخاذ قرارات وإجراءات والاضطلاع باستثمارات أكثر فعالية للاستفادة من التحول الرقمي كأداة تمكينية لدعم الاقتصادات والمجتمعات المستدامة من خلال سد الفجوات الرقمية القائمة، وبالتالي تحسين البحث والابتكار والمساواة في الوصول إلى المعلومات البيئية. وأضاف الوفد أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل عمله لتعزيز التغطية بالإنذار المبكر من أجل تيسير قدرة البلدان على درء وتقليل المخاطر الناشئة عن تغير المناخ والطبيعة وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وتابع الوفد قائلا إن ذلك يتماشى مع مبادرة الأمين العام لنظم الإنذار المبكر للجميع وسيعزز تحويل الإنذارات المبكرة إلى إجراءات مبكرة عن طريق ربط المخاطر بالحلول وإمكاناتها الاستثمارية.

295 - ورحب أحد الوفود بهدف البرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية، الذي يدعم البلدان لتحقيق اتساق السياسات البيئية ووضع إطار قانوني ومؤسسي قوي لتنفيذ الأهداف البيئية، على نحو ما صدر به تكليف

من الدورة الاستثنائية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP@50). وسلم الوفد بأهمية تعزيز سيادة القانون البيئي والإدارة الحكومية الدولية الفعالة من خلال العمليات المتعددة الأطراف، وكذلك بالأهمية الحاسمة للأطر القانونية المحلية الفعالة وهياكل الإدارة لتعزيز الامتثال للالتزامات والقانون البيئي الدولي ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار وفد آخر إلى النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4، الإدارة البيئية، ومشكلة الاتجار غير المشروع بالنفايات، ولا سيما في حالة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الوفد إلى مبادرات بناء قدرات بعض ممثلي البلدان وتساءل عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينظر أيضا في اتخاذ إجراءات تهدف إلى وقف الاتجار بالنفايات في المنشأ، كما تم بالنسبة للاتجار بالمخدرات.

296 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، العمل المتعلق بالمواد الكيميائية والتلوث، أشار أحد الوفود إلى النتيجة 3، اعتماد سياسات وممارسات للاقتصاد الدائري في القطاعات الكبيرة الأثر من أجل الحد من التلوث، ورأى أنها تؤكد الحاجة إلى مواصلة بلورة الإجراءات المتعلقة بسلاسل القيمة والقطاعات العالية التأثير مثل المعادن والمواد الحرجة، فضلا عن تعزيز الثقة الجماعية.

297 - وشدد أحد الوفود على أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد اضطلع على مر السنين بدور حاسم في توفير تقييمات قائمة على الأدلة لدعم مناقشة السياسات، وكذلك في الرصد والتقييم البيئيين من أجل ممارسة قوية في إطار التفاعل بين العلوم والسياسات، بالنظر إلى الدور الأساسي لتدفقات البيانات في هذا السياق. وفي هذا الصدد، رحب الوفد باستراتيجية البيانات العالمية الجديدة التي أطلقها البرنامج واعتبرها خطوة أساسية لإنفاذ الأدلة العلمية في إطار التفاعل بين العلوم والسياسات. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده لإعداد الطبعة السابعة من *نشرة التوقعات البيئية العالمية*، التي سيعزز منطقها العالمي ونهجها المنهجي الحوار بين الأوساط الاجتماعية وأوساط العلوم الطبيعية والسياسات. ورحب وفد آخر بالعلوم والسياسات والبرامج الهادفة إلى سد الفجوة بين البحث العلمي وصنع السياسات البيئية لتعزيز القرارات القائمة على الأدلة من أجل التنمية المستدامة.

298 - وبينما أشار أحد الوفود إلى الدور والتركيز الهامين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أعرب عن تأييده لأهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية للبرنامج للفترة 2022-2025. وأقر الوفد بأهمية المنظمة في تركيز الجهود العالمية لمعالجة التدهور البيئي وأزمة البيئة، بما في ذلك دعما لخطة عام 2030، من خلال تدابير من بينها تحقيق البعد البيئي. وفي هذا الصدد، طلب الوفد إبداء تعليقات على رؤية الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة/برنامج العمل المقبل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لما بعد عام 2025 وعلى صياغتهما، وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن مشاريع المقترحات.

299 - وأعرب الوفد نفسه عن دعمه لدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجهة دولية داعية إلى عقد الاجتماعات وشجع البرنامج على العمل على تنفيذ القرارات المتفق عليها في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، والتي تضمنت قرارا بشأن "تعزيز التعاون الإقليمي بشأن تلوث الهواء من أجل تحسين نوعية الهواء على الصعيد العالمي". ثم طلب الوفد إبداء تعليقات على خطط البرنامج في هذا الصدد.

300 - وعلاوة على ذلك، كرر الوفد نفسه تأكيد التزامه بالتصدي لتغير المناخ والتخفيف من آثاره وتعهد بمواصلة العمل بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء لضمان مستقبل أكثر استدامة.

301 - ورأى أحد الوفود أنه ما من تحد طويل الأجل يواجه العالم أكبر من تغير المناخ وأن بلده وضع، بالتالي، العمل المناخي الطموح في صلب سياسته الخارجية ودبلوماسيته وأمنه القومي. وأشاد الوفد نفسه بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في تخطيط البرامج الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بسبل منها رفعُ مستوى الوعي باحتياجاتهم وشواغلهم لدى تصميم برامجه ومشاريعه، وتنفيذ وتكييف مشاريعه بحيث تناسب ظروف المجتمعات المحلية واحتياجاتها.

302 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه، بالنظر إلى أن 15 في المائة فقط من غايات أهداف التنمية المستدامة تسير على الطريق الصحيح، فمن الضروري تنفيذ البعد البيئي للنهوض بالإنجاز. وفي هذا السياق، شدد الوفد بوجه خاص على البرنامج الفرعي 6، التحولات المالية والاقتصادية، اقتناعا منه بأن الالتزام الحقيقي والعميق بتمويل التنمية يجب أن يركز حتما على الاقتصادين الأخضر والأزرق. وأعرب الوفد نفسه عن اعتقاده بأن الانتقال إلى اقتصاد يسهم في الحد من الاحترار العالمي يتطلب استثمارات في مصادر الطاقة المتجددة، وهياكل أساسية قادرة على الصمود، وانتقالا عادلا.

303 - وأشار أحد الوفود إلى أنه عارض باستمرار التهويل البيئي وإلى أنه لا يؤيد مفهوم "أزمة كوكبية ثلاثية". واقترح الوفد الاستعاضة عن مصطلح "الأزمات" في النص بمصطلح أكثر توازنا، مثل "التحديات". وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أن تطوير البحث العلمي هو الولاية الأساسية المسندة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهو يعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى تقديم المساعدة التكنولوجية إلى البلدان النامية وأن ذلك ينبغي أن ينعكس في الخطة البرنامجية. وأشار الوفد أيضا إلى أنه يشجع باستمرار تنفيذ مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في عمل البرنامج وأفاد أن هذا المبدأ يرد في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 13/5.

304 - وشدد أحد الوفود على قلقه إزاء مشروع المرصد الدولي لانبعاثات الميثان، الذي ذكر أنه ينفذ دون ولاية حكومية دولية ذات صلة. وأضاف الوفد أن النهج المنفذة في إطار المشروع لم يعترف بها كآليات متخصصة متعددة الأطراف للأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وأشار الوفد نفسه إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل ببعض المفاهيم التي لم يعترف بها المجتمع الدولي، بما فيها أنماط السلوك وأنماط الحياة المنخفضة الكربون والمنخفضة الانبعاثات، ودعا إلى استخدام مصطلحات موحدة.

305 - وذكر أحد الوفود أن من المستصوب خفض المستوى المفرط للاستهلاك الفردي في البلدان المتقدمة النمو وأن نماذج الاقتصادات والثقافات الاستهلاكية تضع عبئا بالغ الضرر على البيئة وتؤدي إلى بصمة كربونية هائلة. ولاحظ الوفد أن البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر، إذ يتعين عليها استخراج الموارد الطبيعية وإنتاج الجزء الأكبر من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المقابل من البلدان المتقدمة النمو. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد نفسه أن من الضروري المساهمة في زيادة مدد تشغيل السلع الاستهلاكية، لأن الاستبدال المتكرر له عواقب بيئية سلبية للغاية.

306 - وأبرز أحد الوفود أن الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال رحلة شاقة، ولكنه أقر بالمساهمات الكبيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للنهوض بالتنمية المستدامة. وأعطى الوفد تأكيدا لدعمه لولاية البرنامج لحشد الجهود من أجل حماية الكوكب المشترك وتحسين نوعية الحياة دون المساس بالأجيال المقبلة. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي للبرنامج أن يساعد أيضا في تشكيل إطار عالمي يكفل تحقيق تنمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة.

307 - وبالإشارة إلى الفقرة 14-46 والشكل السادس من الباب 14 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وصف أحد الوفود المضاعفة المتوقعة لعدد البلدان المنضمة إلى مبادرة استعادة النظم الإيكولوجية البحرية البالغة الأهمية بأنها مثيرة للإعجاب ومشجعة. وبوجه عام، لاحظ الوفد أن المؤشرات والاستراتيجيات تعكس جميعها بجلاء عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وطلب الوفد مزيدا من التفاصيل عن تلك المبادرة الرامية إلى تعزيز استعادة وحفظ النظم الإيكولوجية الساحلية البالغة الأهمية.

الاستنتاجات والتوصيات

308 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 11، البيئة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية.**

البرنامج 12
المستوطنات البشرية

309 - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في 16 أيار/مايو 2024، في البرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect. 15)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.52/2024/6).

المناقشة

310 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تعزيز التنمية الحضرية. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لدور موئل الأمم المتحدة في دعم المدن والمستوطنات البشرية المستدامة ولعرض الخطة البرنامجية لعام 2025.

311 - وأثنى أحد الوفود على موئل الأمم المتحدة لدوره في تعزيز التحضر المستدام والمستوطنات البشرية، فضلا عن مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد وفد آخر على الدور الحاسم لموئل الأمم المتحدة في تعزيز أهمية التوسع الحضري كوسيلة للحد من عدم المساواة والفقر، وفي توسيع نطاق الحصول على السكن الميسور التكلفة والخدمات الأساسية. ورحَّب الوفد بالمبادرة الرامية إلى إعطاء الأولوية لمستويات معيشة المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليا والعائدين، وإدماج منظور الإعاقة، وإعطاء الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإدراج نهج قائم على مراعاة المسائل الجنسانية في السعي إلى تحقيق الاستدامة البيئية.

312 - وشدَّد أحد الوفود على الدور الأساسي لعمل موئل الأمم المتحدة في النهوض بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة في مجالات مثل الإسكان والتحول الرقمي والعمل المتعلق بتغير المناخ الحضري ومكافحة جميع أشكال عدم المساواة، حيث تشكل المدن والمستوطنات البشرية محور الأزمات والتحديات متعددة الأبعاد، وفي الوقت نفسه عنصرا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووصف وفد آخر موئل الأمم المتحدة بأنه الشريك

الاستراتيجي الرئيسي لحكومته عندما يتعلق الأمر بتعزيز التنمية الحضرية العادلة اجتماعيا والمستدامة إيكولوجيا والمراعية للمناخ. وأبرز وفد آخر أن بلده استفاد من عمل موئل الأمم المتحدة.

313 - وعرض أحد الوفود أمثلة على تدخلات موئل الأمم المتحدة التي أحدثت تغييرات إيجابية على مستوى المجتمع المحلي والحكومات المحلية والوطنية. وأشار الوفد إلى البرنامج الفرعي 1، حيث أشار موئل الأمم المتحدة إلى أنه قدم مساهمات ملحوظة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية إلى التحالف العالمي لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه، الذي تستضيفه حكومة الوفد. وأشار الوفد كذلك إلى البرنامج الفرعي 3، حيث أشار موئل الأمم المتحدة إلى أنه ساهم في الخطاب العالمي والتوعية بشأن تغير المناخ في المدن، على سبيل المثال من خلال الاجتماعات الوزارية والمؤتمرات السنوية للأطراف. وأعرب الوفد كذلك عن رأي مفاده أن عمل موئل الأمم المتحدة في إطار البرنامج الفرعي 4، حيث ساعد في تدخلات الإنعاش الحضري في العديد من حالات الطوارئ الناجمة عن النزاعات والكوارث، يتسم بأهمية على وجه الخصوص في سياق الأزمات والنزاعات الحالية في مختلف المناطق التي تؤثر على ملايين الأشخاص مما يتركهم ضعفاء وبدون مأوى.

314 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن لموئل الأمم المتحدة ولاية فريدة وعلاقة قائمة على الثقة مع الدول الأعضاء، في بلدان الجنوب وبلدان الشمال على السواء، وأن موئل الأمم المتحدة استخدم بنجاح قدرته على عقد الاجتماعات للجمع بين الجهات صاحبة المصلحة العالمية والوطنية والمحلية من الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص سعيا لحشد دعم واسع النطاق لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وإيجاد حلول بصورة مشتركة لتحديات التحضر.

315 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن موئل الأمم المتحدة قد استفاد من التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من المنظمات الخارجية دعما لخطة التنمية الحضرية، وأن موئل الأمم المتحدة، من خلال منتجاته المعرفية وأنشطة الدعوة والاتصال والتوعية التي يقوم بها، ولا سيما مع تنظيم المنتدى الحضري العالمي، وضع معايير وجدول أعمال عالميين، وحشد الدعم العام والسياسي، وساهم في المبادرات العالمية الهامة بشأن التنمية الحضرية المستدامة. وأشار وفد آخر إلى التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القضايا المتصلة بالبيئة الذي يمكن أن يسفر عن نتائج إيجابية بالنظر إلى خبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال.

316 - وأثنى أحد الوفود على موئل الأمم المتحدة لما يبذله من عمل متواصل لإدماج منظورات قيِّمة في إعداد برامجه ولجهوده الرامية إلى التعاون بصورة مباشرة على الصعيدين المحلي والوطني لتحديد أفضل التدخلات والأسباب المؤدية إلى الهجرة الحضرية. وسلَّم وفد آخر بالطابع الطموح للمقترح البرنامجي الذي يغطي الأنشطة المضطلع بها في إطار ولاية موئل الأمم المتحدة. وأبرز وفد آخر أهمية العمل المعياري لموئل الأمم المتحدة، أي في وضع مبادئ توجيهية ومعايير وممارسات فضلى تساعد على تشكيل السياسات والمبادرات والإجراءات على المستويات المحلية والوطنية والدولية، فضلا عن المساهمة في النهوض بجداول الأعمال العالمية.

317 - وشجَّع أحد الوفود موئل الأمم المتحدة على الاستكشاف الكامل لإمكانات استثمار القطاع الخاص، وتعزيز الروابط مع سائر العاملين في الأمم المتحدة، ومع استراتيجيات التنمية الاقتصادية أو النمو على الصعيدين الثنائي والقطري التي تؤثر على المدن الحضرية والمستوطنات البشرية. وأعطى الوفد مثالا على

تدخل ثنائي في أحد البلدان الأفريقية شارك فيه بلد الوفد وأشاد بهذا النوع من التدخل لتمكين إنشاء بنية تحتية مستدامة لمدن مزدهرة، وذلك لتيسير التمويل والاستثمار لتوفير بنية تحتية منخفضة الكربون وقادرة على التكيف مع المناخ، ولدعم جهود الحكومات المحلية في تبيان المخاطر المناخية. وأعرب الوفد عن استعداد بلده لمزيد من المشاركة مع موئل الأمم المتحدة على المستوى القطري.

318 - وطُرح سؤال عن الجهود التي يمكن أن تعزز التنسيق على المستوى القطري لضمان المنافع المتبادلة والتآزر بين الأنشطة البرنامجية الجارية. وطُرح أيضا سؤال عن الطريقة التي يمكن بها لموئل الأمم المتحدة أن يكفل ربط التدخلات على نحو أفضل باستراتيجيات النمو الوطنية وبرامج الاستدامة.

319 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، النتيجة 2 (الفقرة 15-30)، استفسر أحد الوفود عن أمثلة المدن التي استفادت من العمل. وفيما يتعلق بالنتيجة 3 (الفقرة 15- 34 ، الشكل الرابع من الباب 15)، استفسر أحد الوفود عن سبب إدراج المدن في النتائج المقررة لعامي 2024 و 2025. واستفسر الوفد كذلك عن أمثلة المدن التي استفادت من عمل البرنامج الفرعي 1.

320 - وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من البرنامج الفرعي 3 (الفقرة 15-61)، استفسر أحد الوفود عما إذا كان تحديث المبادئ التوجيهية لدعم إدراج المحتوى الحضري في المساهمات المحددة وطنيا سيجري في عام 2025.

321 - وفيما يتعلق بتوصية وردت في أحدث تقرير للجنة (A/78/16)، تشير إلى إدراج جملة ثانية على النحو التالي: "وسيقوم موئل الأمم المتحدة أيضا ببحث وتعميق الشراكات مع المؤسسات المعنية المنتمية إلى بلدان الجنوب" في الفقرة 15-10، لاحظ أحد الوفود أن هذا التغيير لم ينعكس في الخطة البرنامجية الحالية وطلب توضيحا. واستفسر الوفد كذلك عن التعاون الفعلي لموئل الأمم المتحدة مع مؤسسات من بلدان الجنوب.

322 - وفيما يتعلق بتوصية وردت في أحدث تقرير للجنة، تشير إلى إدراج عبارة "والاجتماعية والاقتصادية" بعد عبارة "مراعاة الاستدامة البيئية"، في الجملة الأولى من الفقرة 15-12 ودمج الجملتين الأولى والثانية، بالاستعاضة في الجملة الثانية عن عبارة "وسيتعاون" بعبارة "وكذلك"، لاحظ أحد الوفود أن هذه التغييرات لم تنعكس في الخطة البرنامجية الحالية وطلب توضيحا. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن خطة أي مدينة تشمل بعدا اقتصاديا واجتماعيا لا يقل أهمية عن البعد البيئي.

استنتاجات وتوصيات

323 - **أحاطت اللجنة علما مع التقدير بالتنفيذ الجاري لإصلاحات الحوكمة في موئل الأمم المتحدة.**

324 - **ورحبت اللجنة بمواصلة استخدام البرامج الرئيسية لتسريع وتيرة التكامل بين الجانبين المعياري والتنفيذي من عمل موئل الأمم المتحدة وتوسيع نطاق أثر المنظمة وزيادته.**

325 - **وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بمواصلة موئل الأمم المتحدة رصد الاتجاهات العالمية وتقديم تقارير عنها لتوفير الأدلة اللازمة لوضع السياسات في مجال التحضر المستدام والمستوطنات البشرية المستدامة، بسبل منها تحسين استخدام التكنولوجيات لأغراض جمع البيانات وتحليلها والتمثيل البياني للمعلومات وإدارتها.**

326 - **ولاحظت اللجنة مع التقدير أن الخطة البرنامجية لعام 2025 ستدعم التحضر المستدام وتدفع باتجاه تحقيقه، وتسهم بالتالي في الحد من الفقر وعدم المساواة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، وتعميم مراعاة الإدماج الاجتماعي وفي تعزيز تغيير يفضي إلى تحول إيجابي لحياة السكان في المدن والمجتمعات المحلية في جميع أرجاء العالم.**

327 - **ولاحظت اللجنة مع الأسف أن بعض التعديلات الموصى بها في دورتها الثالثة والستين والتي وافقت عليها الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثامنة والسبعين لم تؤخذ في الاعتبار لدى صياغة السرد البرنامجي المقترح للبرنامج 12 لعام 2025، أي في الفقرتين 15-10 و 15-12.**

328 - **وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة موئل الأمم المتحدة على مواصلة استخدام الموارد بحكمة.**

329 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 12، المستوطنات البشرية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بإدخال التعديلات التالية:**

التوجه العام

الفقرة 15-10

إدراج جملة ثانية جديدة، نصها كما يلي:

وسيقوم موئل الأمم المتحدة أيضا ببحث وتعميق الشراكات مع المؤسسات المعنية المنتمية إلى بلدان الجنوب.

الفقرة 15-12

في الجملة الأولى، إدراج عبارة "والاجتماعية والاقتصادية" بعد عبارة "مراعاة الاستدامة البيئية".

دمج الجملتين الأولى والثانية، بالاستعاضة، في الجملة الثانية، عن عبارة "وسيتعاون" بعبارة "وكذلك".

البرنامج 13
المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

330 - في الجلسة الخامسة المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، نظرت اللجنة في البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect. 16)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

331 - أعربت الوفود عن تأييدها لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأشاد أحد الوفود بالعمل الدؤوب الذي يقوم به المكتب وبالجهود المتواصلة التي يبذلها لمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد ومواجهتها، وكذلك في مجال منع الإرهاب. وأعرب وفد آخر عن تأييده القوي للعمل الذي يقوم به المكتب فيما يتعلق بمسألتي الجرائم السيبرانية ومكافحة الفساد. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الذي يقوم به المكتب لدعم جهود الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2025. وشدد أحد الوفود على الأهمية الكبيرة التي يوليها لعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وأكد للمكتب أنه سيواصل دعم أنشطته الأساسية. ورحب وفد آخر بمواصلة التركيز على تنفيذ استراتيجية المكتب وعلى قدرة المكتب على تغيير محوره ضمن هذا الإطار للتركيز على المسائل المستجدة.

332 - وشددت عدة وفود على أهمية المكاتب الميدانية والتنسيق بينها لتنفيذ ولاية المكتب. وأشاد أحد الوفود بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على ضمان التنسيق في الميدان وعلى إتاحة المعلومات في فيينا. ورحب وفد آخر بالاعتراف بأهمية المسؤولية الوطنية عند تناول المسائل الخاصة ببلدان بعينها في الخطة البرنامجية للمكتب. ورأى الوفد نفسه أن الوجود الميداني الكبير والتعاون، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مفيدان في ذلك السياق.

333 - وشدد أحد الوفود على أهمية التصدي للتهديدات العالمية المستمرة، بما في ذلك مشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد، وعلى أهمية منع الإرهاب والتهديدات ذات الصلة بفعالية أكبر من خلال تعزيز التعاون والتنسيق والشراكات على الصعيد العالمي. وشدد الوفد نفسه على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين البرامج العالمية والإقليمية والوطنية. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن برامج المكتب وبرامجه الفرعية تعالج مشاكل بالغة الأهمية تشكل خطرا على البشرية ويمكن أن توقع الناس في حلقة مفرغة من الجريمة والفقر والاستغلال.

334 - ورحب أحد الوفود باعتزام المكتب تعزيز عمله عبر ثلاثة مسارات تشمل العمل المعياري، والأعمال البحثية والتحليلية، والمساعدة التقنية. وشدد الوفد نفسه على أهمية إيلاء قدر متوازن من الاهتمام لمختلف البرامج الفرعية، وفقا للولايات المتفق عليها، معربا بذلك عن رأي مفاده أن التركيز الرئيسي لعمل المكتب ينبغي أن يظل منصبا على المجالات الأساسية لمسؤوليته.

335 - وأثنى أحد الوفود على المكتب لما يبذله من جهود لتحسين هيكله التنظيمي وإدارته بما يتماشى مع عملية إصلاح الأمم المتحدة، ورحّب بزيادة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج، وإدارة المخاطر، والرصد والتقييم من أجل تحقيق نتائج فعالة ومستدامة.

336 - ورحب أحد الوفود بتركيز المكتب المستمر على تنفيذ استراتيجيته، واستفسر عما إذا سيتم تحديث هذه الاستراتيجية مع الاقتراب من عام 2025 وعن كيفية إنجاز تلك العملية.

337 - وشدد أحد الوفود على أنه يجب التعامل مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بوصفها محفلا في غاية الأهمية في سياق المراقبة الدولية للمخدرات. ولاحظ الوفد نفسه أنه، رغم أن بلده غير ممثَّل في الهيئة، فهو يقدر عمل الهيئة بوصفها محفلا لا يقوم بتحليل حالة المخدرات العالمية وتحذير الحكومات

وتقديم توصيات سنويا فحسب، وإنما أيضا برصد تقيد الدول بالاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات المتعلقة بزراعة المخدرات وإنتاجها وتعاطيها.

338 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن برامج المكتب والمساعدة التقنية التي يقدمها وأعماله البحثية والتحليلية والمعيارية أمورٌ لا غنى عنها في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات، ولذلك ينبغي أن يركز عمل المكتب على ولايته الأساسية المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء في تلك المجالات.

339 - وأقر أحد الوفود بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بوصفها إطارا عالميا للتنمية المستدامة يمكن أن يساعد البلدان على العمل على تحقيق السلام والازدهار العالميين. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن عمل المكتب الذي يركز على الولاية يمكن أن يكمّل في بعض الأحيان الجهود المبذولة على نطاق أوسع الهادفة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن هذا التنفيذ لا ينبغي يكون عاملا محركا في تحديد برنامج عمل المكتب، الذي يركز أساسا على مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتصلة بالمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والالتزامات السياساتية الأخرى غير الملزمة المتعلقة بمراقبة المخدرات والجريمة والفساد. وأعرب وفد آخر عن نظرته الإيجابية للتفاعل بين برنامج عمل المكتب وخطة عام 2030.

340 - وشدد أحد الوفود على أهمية تعدد الأبعاد بالنسبة للمشاريع الإنمائية في سياق الصلة بين أهداف التنمية المستدامة وعمل المكتب. ولاحظ الوفد نفسه أن تنمية الدول ينبغي ألا تُفهم على أنها مرهونة ببلوغ عتبة معينة من الإيرادات، بل ينبغي أن تتواصل إلى أن تتحقق الاستدامة.

341 - وشدد أحد الوفود على أهمية التفاعل مع الشباب. وشدد وفد آخر على أهمية مراعاة آراء الأوساط العلمية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، عند التخطيط لاستراتيجيات مكافحة مشكلة المخدرات العالمية وتنفيذ تلك الاستراتيجيات. وأكد الوفد نفسه أنه نظرا لعدم وجود سبب وحيد لتعاطي المخدرات، لا يوجد أيضا حل وحيد للمشاكل المتصلة به. ولذلك يجب أن تكون الحلول المعتمدَة قائمة على الأدلة ومتوائمة مع الاحتياجات الاجتماعية. وشدد وفد آخر على أهمية أن تكون التشريعات حلا ملائما للتحديات الجديدة التي تقتضي مراعاة الصلات بين المخدرات والجريمة، وكذلك على أهمية تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء مجتمعات شاملة ومنصفة وقادرة على الصمود. وأثنى الوفد نفسه على المكتب لإدراجه منظورات جنسانية في برنامجه الفرعي 5، العدالة، وكذلك للإشارات القوية الواردة في الفقرتين 16-5 و 16-7 من الخطة البرنامجية.

342 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الذي يقوم به المكتب، وخصوصا فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والبرنامج الفرعي 2، مواجهة مشكلة المخدرات العالمية؛ والبرنامج الفرعي 4، منع الإرهاب؛ والبرنامج الفرعي 5، العدالة، التي أوضح أن جميعها تمثل أولويات رئيسية لبلد الوفد.

343 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي إعطاء الأولوية للبلدان النامية عند تقديم المساعدة التقنية. وشجع وفد آخر المكتبَ على العمل في مجال بناء قدرات البلدان النامية وعلى السعي إلى ضمان التمثيل العادل.

345 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء في العام السابق بشأن الخطة البرنامجية للمكتب كان مخيبا للآمال.

346 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من استخدام مصطلحات في الخطة البرنامجية لم يُتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. ولاحظ الوفد أنه من المناسب أن تدرج في الفقرة 16-62، وكذلك في نتائج أنشطة البرنامج الفرعي المتعلق بالعدالة (الفقرة 16-76)، بعض "المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان". واقترح الوفد أنه سيكون من الأنسب، في سياق إنفاذ القانون، استخدام الصياغة التالية: "التزامات الدول الأعضاء ذات الصلة وفقا للصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان".

347 - وأعرب أحد الوفود عن استيائه من اللهجة المخفَّفة المستخدمة في الفقرة 16-134 من الخطة البرنامجية، أي استخدام مصطلح "إساءة استخدامها" بدلا من "استهلاكها بصورة غير مشروعة".

347 - وأشاد أحد الوفود بالمكتب على العدد الهائل من القرارات المتخذة.

348 - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من ازدواجية أنشطة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة المتصلة بالمساعدة على مكافحة الإرهاب مع عمل مكتب مكافحة الإرهاب، وهو وكالة الأمم المتحدة الرئيسية التي أوكلت إليها الولاية المتصلة بمعالجة مكافحة الإرهاب. وتمسك الوفد برأي مفاده أن من المهم ترك عبارة "مكافحة الإرهاب" الواردة في الفقرة 16-55 (ب) و (د) دون إضافة كلمة "منع" الجديدة. وأكد الوفد أنه لا يوجد ما يبرر توسيع ولاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال، واستفسر عن كيفية معالجة مسألة ازدواجية العمل بين المكتبين.

349 - وطُرح سؤال عن الأسباب الكامنة وراء قرار عدم تضمين الاستراتيجية والعوامل الخارجية للخطة البرنامجية لعام 2025 أي إشارة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والوثائق الأخرى، مثل إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

350 - وفيما يتعلق بالشكل الأول من الباب 16 الوارد في إطار البرنامج الفرعي 1، استفسر أحد الوفود عن أسباب تخفيض الأداء المقرر لعام 2024 (150) مقارنة بالنتيجة الفعلية لعام 2023 (162) ثم رفعه إلى حد كبير لعام 2025 (185). ولاحظ الوفد نفسه الاتجاه نفسه في الشكل الثاني من الباب 16 الوارد أيضا في إطار البرنامج الفرعي 1، وفي الشكل السابع من الباب 16 الوارد في إطار البرنامج الفرعي 3، وفي الشكل العشرين من الباب 16 الوارد في إطار البرنامج الفرعي 8. واستفسر الوفد عن أسباب التشاؤم عند التخطيط للأداء المستهدف لعام 2024 في الحالات المذكورة أعلاه.

351 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، استفسر أحد الوفود عن كيفية استرشاد عمل المكتب في المستقبل باستعراض منتصف المدة لعام 2024. ولاحظ وفد آخر أن نتائج ذلك البرنامج الفرعي ركزت على الجزء المتعلق بالعرض من مشكلة المخدرات العالمية، واستفسر عن التدابير الممكن اتخاذها تحديدا لاستهداف الجزء المتعلق بالطلب. وفيما يتعلق بالنتيجة 3 من ذلك البرنامج الفرعي، لاحظ وفد آخر باهتمام الدروس المستفادة والتغيرات المقررة، الواردة في الفقرة 16-37، وأعرب عن رغبته في معرفة آثار اتباع هذا النهج على الخطة البرنامجية اللاحقة.

352 - وفيما يتعلق بالفقرة 16-47 المتعلقة بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3، استفسر أحد الوفود عن التدابير المتخذة لتحقيق الهدف وعن سبب عدم تعديل الأداء المستهدف لعام 2024 لجعله أكثر طموحا نظرا إلى تجاوز الهدف المقرر المتمثل في بناء القدرات المؤسسية لدى 14 بلدا ليشمل الأداء الفعلي 30 بلدا.

353 - وفيما يتعلق بالنتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4، استفسر أحد الوفود عن أوجه التآزر التي تم تحقيقها تحديدا بفضل عمل المكتب مع كيانات أخرى، ولا سيما مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا.

354 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6 والإشارة إلى مركز التميز الوطني لخفض المخدِّرات غير الشرعية في البرازيل، اقترح أحد الوفود أيضا أن يتضمن النص إشارة إلى وقف تمويل الجريمة المنظمة، وهو ما اعتبره الوفد تدبيرا مضادا فعالا.

355 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، لاحظ أحد الوفود مع التقدير الدور الحاسم الذي يؤديه التنسيق في الميدان وفيما بين الدول الأعضاء. وأعرب الوفد نفسه عن ارتياحه لأن البرنامج الفرعي 8 يعكس أهمية التنسيق على كامل نطاق الأمم المتحدة، ولا سيما في الميدان؛ ورحّب بزيادة الاستعانة بالمنسقين الإقليميين؛ واستفسر الوفد عن كيفية استفادة المكتب من التنسيق لترسيخ عمله ضمن الإطار الأوسع.

356 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 9، شكر أحد الوفود المكتبَ على توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للجنة المخدرات. وأكد الوفد نفسه أن بلده يندرج ضمن نسبة 97 في المائة من الدول الأعضاء المشارِكة في اجتماعات لجنة المخدرات التي أعربت عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من الأمانة العامة إلى الهيئات الإدارية (الشكل الحادي والعشرون من الباب 16).

الاستنتاجات والتوصيات

357 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78 في الخطة البرنامجية للبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 14
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

358 - نظرت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، في البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.17)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

359 - أعربت عدة وفود عن تقديرها وتأييدها للبرنامج وللعمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي لدور الهيئة بوصفها وكالة تتولى وضع المعايير والسياسات، وسلم بتوافق ولايتها مع رؤية وزارة خارجية بلده المتمثلة في إعطاء الأولوية للنساء والفتيات في العمل الدبلوماسي والإنمائي، على النحو المبين في استراتيجيته الدولية بشأن المرأة والفتاة. ولاحظت الوفود أيضا الدور المركزي الذي تؤديه الهيئة في المساهمة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

360 - وأعرب عن دعم إحداث تغييرات فعالة أوسع نطاقا على صعيد النظم من خلال تحقيق سبع نتائج نظمية، واعتراف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاحتياجات المتعددة والمتقاطعة لأفراد الفئات المهمشة والممثلة تمثيلا ناقصا، والأولوية التي توليها الهيئة للتحول في طرق عمل المنظمة من أجل الدفع بفعالية وكفاءة بعجلة تنفيذ خطتها الاستراتيجية داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها.

361 - وأعرب أيضا عن تأييد العمل الذي تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع به في إطار ولايتها. ورأى الوفد أن من البديهي أن تزدهر المجتمعات حينما تحظى المرأة بالتمكين، وذكر كذلك أنه يمكن تهيئة مستقبل لا تكون فيه المساواة بين الجنسين مجرد طموح، بل حقيقة واقعة، ويمكن بناء عالم يمكن فيه لكل امرأة وفتاة أن تحقق النجاح وأن تسهم بجهودها وأن تتولى أدوارا قيادية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من التعاون مع الهيئة في تنفيذ البرنامجين الفرعيين من أجل تحقيق النتائج المقررة لعام 2025.

362 - وأعرب وفد آخر عن دعمه لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرامجها ومبادراتها المختلفة الرامية إلى المضي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وذكر الوفد كذلك أنه يثني على الهيئة لوقوفها إلى جانب النساء والفتيات اللواتي يواجهن ويلات وعواقب الحرب والنزاع. وأثنى الوفد أيضا على الهيئة لانتصارها لجميع النساء من بناة السلام والمفاوضات والمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يواصلن السعي لإحقاق العدالة للنساء والفتيات في هذا الصدد.

363 - وأعرب وفد آخر أيضا عن تأييده للعمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في سبيل إزالة العقبات التي تواجه النساء والفتيات، ولا سيما التمييز الذي يحول دون مشاركتهن، وفقا لشروط قوامها المساواة، في العمليات السياسية وعمليات السلام والعمليات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وذكر الوفد كذلك أنه لن يتسنى تحقيق التنمية بدون مشاركة حقيقية للمرأة في جميع الميادين؛ لذا فإن الوفد يؤيد كافة الجهود الرامية إلى إقامة روابط مستندة إلى المساواة يمكن من خلالها تهيئة فضاء للتعايش يتسم بقدر أكبر من العدالة ويخلو من العنف.

364 - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدور الذي تضطلع به في النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم، وعبر للهيئة عن دعمه لتوليها دورا أكبر في الحوكمة العالمية لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة. وشجع وفد آخر الجهود الجارية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات على صعيد المنظمة ككل.

365 - وعبر وفد آخر عن تقديره لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لما تضطلع به من عمل في سبيل إذكاء الوعي على الصعيد العالمي بضرورة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات الوطنية وحفز التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

366 - وأثنى أحد الوفود على الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإزالة العقبات التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم مشاركة كاملة وفقا لشروط قوامها المساواة، وأكد مجددا التزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإدماج منظور جنساني في تنفيذ خطة عام 2030. وذكر الوفد كذلك أنه تعهد بالقضاء على العنف والتمييز ضد النساء والفتيات من خلال عملية للسياسات المستدامة.

367 - وأعرب وفد آخر عن تقديره للخطة والأهداف البرنامجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التي اعتبر الوفد أنها تتماشى عموماً مع الولايات المسندة بمقتضى الوثائق المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بهدف

تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بالكامل، وتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، واتباع نهج شامل إزاء المنظور الجنساني في تحقيق خطة عام 2030.

368 - وسلط الوفد الضوء على عدة جوانب إيجابية تشمل مبادرات بناء القدرات، والمساواة بين الجنسين في صفوف الموظفين في منظومة الأمم المتحدة، وإطلاق بوابة الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالتحصيص الجنساني، وتجاوز الأهداف المقررة على مستوى ثلاث نتائج على الأقل.

369 - وفي معرض الإشارة إلى النتيجة 1 للبرنامج الفرعي 2 من الخطة البرنامجية لعام 2023 الذي يتضمن النتيجة المحصلة من تنفيذ الخطط الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للدول الأعضاء، أشار الوفد إلى وجود هدف يتمثل في اعتماد 93 خطة وطنية، لكنه ذكر أن هذا الهدف لم يعد مدرجا في الخطة البرنامجية لعام 2025 وطلب إيضاحات إضافية حول سبب عدم وجود هذه المعلومات في الوثيقة الحالية.

370 - وذكر وفد آخر أن الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة يتناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. بينما يشدد إعلان ومنهاج عمل بيجين مجددا على حقوق النساء والفتيات باعتبارها حقوقا غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة تشكل جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وطلب الوفد مزيدا من الإيضاحات بشأن طبيعة الآراء التي تلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من قبل المجتمعات التي تواجه مصاعب في تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

371 - وتساءل الوفد أيضا عن الآفاق المتوقعة بهذا الشأن وعما يمكن القيام به، بخلاف ما سبق القيام به، لضمان نجاح أكبر على الصعيد العالمي في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأوصى الوفد كذلك بأن تدرَج البيئات التي تواجه تحديات ضمن فئة محددة عند قياس الإنجازات المتصلة بالمساواة بين الجنسين، لما في ذلك من أهمية، وبالمبادرة بوضع استراتيجية منفصلة ترمي إلى التوعية بسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة وتنفيذها إذا أريد سد الثغرات القائمة.

372 - ورحب أحد الوفود بالتركيز على الشباب والنساء والفتيات من ذوي الإعاقة وتعزيز القواعد والمعايير المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وأعرب وفد آخر عن دعمه للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز العمل المراعي للمنظور الجنساني مع الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة. وذكر الوفد نفسه أنه ملتزم بالدعوة إلى المساواة بين الجنسين وضمان حقوق الإنسان لأجل جميع النساء والفتيات، مع الاعتراف بتنوع خلفياتهن. وأعرب الوفد عن قلق خاص بشأن النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالا متعددة من التمييز، بمن فيهن ذوات الإعاقة، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين من النساء، والنساء المنتميات إلى خلفيات عرقية وإثنية ودينية مهمشة، والعاملات ذوات الدخل المنخفض، ونساء الشعوب الأصلية.

373 - وشدد وفد آخر على التنوع وكرر تعليقات أبديت سابقا فيما يتعلق بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وذكر الوفد أن التنوع مبدأ واسع وشامل للكافة وأنه ملتزم بالمساواة والتطوير المهني لجميع الموظفين دون أي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو السن أو العرق أو الإعاقة أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية. وأشار الوفد أيضا أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتولى المسؤولية، وفقا للولايات المسندة إليها، عن دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات كجهاتٍ فاعلةٍ في مجالات التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن وكجهات مستفيدة

من هذه المجالات. وطلب الوفد المزيد من الإيضاحات بشأن كيفية تفسير هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعبارة "جميع النساء والفتيات" في سياق التنوع، وإيضاحات بشأن سبل تنفيذ ذلك التفسير.

374 - وأقر أحد الوفود بالجهود التي بذلتها جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة والتي مكنت من تعميم المنظور الجنساني في مختلف البرامج. وذكر الوفد أنه يقدر استراتيجية البرنامج المتبعة المتمثلة في تعزيز مساءلة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وإدراج عوامل رئيسية، مثل الإعاقة والشباب، في المنظور الجنساني الشامل بطبيعته، بما في ذلك بناء القدرات وتحسين ظروف المرأة على نطاق المنظومة.

375 - ومضى الوفد يقول إن بلده عرض سياسته الخارجية المناصرة للنساء التي تسعى إلى ضمان منظور جنساني شامل في جميع المنتديات التي يشاركن فيها.

376 - وأعرب الوفد عن تعاطفه مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتبارا للسياق التشغيلي الصعب الذي تواجهه. وذكر الوفد كذلك أنه في ظل القيود المالية التي تؤثر على التبرعات والقلق الذي يثيره التخلي عن قواعد ومعايير تتعلق بالمساواة بين الجنسين لم تتحقق إلا بشق الأنفس، يجب على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تنظر بعناية في أفضل السبل للتكيف لتحقيق النتائج في بيئة معقدة. وفي هذا السياق، ذكر الوفد أنه يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تركز فيما تحرزه من تقدم على أدوارها المعيارية والتنظيمية. وذكر الوفد كذلك أن العمل التنفيذي ينبغي أن يركز، في رأيه، على بناء قدرات المنظمات المحلية التي تقودها نساء بدلا من تقديم الخدمات والتحول إلى جهة تنفيذ أخرى تضاف إلى سياق حافل بالمتدخلين.

377 - وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن هناك حاجة إلى إبراز مبدأ الإنصاف والمساواة بين الجنسين الذي أصبح أكثر إلحاحا مما سبق مع ما يشهده العالم حاليا من أزمات ونزاعات ومن تحديات أخرى واسعة الانتشار. وستتحدد حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية بحسب حالة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

378 - وكرر الوفد التزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذكر أنه سيواصل العمل، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء، على الارتقاء بالتعاون الدولي لضمان استفادة النساء والفتيات من تنفيذ سياسات الهيئة، وأفاد كذلك بأنه دعم بقوة إنشاء الهيئة في عام 2011.

379 - وذكر وفد آخر أنه لن يتسنى منع نشوب النزاعات وصون السلام والأمن الدوليين بدون مشاركة النساء بشكل مكثف. ذلك أن توفير الدعم المستمر لتمكين المرأة، في ظل عالم يعمه عدم الاستقرار وانعدام الأمن، ضروري لكي تكون المرأة مزودة بشكل أفضل بالعدة التي تتيح لها خوض غمار عالم متغير وتسخير حكمتها وإمكاناتها لتحقيق السلام والتنمية.

380 - وأبرز أحد الوفود أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تؤدي دورا حاسما في التنسيق وتوفر الخبرة في عمل الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأثنى الوفد كذلك على العمل الذي قامت به الهيئة، ورحب بوجه خاص بالدروس المستفادة والتغيرات المقررة فيما يخص البرنامج الفرعي 1 بشأن التوسع في استخدام موارد البيانات المتاحة. وذكر الوفد أن لذلك أهمية بالغة في تقييم التقدم العالمي المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة.

381 - وذهب وفد آخر إلى أن تمكين المرأة من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين النتائج المحصل عليها في مجالي الصحة والتعليم وتقوية المجتمعات المحلية، وأن من الأهمية بمكان تفكيك

الحواجز التي تعيق تقدم المرأة، مثل العنف الجنساني وعدم المساواة في الأجور والفرص المحدودة للحصول على التعليم والرعاية الصحية.

382 - وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن تعزيز المساواة بين الجنسين يمكن أن يطلق العنان للطاقات الكامنة للمرأة بشكل كامل ويسهم في تهيئة عالم أكثر عدلا وازدهارا. وذكر الوفد كذلك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليسا مسألة إنصاف فحسب، بل إنهما حق أساسي من حقوق الإنسان مكرس في دستور بلده، ويراد به تهيئة عالم يتمتع فيه جميع الأفراد، بصرف النظر عن نوع جنسهم، بالتكافؤ في الفرص والحقوق والوصول إلى الموارد. وفي هذا الصدد، وبالإشارة إلى الجدول 17-5 من البرنامج الفرعي 2، أعرب الوفد عن تقديره للتعاون بين بلده وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تنفيذ الحكم الدستوري الذي ينص على عدم جواز أن يكون أكثر من ثلثي أعضاء هيئة منتخبة أو معينة من نفس الجنس.

383 - وذكر وفد آخر أن برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتماشى مع أولويات بلده، وأنه يلمس قيمة مضافة هامة في ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في المجالات المعيارية والتشغيلية والتنسيقية. وذكر الوفد أن ذلك يصدق أيضا فيما يخص الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما من حيث تعزيزها للمساواة بين الجنسين بطريقة كلية على صعيد مكونات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وذكر الوفد كذلك أنه يبدي، فيما يتعلق بالخطة المقررة لعام 2025، اهتماما كبيرا بمعرفة مدى فعالية مسرعات المساواة بين الجنسين وإلى أي حد تم تفعيلها في عام 2025.

384 - ولاحظ الوفد أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، يجدر بالإشارة أن العالم بصدد الإخفاق في تحقيق المساواة بين الجنسين. وذكر الوفد كذلك أنه يتفق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنه لا يزال ينظر في بعض المجتمعات التقليدية إلى النساء والفتيات بصفتهن بشرا أدنى مستوى، مما أوجد حواجز تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على النساء والفتيات تحقيق التطور والتقدم والنجاح في مساعيهن.

385 - وأعرب أيضا عن التأييد لتركيز البرنامج على المجالات المواضيعية الأربعة، وهي: تعزيز الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة؛ والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والمرأة والسلام والأمن، والعمل الإنساني، والحد من مخاطر الكوارث.

386 - وأيد الوفد أيضا هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بإحداث تغييرات واسعة النطاق على صعيد النظم من خلال تحقيق سبع نتائج شاملة هي: تعزيز الأطر المعيارية العالمية، والقوانين والسياسات والمؤسسات المراعية للمنظور الجنساني؛ والتمويل من أجل المساواة بين الجنسين؛ والمعايير الاجتماعية الإيجابية؛ والمساواة في حصول المرأة على الخدمات والسلع والموارد؛ وإسماع صوت المرأة والنهوض بقيادتها وفاعليتها؛ وإنتاج وتحليل واستخدام الإحصاءات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والمعارف؛ والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

387 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يولي أهمية خاصة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك مشاركة النساء اللاتي يعشن في حالة ضعف، مثل حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والسياقات الإنسانية. وذكر الوفد أنه يتطلع إلى استعراض النتائج المقررة لعام 2025 بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ومن هذا المنظور، أعرب الوفد أيضا عن الترحيب بالتآزر وتبادل الخبرات بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والهيئات ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات، إلى جانب آليات حقوق الإنسان الأخرى.

388 - وتم التركيز على إبراز العمل القيم الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وشُجعت الهيئة على مواصلة جهودها فيما يتعلق بتغير المناخ، بالنظر إلى أن عواقبه تؤثر بشكل غير متناسب على المرأة والفتاة، مما يجعلهن فئة ذات مناعة ضعيفة من هذه الأزمة العالمية.

389 - وذكر أحد الوفود أنه أبرز الحاجة إلى تنفيذ إجراءات جماعية محددة بدقة وفعالة في المجال الجنساني من أجل تفكيك الحواجز الهيكلية الماثلة والانتقال نحو مجتمعات أكثر عدلا وسلاما وشمولا. وأشار الوفد كذلك إلى أنه حليف طبيعي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة يسهم في النهوض بجدول الأعمال الجنساني ويحقق تقدما هاما على الصعيد الوطني.

390 - وذكر الوفد أنه قدم استراتيجية إنمائية وطنية لعام 2050 تقوم على ثلاث ركائز، يتمثل إحداها في تحويل العلاقات الجنسانية. وأضاف الوفد أنه أول بلد في العالم يصدق على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين رقم 189 لعام 2011. وأعرب الوفد عن تأييد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حيث أن بلده بذل كل ما بوسعه لزيادة مشاركة المرأة في بعثات السلام؛ وسلط الوفد الضوء على مساهمة بلده التاريخية بنشر 600 1 امرأة في بعثات السلام، حتى قبل اتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000) الذي يحث الدول الأعضاء على تعزيز دور المرأة في عمليات الأمم المتحدة في الميدان.

391 - ولاحظ أحد الوفود أن بلده يولي أهمية كبرى لجدول أعمال المرأة وأنه انتشل أكثر من 44 مليون امرأة ريفية من براثن الفقر المدقع وأن النساء يمثلن أكثر من 40 في المائة من إجمالي العمالة فيه، و 45,8 في المائة من العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا، وحوالي ثلث العاملين في أشكال الأعمال التجارية الجديدة، مثل التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية والبث التدفقي المباشر. وذكر الوفد أن هذه الأرقام ينبغي وضعها في سياق بلايين الأشخاص؛ وأضاف أن النساء الشابات يسهمن إسهاما فعالا في مساعدة البلدان في صياغة السياسات وفي التعاون الدولي في مجالات تمكين المرأة والقضاء على فقر المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

392 - وأفاد أحد الوفود بأنه يدعو هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى احترام تقسيم العمل القائم بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وإلى الاضطلاع بأنشطتها بما يتفق تماما مع الولاية المسندة إليها. وتم التشديد على الحاجة إلى إدخال المزيد من التعديلات على برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولا سيما مقتضيات الفقرتين 17-15 و 17-16 والجدول 17-7 المتصلة بتغير المناخ. وذهب الوفد إلى أن المنطلق الذي يعتمده أن أي أنشطة تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة داخل البلدان، بما في ذلك التفاعل مع المجتمع المدني، ينبغي ألا تتم إلا بناء على طلب من الدولة المهتمة ذات الصلة.

393 - وطرح أحد الوفود سؤالا فيما يتصل بالفقرة 17-39 والشكل الثالث من الباب 17، حيث أشير إلى عدد من الأطر التشريعية، واستفسر الوفد عما إذا كان عدد الأطر التشريعية الوارد في الشكل يشير إلى عدد الدول. فإذا كان الأمر كذلك، فذلك يعني أن 70 دولة فقط من أصل 193 دولة في المجموع، أي عدد قليل نسبيا من البلدان، بذلت جهودا لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأن التقدم المحرز هو تقدم ضئيل جدا ويدل في الواقع على جسامة المهمة وعلى أنه ربما ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن ترفع مستوى طموحاتها على صعيد الأهداف والنتائج المتوقعة، مع مراعاة قيود الميزانية وبطء إحراز التقدم في بعض العمليات التشريعية.

394 - وأشار وفد آخر إلى أنه من الصعب مشاطرة الرأي المعبر عنه فيما يتعلق بالدور الحاسم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مراعاة البلدان للمسائل الجنسانية في تشريعاتها الانتخابية (الفقرة 17-38). وذكر الوفد أيضا أن القرارات الأساسية المتعلقة بوضع هذه الوثائق وبمحتواها تدخل، من حيث الممارسة العملية، ضمن اختصاص الحكومات ذات الصلة، وأن جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقتصر على توفير المساعدة الاستشارية. وفي هذا السياق، بدت مقاييس الأداء الواردة في الشكل الثالث من الباب 17، وهي غير معتمدة على المستوى الحكومي الدولي، على قدر كبير من الغرابة. وأشار الوفد إلى أنه سيقدم مقترحات خطية فيما يتصل بتعليقاته بشأن نص البرنامج 14.

استنتاجات وتوصيات

395 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في جلسة عامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة لها، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 15
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

396 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الخامسة عشرة، المعقودة في 23 أيار/مايو 2024، في البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي الأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect. 18)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

397 - أشادت عدة وفود بعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025. ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة تعزز الظروف التي تكفل لأفريقيا مكانة كريمة في نظام العلاقات الاقتصادية العالمية عن طريق تشجيع التكامل الإقليمي الداخلي وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وأشار وفد آخر إلى عضويته في الاتحاد الأوروبي للتأكيد على أهمية التعاون الإقليمي والعمل الهام الذي تضطلع به اللجنة. وأشار أحد الوفود إلى الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، أفريقيا التي نصبو إليها. وأثنى وفد آخر على اللجنة لقيامها ببناء قدرات الدول الأعضاء في مختلف المجالات التي تدخل في نطاق ولايتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والتحويلية. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الدؤوب الذي قامت به اللجنة في إعداد الخطة البرنامجية المقترحة، وقال إنه يقدر تقديرا عاليا العمل المتفاني الذي تضطلع به اللجنة في مجالات متعددة. ووصف وفد آخر الخطة البرنامجية بأنها خطة متينة ومتسقة.

398 - ووصف أحد الوفود نفسه وأفريقيا بأنهما صديقان مخلصان منذ أمد بعيد حققا معا نتائج تعاونية مثمرة في إطار مبادرة الحزام والطريق ومنتدى التعاون الصيني - الأفريقي. وأعرب الوفد نفسه عن دعمه

لعمل اللجنة وأكد من جديد التزامه بتعزيز التواصل والتنسيق مع اللجنة لتحقيق خطة عام 2063 والتكامل والتنمية والازدهار في أفريقيا.

399 - وقال أحد الوفود إن اللجنة اضطلعت بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعززت التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا وازدهارها. وأشار الوفد نفسه إلى أن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا عقد، في كانون الثاني/يناير 2020، حلقة عمل بشأن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية لوسائل النقل الكهربائية في الرباط، وذلك في إطار مشروع يهدف إلى تعزيز تطوير وسائل النقل الكهربائية في أفريقيا من خلال تعزيز الخبرة التقنية المطلوبة في هذا المجال الهام.

400 - ورحب أحد الوفود بالمبادرات التي اتخذتها اللجنة في الكاميرون. وأوضح الوفد أن اللجنة دعمت الكاميرون في عام 2023 في نشر الإحصاءات الاقتصادية وفي إقرار خطتها للتنمية الاقتصادية، بما في ذلك المساءلة البيئية. وأشار الوفد أيضا إلى إعلان اللجنة عن تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في عام 2025 لتعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة.

401 - وأثنى أحد الوفود على الطابع الشامل للخطة البرنامجية، واستفسر عن أهمية المنسقين المقيمين والاجتماعات الافتراضية بالنسبة لعمل اللجنة.

402 - وأكد أحد الوفود من جديد التزامه بالمساعدة في إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح، لضمان تحسين قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحقيق هذه الأهداف، بما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب. وبناء على ذلك، رحب الوفد بتركيز البرنامج على الطموح إلى تحقيق الأهداف. وكرر الوفد نفسه تأكيد التزامه تجاه أفريقيا وتعهد بمواصلة العمل بالتعاون مع اللجنة والدول الأعضاء للنهوض بالتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أفريقيا.

403 - وشدد أحد الوفود على أن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 أمر ذو منفعة متبادلة. وأعرب الوفد عن تأييده لسياسات اللجنة والأمم المتحدة الرامية إلى التقريب بين الخطتين الواسعتي النطاق بطريقة متوازنة. وأشار الوفد نفسه إلى أن الخطة البرنامجية لعام 2025 تجسد قرارات اللجنة والأولويات الجديدة للقارة.

404 - وقال أحد الوفود إن الحالة في أنحاء كثيرة من أفريقيا لا تزال غير مستقرة، وإن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية لا تزال قائمة، وهي أزمات مرتبطة بالعبء الثقيل الذي خلفته الحقبة الاستعمارية وسياسة "فَرِّق تسد" التي تنتهجها القوى الغربية في أفريقيا. وأعرب الوفد عن دعمه للدول الأفريقية في بحثها عن طرق مستقلة لحل النزاعات والمشاكل في القارة. وقال الوفد إن من المهم الالتزام بمبدأ "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". وأضاف الوفد أنه ينبغي أن يكون الشركاء المعنيون قادرين على الاتفاق على سُبل المضي قُدما، وأنه لا ينبغي لأي من الجهات الفاعلة الخارجية أن تحاول فرض حلول.

405 - وشدد أحد الوفود على أهمية استمرار الإمداد بالأغذية لضمان الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا، وقال إن الاتحاد الروسي قد زاد من عمليات تسليم المنتجات الزراعية إلى أفريقيا، على الرغم من فرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية على صادراته. وقال الوفد إن هذه التدابير جعلت من الصعب على الاتحاد الروسي الإمداد بالأغذية، وترتيب لوجستيات النقل، وتسديد مدفوعات التأمين والمدفوعات المصرفية.

406 - وذكر أحد الوفود أن بلدان مجموعة البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا) منفتحة على التعاون الواسع النطاق مع الدول الأفريقية في إطار خطة عام 2063. وقال الوفد نفسه إن إحدى أولويات الاتحاد الروسي خلال رئاسته لمجموعة البريكس في عام 2024 هي التعبئة لمواجهة تَجزُّؤ التجارة الدولية المتعددة الأطراف، والسياسات الحمائية، والقيود التجارية غير المشروعة.

407 - وأشار أحد الوفود إلى أن اللجنة تقوم بدور حاسم في مساعدة البلدان في أفريقيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحثّ اللجنةَ على مواصلة التركيز على المجالات ذات الميزة النسبية والامتناع عن توسيع نطاق ولايتها. وشجع الوفدُ نفسه كذلك اللجنةَ على مواصلة جهودها لتيسير تبادل المعارف وتقاسم الخبرات فيما بين اللجان الإقليمية.

408 - ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة تُثمِّن بشكل كبير رأس المال البشري. وقد عاد ذلك بالفائدة على أفريقيا في ميدان الصحة، ولا سيما في إنتاج الأدوية واللقاحات.

409 - وفيما يتعلق باستخدام الطرائق الإلكترونية والافتراضية لتقديم الخدمات، تساءل أحد الوفود عما إذا كانت هذه الطرائق لا تزال مُجدية وفعالة في الوفاء بتقديم الخدمات المنوطة باللجنة.

410 - وأحاط أحد الوفود علما بقرار الجمعية العامة 262/78 الذي عزز التنمية الزراعية في أفريقيا كوسيلة لتحسين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والمساعدة على معالجة الأسباب الجذرية للفقر. وإذ أعرب الوفد عن دعمه للتنمية الزراعية من أجل تحقيق السيادة الغذائية في أفريقيا، فإنه رأى أن من المهم بالقدر نفسه ذكر المجالات الأخرى التي يتعين معالجتها على وجه السرعة.

411 - وقال أحد الوفود إنه وإن كان يعلق أهمية على التكيف مع تغير المناخ والمساواة بين الجنسين، فإنه لا يعتقد أن تغير المناخ وعدم المساواة بين الجنسين هما السببان الرئيسيان للفقر في أفريقيا، وأن معالجة هاتين المسألتين لن تحل بالتالي التحديات المتصلة بإدارة الديون، والفقر، والتنمية المستدامة في القارة. وقال الوفد إن الأسباب الجذرية للفقر ستعالَج من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة، وإيجاد حلول لانعدام الاستقرار السياسي، ورقمنة المؤسسات الأفريقية المدرة للإيرادات بهدف تعبئة الموارد المحلية.

412 - وأشار أحد الوفود إلى أن أفريقيا لديها القدرة على إنتاج ما يكفي من الأغذية، وقال إن المنتجات الزراعية تتلف في أنحاء كثيرة من القارة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى شبكات الطرق من المزارع إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد تطوير البنى التحتية، ولا سيما ربط المناطق الريفية وتحسين التكنولوجيا الصناعية، وهو ما يعتقد الوفد أنه أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

413 - وذكر أحد الوفود أن إعطاء الأولوية للتكنولوجيا الرقمية في أفريقيا من شأنه أن يساعد على تحسين الحوكمة الرشيدة، والحد من الفساد في القطاع العام، وتعزيز ثقة الجمهور في نظام الحوكمة، وتشجيع الإدماج الاقتصادي، وتحسين تقديم الخدمات، والحفاظ على السلام والأمن.

414 - ولاحظ أحد الوفود أن معظم الاستراتيجيات الواردة في الفقرة 18-3 ستعالج القضايا الإنمائية الرئيسية في أفريقيا إذا ما نُفِّذت. واقترح الوفد تحقيق التنمية الزراعية وبناء البنى التحتية بشكل متزامن لأن السيادة الغذائية لا يمكن تحقيقها بدون البنى التحتية اللازمة.

415 - وأشار أحد الوفود إلى البيان الصادر عن الدورة العادية الرابعة والأربعين للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السابع والثلاثين اللذين حددا العديد من الأولويات لتنفيذ خطة

عام 2063، بما في ذلك تحقيق التكامل والازدهار والسلام لأفريقيا. ووفقا لتقارير التقييم المقدمة من 30 بلدا أفريقيا، بلغت نسبة التقدم المحرز نحو تحقيق هدف "الازدهار في أفريقيا" 37 في المائة، في حين بلغت نسبة التقدم المحرز نحو تحقيق هدف "الحوكمة الرشيدة في أفريقيا بما يؤدي إلى إحلال السلام والأمن في أفريقيا" 43 في المائة، وهما أدنى درجتين مسجلتين في تقارير التقييم. وخلص الوفد إلى أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الحوكمة الرشيدة وتطوير البنى التحتية الزراعية في أفريقيا لتحقيق خطة عام 2063.

416 - وأيد أحد الوفود الرأي المعرب عنه في الفقرة 18-128 ومفاده أن فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي ركيزة أساسية للتكامل الأفريقي أنشأت سوقا وحيدة للسلع والخدمات في أفريقيا، لن تتحقق بالكامل إلا بعد تصديق جميع البلدان الأفريقية على الاتفاق. وفي الوقت الراهن، لم يصدق على الاتفاق سوى 46 بلدا. وشجع الوفد اللجنة على مواصلة دعم البلدان التي لم تصدق بعدُ على الاتفاق من أجل ضمان إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل.

417 - وأشار أحد الوفود إلى أن اللجنة ساعدت كينيا في تنظيم استعراض استراتيجيتها لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأجرت اللجنة أيضا تمارين لبناء القدرات ونفذت أنشطة توعية للقطاع الخاص بشأن إطلاق العنان لكامل إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتتطلع كينيا إلى مواصلة التعاون. وشدد وفد آخر على أهمية ضمان عمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

418 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والشؤون المالية والحوكمة، الفقرة 18-18، طلب أحد الوفود تفاصيل عما قامت به اللجنة على وجه التحديد لدعم التمويل الابتكاري في الأسواق الوطنية. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كانت هناك علاقة بين وقف البرنامج الفرعي 3، تنمية القطاع الخاص وتمويله، وانخفاض عدد المشاريع المتوقعة لعام 2025، على النحو المبين في الجدول 18-4. وبينما أحاط الوفد علما بالحالة الاقتصادية الصعبة في الوقت الراهن، كما وصفتها اللجنة، فإنه أعرب عن قلقه من أن عدد المشاريع المتصلة بالقطاع الخاص سينخفض من ستة مشاريع إلى مشروعين في الفترة من عام 2023 إلى عام 2025، في حين كان من المتوقع حدوث زيادة في عدد المشاريع. وتساءل الوفد عن كيفية ضمان الإنصاف في تقديم الدعم لمختلف المناطق دون الإقليمية في القارة إذا كان هناك مشروعان فقط، حيث يبدو أنه سيتعين اختيار منطقتين دون إقليميتين، مما سيؤدي إلى إهمال مناطق دون إقليمية أخرى. وسأل الوفد عن المبادرات والمشاريع المحددة التي اضطلعت بها اللجنة لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الممارسات الجيدة للإدارة السليمة للأصول لصالح التنمية المستدامة.

419 - وبالإشارة إلى النتيجة 1، تعزيز إدارة الديون من أجل التعافي القادر على الصمود، في إطار البرنامج الفرعي 1، والفقرة 18-18، وبالنظر إلى سلسلة الصدمات والبيانات الصارخة بشأن زيادة نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، طلب أحد الوفود مزيدا من الإيضاحات بشأن الأدوات المقترحة لمواجهة هذا التحدي. وبينما سلّم الوفد نفسه بقيمة المساعدة المقترحة من حيث صلتها بالمشورة في مجال السياسات، والمساعدة التقنية، والمنشورات، ومنابر الحوار، فقد شكك في القدرة الحالية للخبرات والقيادات المحلية الأفريقية في مجال السياسات الكلية. واعترف الوفد بالضغوط في الأجل القصير التي تتعرض لها الدول الأعضاء نتيجة لأولوياتها الاقتصادية الفورية، فضلا عن القيود المالية للبرنامج، وتساءل عما إذا كان من المرجح أن تعالج التدخلات المقترحة وحدها الأسباب الجذرية لهذه المشكلة أو أن تغير من اتجاه ارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتساءل الوفد عما إذا كانت اللجنة قد نظرت في نموذج يركز على

تنشيط الحوافز والمؤسسات النظمية للمساعدة في دفع عجلة التحول نحو وضع سياسات أكثر استراتيجيةً من خلال إجراء تغييرات في القدرات والمحفزات المؤسسية، بدلا من التركيز فقط على المشورة والمساعدة التقنية.

420 - وسلط أحد الوفود الضوء على التأثير المحدود للبرنامج في بيئة بالغة التعقيد والصعوبة وبالنظر إلى العوامل العديدة الخارجة عن سيطرة البرنامج، وتساءل عما إذا كانت اللجنة قد تنظر في استهداف تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مؤشر للتقدم. وقال الوفد إن عدد الدول الأعضاء التي وضعت استراتيجيات طويلة الأجل لإدارة الديون بطريقة متكاملة لا يُعبِّر بالضرورة بسهولة عن فعالية تلك الاستراتيجيات أو أثرها.

421 - ولاحظ أحد الوفود أن مسألة الديون في أفريقيا مسألة حيوية، وأن هناك حاجة إلى سد الفجوة في تعبئة الموارد المحلية في العديد من البلدان. ولاحظ الوفد كذلك أن معظم أسواق رأس المال في أفريقيا لا تزال غير متطورة بالقدر الكافي، إذ تتضمن عددا قليلا من الأوراق المالية والمنتجات المالية المدرجة. وأعرب الوفد عن اهتمامه الشديد بالاستماع إلى نتائج تنفيذ الدروس المستفادة، على النحو المذكور في الفقرة 18-27، لتحقيق الإمكانات المتوقعة في البرنامج الفرعي 1.

422 - وأشار أحد الوفود إلى أن التكامل الإقليمي في أفريقيا يؤدي دورا حيويا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز السلام والاستقرار، وتيسير التجارة، وتعزيز التعاون. ورأى الوفد أن ذلك يشكل استراتيجية رئيسية لتسخير إمكانات القارة وتحقيق التنمية المستدامة لصالح جميع الدول الأفريقية. وأشار وفد آخر إلى أن كينيا ممتنة لاستفادتها بالفعل من بعض الاستراتيجيات المقترحة في البرنامج الفرعي 2، التكامل والتجارة الإقليميان.

423 - وأشار أحد الوفود إلى أن الاستراتيجية البرنامجية لعام 2025 بشأن دعم تعميق التكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية تكتسي أهمية خاصة. وقال الوفد إنه طالما دافع عن التنمية المشتركة في أفريقيا، وأشار في هذا الصدد إلى شراكة بلده مع المبادرة الملكية من أجل الفضاء الأطلسي لتعزيز وصول دول منطقة الساحل إلى المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى العديد من المبادرات الهامة الأخرى التي تعزز التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا.

424 - وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن إدارة المخاطر في سياق تنفيذ برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا.

425 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، رحب أحد الوفود بالدور القيادي للجنة في وضع أول سجل إقليمي للكربون للجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، ولكنه تساءل عما إذا كان البرنامج الفرعي الجديد 5، المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية، والاقتصادان الأخضر والأزرق، أقل طموحا في الواقع من البرنامج السابق. وبالإشارة إلى الجدول 18-10، الصفوف باء-6 وباء-7 وباء-17 وباء-19، أعرب الوفد نفسه عن قلقه من أن مشاريع تعزيز القدرات الوطنية في مجال المفاوضات بشأن أرصدة الكربون والاقتصاد الأخضر وصندوق المناخ ستتعرض إما للركود أو للتقليص. وهذا أمر مقلق للغاية لأن أزمة المناخ تتطلب اتخاذ تدابير قوية.

426 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوضع الصيغة النهائية لبروتوكول بشأن تغير المناخ واعتماده وتقديم توصيات قائمة على الأدلة بشأن تعزيز التجارة الإقليمية مع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وشدد الوفد أيضا على دعمه لتركيز اللجنة على الاستخدام

المســـتدام للموارد الطبيعية، بطرق منها تقديم المســـاعدة التقنية لإحداث تحول في النظم الغذائية ومن أجل إضافة القيمة إلى المعادن البالغة الأهمية من أجل الانتقال الطاقي.

427 - وأعرب الوفد نفســه عن اهتمامه بمعرفة المزيد عن الجهود التي تبذلها اللجنة للتغلب على محدودية التمويل لصالح المرأة عن طريق تسليط الضوء على الاحتياجات من الاستثمار لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتساءل عما إذا كان ذلك يتم على أساس كل بلد على حدة من خلال اللجنة، أو ما إذا كان هناك نهج إقليمي.

428 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، المســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة، طلب أحد الوفود تبريرا لخفض عدد حلقات العمل المتعلقة بنشر المعارف.

429 - وفيما يتصل بالبرنامج الفرعي 7، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، استفسر أحد الوفود عن مدى ارتباط الأنشـــطة دون الإقليمية بجوهر البرامج الفرعية الأخرى، وكيفية ضـــمان الاتســـاق والتجانس، وكيفية تجنب مخاطر الازدواجية.

الاستنتاجات والتوصيات

430 - **أثنت لجنة البرنامج والتنســـيق على اللجنة الاقتصـــادية لأفريقيا لما تبذله من جهود من أجل تعزيز التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في أفريقيا ودعم خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، وأكدت أهمية دورها في تشجيع التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا.**

431 - **وأشادت لجنة البرنامج والتنسيق بالدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفائدة الدول الأعضـــاء في مجال تعزيز التصـــنيع والتبادل التجاري والتكامل فيما بين البلدان الأفريقية، وأوصـت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل اسـتمرار أنشـطتها بما يتماشـى مع أولويات خطة الاتحاد الأفريقي العشرية الثانية لتنفيذ خطة عام 2063.**

432 - **وأوصـت لجنة البرنامج والتنسـيق بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشـجع تعبئة الموارد التي وعد المجتمع الدولي بتقديمها في إطار مكافحة آثار تغير المناخ من أجل دعم تنفيذ مشـاريع التعاون التقني في القارة.**

433 - **وأوصـت لجنة البرنامج والتنسـيق بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم الدعم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما تبذله من جهود لمكافحة المديونية المفرطة في الدول الأعضاء من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في مساعي البحث عن أشكال تمويل مبتكرة في الأسواق الوطنية.**

434 - **وأوصـت لجنة البرنامج والتنسـيق بأن توافق الجمعية العامة على السـرد البرنامجي للبرنامج 15 - التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في أفريقيا، الذي يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وذلك رهنا بالتعديلات التالية:**

البرنامج الفرعي 5
المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية والاقتصاد الأخضر والأزرق

العنوان

تُضاف كلمة "تغيُّر" قبل كلمة "المناخ".

تُحذف عبارة "الاقتصاد الأخضر والأزرق" الواردة بعد عبارة "الموارد الطبيعية".

البرنامج 16
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

435 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها التاسعة المعقودة في 17 أيار/مايو 2024 في البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 19)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، مبوبةً حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

436 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولعرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023.

437 - وأشار أحد الوفود إلى أن بلده يقدر بشدة الالتزام الذي تبديه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عملها بشأن مسارات متعددة وإلى أن البلد يلتزم بالمساعدة على إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى "المسار الصحيح"، مع ضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قدرة على الأداء بما يتماشى مع أولويات بلدان الجنوب. وبناء عليه، رحب الوفد بتركيز ذلك البرنامج على التطلعات الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وكرر الوفد تأكيد التزام بلده الراسخ تجاه آسيا والمحيط الهادئ وتجاه العمل بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

438 - وأشار أحد الوفود إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تظل في الوقت الراهن منطقة يسودها السلام والاستقرار بوجه عام، وأن المكانة التي تتبوأها هذه المنطقة باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي العالمي أصبحت أكثر أهمية، وأشار كذلك إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها أهم آليات الأمم المتحدة للتعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تضطلع بمهام حيوية. وذكر الوفد أن بلده عضو هام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويعلق أهمية كبيرة على الدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وما فتئ يشارك بفعالية في تلك الأنشطة. وأعرب الوفد عن تقديره للدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لدولها الأعضاء في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم صوب تحقيق تلك الأهداف. وأعرب الوفد عن التزام بلده بالوقوف على أهبة الاستعداد للعمل مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من

أجل دعم تعددية الأطراف بقوة، والاشـــتراك معها في النهوض بتنفيذ مبادرة التنمية العالمية، وبذل جهود مشتركة سعيا إلى تحقيق تعاون رفيع المستوى بشأن مبادرة الحزام والطريق، وتقديم مساهمات أكبر في بناء مجتمع يتطلع إلى مستقبل مشترك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

439 - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ تؤدي دورا حاسما في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ من خلال دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

440 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للولاية المنوطة باللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ والعمل الذي تضـــطلع به، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه إلى بلدان المنطقة والجهود التي تبذلها للنهوض بالتنمية الاجتماعية - الاقتصـــادية المســـتدامة، وتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. وفيما يتعلق بالاســـتراتيجية المبينة في البرنامج، أعرب الوفد عن تقديره لالتزام اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ بمواصـــلة تقديم الدعم لتحقيق التنمية المســـتدامة على الصـــعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، مع إيلاء اهتمام متوازن للأبعاد الثلاثة المتصـلة بالتنمية الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تؤدي البرامج الفرعية التســعة، التي تغطي نطاقا واســعا من أعمال اللجنة، إلى زيادة تمكين اللجنة من النهوض بالتعاون الاقتصـــادي المتعدد الأوجه على الصـــعيد الإقليمي في منطقة آســـيا والمحيط الهادئ. وأشـار الوفد إلى ضـرورة بذل المزيد من الجهود الملموسـة للاسـتفادة من إمكانات التعاون والتكامل على الصـعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، في مجالات منها التجارة والاسـتثمار والابتكار والاتصـال والبيئة وتغير المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات، من بين مجالات أخرى، وشـجع اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ على مواصـلة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي دعما للجهود التي تبذلها الدول الأعضـــاء فيها لتحقيق التنمية المســـتدامة القادرة على التكيف، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية المعرضـة بشـكل خاص للآثار الضـارة لتغير المناخ. وبالإشـارة إلى الفقرة 19-6، وإذ لاحظ الوفد أن البرنامج المقترح لا يتطرق إلى جميع المناطق دون الإقليمية في تلك المنطقة الواسـعة، التمس الوفد أفكارا إضافية من الأمانة بشأن الخطط والمبادرات المقبلة، ولا سيما في منطقة جنوب آسيا دون الإقليمية.

441 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره البالغ لدور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشـجيع التعاون الإقليمي في مجالي التنمية المسـتدامة والنمو الشـامل للجميع في كافة أنحاء منطقة آسـيا والمحيط الهادئ، ولا ســـيما من خلال تعزيز التواصـــل والتعاون وبناء القدرات. ورأى الوفد أن اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ واللجان الإقليمية الأخرى تمتلك مجموعة متميزة من القدرات والمعارف، إلى جانب شبكات الشراكة والبنى التحتية اللازمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، لتقديم الدعم الفعال للدول الأعضـاء في النهوض بالتنمية المسـتدامة، وفي تعزيز التحول الرقمي، وتنمية القدرات التجارية والبنى التحتية للنقل. وأشـــار الوفد إلى أن الزيارة التي قام بها أحد الوفود إلى بلده، وقت انعقاد الاجتماع الحالي للجنة البرنامج والتنسـيق، والتي نظمتها اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ في إطار برنامج توأمة الاســتعراضـــات الوطنية الطوعية، قد تمت بنجاح في اليوم نفســـه. ورحب الوفد بتركيز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوجه خاص على تطوير البنى التحتية وتشجيع التجارة من خلال تعزيز ترابط شـبكات النقل. وأشـاد الوفد أيضـا بالتركيز على الرقمنة في العديد من البرامج الفرعية في برنامج اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام 2025. وأشار الوفد إلى أن أكثر من 30 بلدا من البلدان التي تواجه أوضـــاعا خاصـــة هي أعضـــاء في اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا

والمحيط الهادئ وإلى أن وعي الوفد بالعمل الفعال الذي تضطلع به اللجنة يهدف إلى التصدي للتحديات التي تواجهها تلك البلدان بسبب القيود الهيكلية التي تعاني منها، ولاحظ بعين الرضا الصلة المباشرة بين المنجزات المستهدفة الرئيسية للبرنامج وأولويات أشد البلدان ضعفا، فالتمس من اللجنة توضيحا بشأن العمل الذي يتعين أن تقوم به دعما للجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية والهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. واختتم الوفد كلمته بإعادة التأكيد مرة أخرى على استعداده للعمل عن كثب مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مختلف المجالات من أجل النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلد الوفد وفي مناطق أخرى من آسيا والمحيط الهادئ.

442 - وأشار أحد الوفود إلى أن بلده، بوصفه عضوا منذ أمد طويل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يؤكد من جديد دعمه الثابت لدور اللجنة في الدفع قدما بخطة عام 2030 في المنطقة. وأشار الوفد إلى أن جميع بنود البرامج تعكس تحديات هامة ينبغي للجنة التصدي لها وتدعم جميع البرامج الفرعية. وأعرب الوفد عن تقديره لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ليس فقط في البرنامج الفرعي 6، التنمية الاجتماعية، بل أيضا في العديد من البرامج الفرعية الأخرى، مثل الأداء البرنامجي للبرنامج الفرعي 2، التجارة والاستثمار والابتكار، وأشار إلى تزايد حجم التمويل الرأسمالي المتاح للنساء اللائي يباشرن الأعمال الحرة.

443 - وأعرب أحد الوفود عن التزام بلده بخطة عام 2030 وبتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورغبته في مواصلة شراكته الوثيقة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والدول الأعضاء الأخرى لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب الوفد أيضا عن التزام بلده بالعمل على أن تكون منطقة اللجنة منطقة تتمتع بالحرية والانفتاح والترابط والازدهار والقدرة على الصمود والأمان - منطقة تقدم الدعم بثبات للركائز الأربع لميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي السلام والأمن، والتنمية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. وأيد الوفد جهود اللجنة الرامية إلى تعزيز الاتصال الرقمي من خلال خطة العمل لتنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، 2022-2026، وأعرب عن فخره بالمساعدة في قيادة تلك الجهود بصفته رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بإتاحة إمكانية الاتصال للجميع. وأشاد الوفد بجهود اللجنة في مجال البيئة، ولا سيما برنامج العمل الإقليمي بشأن التلوث الجوي، الذي يتخذ خطوات هامة لحشد المنطقة من أجل تعزيز تبادل البيانات والشفافية لمعالجة التلوث الجوي العابر للحدود. وأشار الوفد إلى أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بدون دعم النظام الدولي المتعدد الأطراف بأكمله داخل الأمم المتحدة وخارجها، والشراكات المبتكرة والشاملة للجميع، فأعرب عن دعمه القوي للدور المحوري الذي تقوم به رابطة أمم جنوب شرق آسيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأشاد بالأحكام الواردة في الخطة البرنامجية المقترحة للجنة التي تقضي بتوسيع نطاق التعاون بين اللجنة والرابطة بشأن أمور منها أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوفد إلى أن الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الرابطة والولايات المتحدة الأمريكية، الموقعة في عام 2022، تقضي بعقد شراكة بشأن أهداف التنمية المستدامة، ورحب بالتعاون مع كل من اللجنة والرابطة بشأن أهداف التنمية المستدامة وبإقامة مزيد من الشراكات المتعددة الأطراف لتحقيق ذلك الهدف. وأشار الوفد إلى الشراكة الوثيقة بين بلده وبلدان جزر المحيط الهادئ ومنتدى جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك من خلال آلية الشركاء في المحيط الهادئ الأزرق، وأشاد بالجهود التي تبذلها اللجنة

لدعم استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 التي وضعها منتدى جزر المحيط الهادئ ورحب بالتعاون في ذلك الصدد.

444 - وأكّد أحد الوفود أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها المنبر الحكومي الدولي الرئيسي للأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمنطقة في مساعدة الدول الأعضاء في سعيها إلى إيجاد حلول فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمساعدة في إجراء البحث والتحليل، وتيسير بناء توافق الآراء والتعاون التقني وتنمية القدرات على الصعيد الحكومي الدولي. وأشار الوفد إلى أهمية استمرار قيام اللجنة بعمل يعكس أولويات البلدان النامية بالقدر الكافي. وأقر الوفد بأن البرنامج يغطي جوانب شتى لمسائل مهمة، ومنها البيئة والنقل والتجارة وإدارة مخاطر الكوارث، وكذلك الإحصاءات والتنمية الاجتماعية، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأشار الوفد إلى أن اللجنة والمراكز المختلفة التابعة لها تقوم بدور رائد في الأنشطة الإنمائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن التزام بلده، وهو عضو في اللجنة يستضيف فريق مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث التابع لها، بمواصلة دعمه لأعمال اللجنة ومشاركته الفعالة في تلك الأعمال.

445 - وأقر أحد الوفود، وهو عضو في الاتحاد الأوروبي، بالأهمية التي يكتسيها كل من التعاون الإقليمي وعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة. وبالإشارة إلى ذكر نظام المنسقين المقيمين في الخطة البرنامجية، طلب الوفد توضيحات بشأن كيفية عمل اللجنة مع المنسقين المقيمين في الميدان وما تحتاجه اللجنة من المنسقين المقيمين في العمل الذي تقوم به للوفاء بولايتها على أفضل وجه ممكن.

446 - وطرح أحد الوفود سؤالا عما إذا كان استخدام الطرائق المختلطة والافتراضية لا يزال يتسم بالأهمية والفعالية في الوفاء بمهام تقديم الخدمات الموكلة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأشار وفد آخر إلى التوضيح الذي قدمته لجان إقليمية أخرى والذي يعلق أهمية أكبر على وجود أدوات للتداول بالطرائق المختلطة والافتراضية من أجل إشراك الجميع، وطلب تقييما من اللجنة بشأن مدى أهمية وجود هذه الأدوات بالنسبة لما تضطلع به من أعمال.

447 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، أعرب أحد الوفود، بالإشارة إلى الفقرة 19-30، عن تقديره لقيمة العمل الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مجال الرقمنة وتساءل عن المدى الذي أسهمت به عملية رقمنة الإدارة الضريبية، التي نُفذت في عام 2023، في الحد من التهرب من الضرائب في بلد معين.

448 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، النقل، أعرب أحد الوفود عن تقديره ما تُبديه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من التزام في عملها بشأن ذلك البرنامج الفرعي، وبالإشارة إلى الفقرة 19-64، استفسر عن مقدار ما تحقق - في أعقاب الاتفاق على إدراج النقل الآمن في برنامج العمل الإقليمي في عام 2021، وخطة العمل الإقليمية في عام 2022، وسياسات السلامة على الطرق في عام 2023 - من انخفاض في الوفيات الناجمة عن حوادث المرور حتى الآن نتيجة للعمل الذي يقوم به البرنامج الفرعي في إيران (جمهورية - الإسلامية) وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مع التسليم بأن تنفيذ البرنامج سيستغرق المزيد من السنوات.

449 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية، أعرب أحد الوفود عن تأييده للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تماشيا مع ذلك البرنامج الفرعي، وعن اعتقاده بأن تعزيز التعاون وبناء القدرات يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الاستدامة البيئية في المنطقة. وأشار الوفد إلى أن بلده ما فتئ يعمل، منذ عام 2005، على تبادل الممارسات الجيدة بشأن النمو الأخضر مع مبادرة سيول المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام بيئيا، وسيكون من دواعي سروره زيادة التعاون بشأن تلك المسائل.

450 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، أشار أحد الوفود إلى أن الهدفين المتمثلين في سد الفجوة الرقمية واستخدام التكنولوجيات الجديدة للتكيف مع تغير المناخ، وكذلك لتحقيق خطة عام 2030، يتماشيان تماما مع سياسات حكومة الوفد. وأشار الوفد كذلك إلى أن بلده يستضيف مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، وأنه سيواصل دعم بناء قدرات البلدان النامية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستفسر الوفد عن الكيفية التي تنظر بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى التحديات الناجمة عن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وعما إذا كان لدى اللجنة أي خطط أخرى لبحث تلك المسألة في السنوات القادمة.

451 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، الإحصاءات، أعرب أحد الوفود عن تقديره للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن ذلك البرنامج الفرعي، وبالإشارة إلى الفقرة 19-122، سأل عن الدول الأعضاء التي ستتاح لها إمكانية حضور الجلسات المقرر عقدها على نسق المقاهي العالمية بشأن حوكمة البيانات وغيرها من المسائل، وعما إذا كانت ستسنح فرصة لتحقيق التآزر خارج المنطقة.

452 - وذكر أحد الوفود أنه سيرحّب بأي بيانات إضافية عن أثر التعاون، إلى جانب البيانات المفيدة عن المشاركة في تلك البرامج القيمة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، والعنصر 2، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في شرق وشمال شرق آسيا، وبالإشارة إلى الفقرة 19-147، سأل الوفد عما إذا كان البرنامج يقيس التأثير الفعلي على التلوث الجوي، وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، العنصر 5، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية في جنوب شرق آسيا، وبالإشارة إلى الفقرة 19-189، استفسر الوفد عما إذا كان البرنامج يقيس التأثير الفعلي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستدامة في المنطقة دون الإقليمية في الـ 80 في المائة من الدول الأعضاء التي أبلغت عن زيادة في القدرة على تشجيع تلك الاستثمارات.

الاستنتاجات والتوصيات

453 - **أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لما تبذله من جهود في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ودعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفقا لولايتها، وأوصت بأن تشجع الجمعيةُ العامة اللجنةَ الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تسريع جهودها لدعم الدول الأعضاء فيها في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق الوثيق مع شركائها على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والقطرية.**

454 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تشجع الجمعيةُ العامة اللجنةَ الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي دعما للجهود**

التي تبذلها الدول الأعضاء فيها لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة تكفل القدرة على الصمود، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.

455 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن تشجع الجمعيةُ العامة اللجنةَ الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها الرامية إلى بناء القدرة على الصمود وتحقيق الاستدامة، والتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة، والاستثمار في رفاه الناس، عن طريق تعزيز شبكات النقل الإقليمية والقدرة على الاتصال الإلكتروني، وتيسير التجارة، والرقمنة، والتنمية الحضرية المستدامة، وتنشيط المناطق الريفية، والتحول إلى الطاقة المستدامة، وإيلاء الاهتمام للدول الأعضاء التي تواجه أوضاعا خاصة، وهي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.**

456 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.**

البرنامج 17
التنمية الاقتصادية في أوروبا

457 - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في 17 أيار/مايو 2024، في البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وفي المعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.20)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

458 - أعربت الوفود عن تقديرها لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وكذلك لعرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2023، وكررت الإعراب عن دعمها لعمل اللجنة.

459 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يولي أهمية كبيرة للدور الذي ما فتئت اللجنة تضطلع به في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جانب بلدان منطقة اللجنة، بينما تساعد تلك البلدان بخبرتها وتتيح لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة المهتمين منبرا مفيدا جدا للحوار. وأثنى الوفد أيضا على اللجنة لمشاركتها في وضع الإطار القانوني للقواعد والمعايير وفي تيسير التكامل والتعاون الاقتصاديين فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة.

460 - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأنه يتعين على اللجنة أن تعمل في بيئة محددة اتسمت في السنوات الأخيرة بالنزاعات التي أثرت تأثيرا خطيرا على معظم بلدان المنطقة وعلى جميع جوانب عمل اللجنة. وأشار الوفد إلى أن هذه البيئة، علاوة على عدم كفاية التمويل، قد طرحا تحديات أمام اللجنة، وهنَّأ اللجنة على تمكُّنها من إيجاد بيئات سياساتية ملائمة تركز عليها تعزيزَها للتعاون الإقليمي، كما هنَّأها على ما أنجزته من عمل ممتاز.

461 - وأشار أحد الوفود إلى أنه يُعْظِم تعاونه النشط والقائم على النتائج مع اللجنة، وأثنى عليها لإثباتها موثوقيتها كشريك قيِّم في مساعدة حكومة الوفد على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى

العقود القليلة الماضـــية. وأشـــار الوفد إلى أنه يولي أهمية كبيرة للتعاون الفعال مع اللجنة، الذي يهدف إلى دعم حكومة الوفد في مسعاها التحويلي نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، مشيرا إلى أن تعاون الحكومة مع اللجنة يشـمل شـتى جوانب التنمية المسـتدامة، بما في ذلك تعزيز الاقتصـاد الأخضـر وإدارة البيئة، والنهوض بالابتكار وتيسير التحول الرقمي. وأعرب الوفد عن اعترافه بالدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة في تيسير التكامل والتعاون الاقتصـاديين فيما بين الدول الأعضـاء فيها، وكذلك في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين كوسـيلة لتحقيق التنمية المسـتدامة في المنطقة. وأعرب عن ارتياحه العام للبرنامج المقترح لعام 2025، الذي حُددت فيه جميع الأبعاد الرئيسـية لخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030. ولاحظ الوفد مع الارتياح، آخذا في اعتباره التحديات المتعددة المتعلقة بالتدهور البيئي وتغير المناخ، الجهودَ الموجهة نحو تحقيق النتائج في البرنامج الفرعي 1، البيئة، والبرنامج الفرعي 7، الغابات والصـناعة الحرجية، وأعرب عن رغبته في المشاركة البنّاءة في المشاورات لتسليط الضوء على التحديات القائمة وللبحث عن حلول. وأخيرا، شـدد الوفد على الأهمية الحاسـمة لقدرة اللجنة على الصـمود في وجه محاولات إسـاءة اسـتخدام هذا المنبر بهدف تقويض التنمية المستدامة للدول.

462 - وأثار أحد الوفود أسـئلة بشـأن مسـتوى تعاون اللجنة مع نظام المنسـقين المقيمين، ومدى أهمية التعاون بالنسبة للجنة، وكيف تنظر اللجنة إلى التعاون في عملها اليومي.

463 - ورحب أحد الوفود بالمناقشـــة التي جرت في اللجنة بشـــأن ما يلي: التمســـك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعزيز الاستجابة الإقليمية للحرب ضد أوكرانيا ودعم اللجنة المستمر لأوكرانيا، ومساءلة وفد لا يتمســـك بتلك القيم والمبادئ، وأهمية أن تعكس قيادة اللجنة تلك القيم والأولويات. وأعرب الوفد عن التزام بلده بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المســـتدامة لعام 2030 وبتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، وأعرب عن تطلعه إلى اسـتمرار الشـراكة القائمة مع الدول الأعضـاء في اللجنة ومع الدول الأعضـاء الأخرى للتعجيل بتحقيق تلك الأهداف، لا سـيما في أوكرانيا، ولتعزيز التعاون الإقليمي والسـلام والأمن في أوروبا الشـرقية والقوقاز ووسط آسيا.

464 - وأعرب الوفد نفســـه عن تقديره للجهود التي تبذلها اللجنة لمســـاعدة حكومات الدول الأعضـــاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والحكومات دون الوطنية على عقد الاجتماعات والتعاون دعما لتحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، وأشاد بمنتدى رؤساء البلديات الذي ييسّر تبادل المعارف والتعاون بين المدن في جميع أنحاء المنطقة. وأعرب الوفد أيضـــا عن تأييده للمناقشـــات المتعلقة بالنقل في إطار لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة، والتي كان لها أثر إيجابي يتجاوز أوروبا بكثير. وحثَّ الوفد لجنة النقل الداخلي، بالنظر لما لها من أثر عالمي، على أن تتوخى الحذر وألا تشـجع مجموعة من اللوائح والاتفاقات الإقليمية على حسـاب اتفاقات الأمم المتحدة الأخرى. وأشـار الوفد إلى أن أي منتدى عالمي حقيقي يتعين عليه أن ينظر إلى ما يتجاوز أي منطقة بعينها لكي يستمد الأفكار المبتكرة، كما يتعين عليه أن يسـتمع إلى احتياجات الأطراف من مختلف مناطق العالم وأن يعزز التكنولوجيات المتقدمة والابتكار، بغض النظر عن الموقع الجغرافي لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد المتمثلة في سـلامة الطرق والمركبات وفي حماية البيئة والاستدامة.

465 - وأعرب أحد الوفود عن التزام بلده بالمسـاعدة في "أن تُعاد إلى مسـارها الصـحيح" أهداف التنمية المسـتدامة، وفي ضـمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر قدرة على تحقيق ما يتمشـى مع أولويات بلدان الجنوب، كما رحب بطموحات البرنامج الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية

المستدامة. وأقرَّ الوفد بأن قواعد اللجنة ومعاييرها واتفاقياتها تؤثر تأثيرا مباشرا وإيجابيا على حياة سكان المنطقة، وبأنها اعتُمدت، في كثير من الحالات، في جميع أنحاء العالم باعتبارها من "أفضل الممارسات". وأشار الوفد إلى أنه يولي أهمية كبيرة لمكانة اللجنة بوصفها منبرا للخبراء التقنيين موثوقا به ومؤكَّدا تماما للتعاون بانتظام ووضع نهج مبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية الملحة.

466 - وأشار الوفد نفسه إلى أن اللجنة لم تتمكن في عام 2023 من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة ببرنامج اللجنة، حيث رفض أحد الوفود سحب الصياغة التي تطلب حذف الإشارات إلى المؤتمر الوزاري التاسع المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا، الذي عقد في نيقوسيا في عام 2022، وبيان نيقوسيا الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (ECE/NICOSIA.CONF/2022/2.Add.1 و ECE/NICOSIA.CONF/2022/2.Add.2). وأعرب الوفد عن تسليمه بوجود أجزاء من برنامج اللجنة لا تتوافق مع الموقف الوطني للوفد وأقرَّ بذلك، ولكنه أشار إلى ضرورة أن تظل اللجنة ضمن اختصاصها التقني. وأعرب الوفد عن التزامه بالعمل بشكل بنّاء مع كل وفد للوفاء بالالتزامات المشتركة والمتعددة التي ينطوي عليها التمسك بقيم الميثاق، وأعرب عن تفاؤله بأن الوفود الأخرى ستفعل الشيء نفسه. وذكر الوفد أنه سيكون من المؤسف أن يُسكَت صوت اللجنة بشأن هذا الموضوع الهام وأضاف قائلا إنه يتوقع بشدة أن يُتَّبَع نهج بنّاء في الدورة الحالية. وأكد الوفد التزام بلده بالعمل بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء فيها لتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

467 - وشدد وفد آخر على أنه يعارض معارضة قاطعة إدراج الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري التاسع المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا وبيان نيقوسيا الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن الولايات التشريعية، لأنه لم يُسمَح للوفد بالمشاركة في ذلك المؤتمر ولم تُتَح له الفرصة للمشاركة في إعداد وثائقه الختامية والموافقة عليها، وهو ما اعتبره الوفد انتهاكا للقواعد. وذكر الوفد أن الإعلان الوزاري يتضمن بيانات مسيَّسة غير مقبولة. وأعرب الوفد أيضا عن عدم موافقته على إدراج القرار 21/2023، بشأن تنفيذ آلية الاستجابة السريعة المعنية بحماية المدافعين عن البيئة بموجب الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس)، في قائمة ولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذكر الوفد أن القرار لا يُنشِئ ولاية جديدة، بل يتضمن فقط طلبا موجها إلى الأمين العام بتخصيص تمويل إضافي من الميزانية العادية لدعم آلية الاستجابة السريعة. وأضاف الوفد قائلا إنه لاحظ مرارا وتكرارا أنه يعتبر هذه الطلبات غير معقولة بسبب كفاية العدد الحالي من الموظفين القائمين على خدمة اتفاقية آرهوس. ولاحظ الوفد أيضا أن اتفاقية آرهوس هي صك قانوني دولي منفصل وأن معظم المشاركين فيها من البلدان المتقدمة النمو. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه من غير المنصف نقل العبء المالي المرتبط بتشغيل الصك الذي أنشأته تلك البلدان إلى جميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن مقرر اللجنة (70) A المعنون "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الروسي على أوكرانيا" لا ينبغي اعتباره ولاية من ولايات اللجنة، لأن ذلك القرار قد اتُّخذ بالتصويت، وهو معادٍ لدولة واحدة معاداة صريحة من حيث طبيعته ويتناقض مع الولاية التاريخية للجنة المتمثلة في تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات متناسقة لصالح التنمية الاقتصادية والتكامل في منطقة عموم أوروبا. ولاحظ الوفد على نحو منفصل أنه وفقا للفقرة 1 من اختصاصات اللجنة وللمادة 40 من قواعدها

وإجراءاتها، لا يجوز للجنة أن تتخذ أي إجراء ضـــد أي بلد دون موافقة واتفاق حكومة ذلك البلد؛ ومن ثمَّ أعرب عن إصراره على أم يُحذَف من البرنامج ذكر تلك الوثائق.

468 - وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن اللجنة تقوم بدور حاسم في تيسير التكامل والتعاون الاقتصاديين في منطقة اللجنة من خلال دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030.

469 - وأثنى أحد الوفود على اللجنة لتطويرها ممارســـات هامة في العديد من المجالات، مثل المجال المتعلق بالاقتصـاد المستدام، بما في ذلك ميدان النقل والطاقة وميدان التعاون والتكامل الاقتصـاديين، وأشـار إلى أن هذه مسـائل تقع في صـميم التعاون في اتحاد بنلوكس، الذي يتولى بلد الوفد رئاسـته في عام 2024. وأشار الوفد، إشارة على سبيل التشجيع، إلى أن من شأن أن بعض النتائج الملموسة التي حققتها اللجنة أن تُلهم برنامج عمل اتحاد بنلوكس لعام 2025، أو حتى البرنامج المتعدد السنوات للفترة 2025-2029.

470 - وأقر أحد الوفود بالدور الحاســم الذي تقوم به اللجنة في وضــع معايير دولية للتجارة وفي الابتكار التكنولوجي والمسائل البيئية - البيولوجية، وأكد دعمه المستمر لمختلف مبادرات اللجنة. وشدد الوفد على أن البرنامج، على أهميته، لم يُعتمد في عام 2023، كما أعرب الوفد عن أمله في ألا يكون هذا هو الحال في عام 2024، وأكد استعداده للمشاركة البناءة في المناقشات المقبلة، لضمان اعتماد البرنامج.

471 - وتساءلت عدة وفود عن مدى أهمية عقد المؤتمرات بشكل مختلط وبشكل افتراضـي بالنسـبة لعمل اللجنة مع الدول الأعضـاء وغيرها من الجهات الفاعلة السياسـية وعن مدى فعاليتها في ضـمان تقديم اللجنة للخدمات التي أنيطَ بها تقديمها.

472 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، النقل، أعرب وفد إحدى البلدان النامية غير السـاحلية عن ترحيبه بصـفة خاصـة بالخطط الطموحة المبينة في البرنامج الفرعي، وأعرب عن استعداده للتعاون الوثيق مع اللجنة بشأن تنفيذ منجزاته المستهدفة.

473 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، الطاقة المســـتدامة، أبرز أحد الوفود ما يوليه من اهتمام خاص للبرنامج الفرعي، بالنظر إلى أن الوفد يعتبر الحصـول على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وميسورة التكلفة، على النحو المنصـوص عليه في الفقرة 20-71، شـرطا مسـبقا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المسـتدامة. وفي هذا السـياق، طلب الوفد مزيدا من التفاصـيل عن الجهود التي تبذلها اللجنة لمسـاعدة بلدان المنطقة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الانتقال الطاقي، مع مراعاة مفهوم "الانتقال العادل".

474 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 8، الإسكان وإدارة الأراضـي والسكان، كرر أحد الوفود الإعراب عن تأييده القوي لمجال واســـع من الأنشـــطة في إطار البرنامج الفرعي. وأعرب الوفد عن اهتمامه الخاص بالإجراءات التي تتخذها اللجنة بشـأن المدن الذكية المسـتدامة، على النحو المذكور في الفقرتين 20-123 و 20-124، وطلب معلومات إضـافية عن مسألة المدن الذكية المستدامة. واستفسر الوفد كذلك عن كيفية تقسـيم العمل وعن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشـرية (موئل الأمم المتحدة). وأثنى وفد آخر على العمل الذي أنجزته اللجنة وســـلط الضـــوء على الدروس المســـتفادة والتغيرات المقررة المتعلقة بالبرنامج الفرعي فيما يتصـل بشـيخوخة السـكان ورحب بها على وجه الخصـوص، مشـيرا إلى أن شـيخوخة السكان ظاهرة عالمية وأن تعزيز تبادل المعلومات بشأن السياسات المتصلة بالشيخوخة أمر هام جدا للدول الأعضاء في تعميم مراعاة الشيخوخة في أثناء التكيف مع التغير الديمغرافي.

الاستنتاجات والتوصيات

475 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78 في الخطة البرنامجية للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 18
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

476 - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في 16 أيار/مايو 2024، في البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.21)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

477 - أُعرب عن التقدير والدعم لعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وللخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023. وسُلط الضوء على العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز الروابط الاقتصادية بين بلدان المنطقة ومع البلدان والمناطق الأخرى في العالم، بغية المضي قدما نحو نموذج إنمائي أكثر شمولا واستدامة.

478 - وسلَّم أحد الوفود بأن اللجنة قد رسخت مكانتها باعتبارها منتدى قيّما ومشروعا للحوار السياسي وللتوصل إلى توافق إقليمي في الآراء وصياغة اتفاقات من شأنها أن تمكن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من التأثير في إعادة تشكيل الهيكل العالمي بطريقة أكثر انسجاما مع أهداف إنشائها واحتياجات شعوبها.

479 - وأقر وفد آخر بالعمل الذي تضطلع به اللجنة منذ أمد طويل بوصفها معقلا للتفكير النقدي وإنتاج المعارف في المنطقة يساعد البلدان في وضع السياسات، وقال إن من شأن خبرتها أن تفيد بشكل خاص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما وأن بلدان المنطقة تجد صعوبة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأُقرَّ بما أثبتته اللجنة من قدرة على توفير التحليل المستنير، والمدّ بمساعدة تقنية جيدة تستند إلى أدلة علمية، وإتاحة التوجيه الاستراتيجي لصياغة سياسات عامة ذات فعالية. وسلط الوفد الضوء على ضرورة تعزيز تنويع البُنى الإنتاجية من خلال الابتكار وإدماج التكنولوجيات الجديدة. وشدد الوفد نفسه على أن الابتكار وإدماج التكنولوجيات الجديدة شرطان لا غنى عنهما لتعزيز القدرات في المنطقة فيما يتعلق بتوليد المزيد من القيمة المضافة في الإنتاج ولوضع المنطقة في وضع مؤات في مرحلة الانتقال إلى نموذج للطاقة المستدامة.

480 - وشدد أحد الوفود على أن اللجنة تقوم بدور حاسم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيئيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدعمها الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب وفد آخر عن تأييده التزامَ اللجنة الراسخ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من

خلال جدول أعمالها الواسع النطاق للمساواة والتنمية الاجتماعية، الذي يعالج الأبعاد المتعددة لعدم المساواة والفقر. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره مراعاة منظور جنساني واعتبارات الإعاقة في الأنشطة التنفيذية للجنة.

481 - وأشار أحد الوفود إلى مواءمة الخطة البرنامجية المقترحة مع الإطار الاستراتيجي المشترك بين المملكة المتحدة وأمريكا اللاتينية، الذي يركز على أربع ركائز رئيسية للسياسات هي: القيم، والمناخ، والتجارة، والدفاع، والأمن. وشدد وفد آخر على أهمية نهج المجموعات الذي يروج له الأمين التنفيذي للجنة ابتغاء زيادة الإنتاجية والتنمية الإنتاجية والنمو الشامل في البلدان، بما في ذلك دعائم تعزيز الاقتصاد الكلي من أجل التنمية.

482 - وأُعربَ عن تقدير التعاون الوثيق بين اللجنة وشتى المؤسسات في شيلي. وطُلبت معلومات إضافية بشأن كيفية تفاعل اللجنة مع نظام المنسقين المقيمين ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وبشأن مدى وجاهة وأهمية ذلك التعاون والتشاور.

483 - وأعرب أحد الوفود عن تفاؤله إزاء ضمان النمو الاقتصادي الشامل للجميع في جميع مراحل الخطة البرنامجية المقترحة، باعتبار الأمر جانبا أساسيا لتلبية احتياجات الفئات المهمشة. ولوحظ أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد عكست 18 عاما من الزيادة في مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة. وتساءل الوفد نفسه عن الكيفية التي يمكن بها لمديري البرامج أن يكفلوا استيعاب الجميع ضمن الأنشطة البرنامجية.

484 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، التجارة الدولية والتكامل والبنى التحتية، أُعربَ عن تأييد الأهداف المحددة المتصلة باستخدام التجارة الرقمية (الفقرة 21-22 (أ)) واللوجستيات (الفقرة 21-22 (ب)). وطلب الوفد نفسه إجراء تقييم للتقدم المحرز أو التقدم المزمع إحرازه في هذين المجالين.

485 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الإنتاج والابتكار، أُعربَ عن تقدير التقدم المحرز في السياسات الرامية إلى تسريع التحول الرقمي. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن الشكل الثالث من الباب 21 والأنشطة المقررة لعام 2025 وما بعده، بما في ذلك كيفية استفادة البرنامج الفرعي من أوجه التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي لتسريع إحراز مزيد من التقدم.

486 - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، قال أحد الوفود إن المنطقة متخلفة عن الركب في هذه الجهود وطلب إلى اللجنة تقديم مزيد من المعلومات عما يتم عمله في المنطقة. وبالإشارة إلى النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 3، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو، التي تتعلق بتعزيز تعبئة الموارد، تساءل الوفد نفسه عما إذا كان يجري الاضطلاع بأي عمل آخر يتمشى مع هذا الهدف، مثل إجراء دراسات عن الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجهها المنطقة بصفة عامة أو تُواجَه في بلدان بعينها.

487 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه القوي لجهود اللجنة في إطار البرنامج الفرعي 4، التنمية الاجتماعية والمساواة، من أجل التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولاحظ الوفد أن 20 في المائة من السكان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تتاح لهم إمكانية الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، مما يعرض للخطر أشد الفئات ضعفا، كما أعرب عن ترحيبه بالجهود التي تبذلها اللجنة لاستخدام الدروس المستفادة لتقديم المساعدة التقنية الأساسية بغية معالجة القضايا التي تؤثر على المحتاجين. وأعرب وفد آخر عن تقديره للتركيز في الخطة البرنامجية المقترحة على توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير النظامي والعاملين المستقلين، وكثير منهم من النساء

أو من الأفراد المنتمين إلى الفئات المستبعدة اجتماعيا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وطلب الوفد نفسه معلومات إضافية عن المشاركة مع المجتمع المدني وغيره من الخبراء للمساعدة في تشكيل تركيز المبادرة على الاحتياجات المحددة للعاملين في القطاع غير النظامي.

488 - وأبرزت الوفود أهمية البرنامج الفرعي 5، المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء ارتفاع عدد حالات قتل الإناث في عام 2022، على النحو المشار إليه في الفقرة 21-76، وطلب معلومات بشأن الأرقام المتعلقة بعام 2023. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره العمل المتواصل الذي تقوم به اللجنة للتخفيف من آثار تلك الجرائم البشعة، وعن ترحيبه بمبادرة اللجنة لتقديم دورة متخصصة بشأن قياس العنف الجنساني ضد المرأة. وأُشيدَ بالجهود التي تبذلها اللجنة لتدريب المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة في مجال تحسين معلومات صنع السياسات في قياس العنف الجنساني، على النحو المبين في الشكل الحادي عشر من الباب 21. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن المهارات المحددة التي اكتسبها أصحاب المصلحة والمسؤولون الحكوميون، وتساءل عن مدى أهمية هذه المهارات للمضي في الحد من العنف ضد المرأة. ورحب أحد الوفود بالتركيز على تحسين توافر الإحصاءات الجنسانية وقدرة الدول على تعزيز المساواة بين الجنسين. وكرر وفد آخر تأكيد دعمه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما عنصرين شاملين في استراتيجيات التنمية المستدامة لبلدان المنطقة.

489 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 7، التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، رحب أحد الوفود بالتركيز المقترح على نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية. وسُلط الضوء على أهمية الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو). وأبدت الوفود ملاحظات بشأن التقدم المحرز من حيث زيادة فرص الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية، بما في ذلك مراعاة الشواغل البيئية للناس، وكذلك بشأن دعم اللجنة في هذا الصدد.

490 - وأشير إلى العمل المفيد للبرنامج الفرعي 11، الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي، والبرنامج الفرعي 12، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، والبرنامج الفرعي 13، دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، لدعم تنفيذ برامج التنمية الوطنية والإصلاحات الاستراتيجية لصالح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 11، سأل أحد الوفود عما إذا كانت اللجنة قد نظرت في اتخاذ إجراءات إضافية لدعم هايتي وأعرب عن تأييده للتصدي للتحديات الراهنة في البلد. وسلط وفد آخر الضوء على الدروس المستفادة والتغيير المزمع في إطار البرنامج الفرعي 12 فيما يتعلق بالشمول الرقمي ورحب بها، من أجل دعم البلدان التي تُركت خلف الركب وتعزيز التحول الرقمي في بلدان منطقة البحر الكاريبي.

الاستنتاجات والتوصيات

491 - **أثنت اللجنة على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لما تبذله من جهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقتين، وشددت على أهمية دور اللجنة الاقتصادية في كفالة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة وتعزيز العلاقات الاقتصادية القوية فيما بين البلدان، سواء داخل المنطقة أو مع بلدان العالم الأخرى، وفقا لولايتها.**

492 - **وأشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية في عملها مع بلدان الأقاليم في استقراء التدابير وزيادة الوعي ابتغاء معالجة ومكافحة الفقر وعدم المساواة.**

493 - **وكررت اللجنة تأكيد ضرورة تعزيز الإجراءات المنسقة بهدف تعزيز التكامل، والانتعاش الاقتصادي الشامل والقادر على الصمود، والتنمية المستدامة في المنطقتين، مع مراعاة منظور جنساني، وفقا لولاية اللجنة الاقتصادية.**

494 - **وأشادت اللجنة بخطط اللجنة الاقتصادية الرامية إلى زيادة عملها في مجال الحماية الاجتماعية، مع تعزيز السياسات الصحية والتعليمية في الوقت ذاته، فضلاً عن سياسات العمل والإدماج الاجتماعي، وفقاً لولايتها.**

495 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بالتعديلات التالية:**

البرنامج الفرعي 7
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

النتيجة 3

في عنوان النتيجة، الاستعاضة عن عبارة "الاقتصاد الدائري" بعبارة "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الدائري".

الفقرة 21-108

في الجملة الأولى، الاستعاضة عن عبارة "الاقتصاد الدائري" بعبارة "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك الاقتصاد الدائري".

الجدول 21-21

البند 7

بعد عبارة "المناطق الحضرية"، تدرج عبارة "الحد من إنتاج النفايات، واحتياجات بلدان المنطقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، واحتياجات بلدان المنطقة في مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية".

الفقرة 21-126 (ب)

بعد عبارة "البحوث التطبيقية"، تُدرج عبارة "في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك مسألة زيادة تنوع القوة العاملة في القطاع العام واستخدام الذكاء الاصطناعي من جانب القطاع العام".

البرنامج 19
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

496 - تناولت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها التاسعة المعقودة في 17 أيار/مايو 2024 البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect. 22)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة بحسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

497 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض البرنامج وللعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

498 - وأُعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أدّت دورا حاسما في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية من خلال دعمها الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيقَ تلك الدول أهداف التنمية المستدامة. وأعرب أحد الوفود عن تقدير بلده للبرامج الفرعية الستة المتضَمّنة في البرنامج ورحّب بتركيز البرنامج على السعي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأعرب وفد آخر عن تقديره للعمل الهام الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لأجل المنطقة وكذلك لأجل الأمم المتحدة ككل، وقال إنّ اللجنة يمكن أن تعوّل على دعم بلده. وأشار وفد آخر إلى أن البرامج الفرعية المدرجة في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 تتلاءم مع احتياجات غربي آسيا ومع أولويات الدول الأعضاء في المنطقة العربية.

499 - وأعيد التأكيد على أهمية قياس النتائج الملموسة للبرامج من خلال تنفيذ مؤشرات ذات طابع استراتيجي وقابلة للقياس والتحقيق وواقعية ومحدّدة المدة في خطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2025. وأعرب الوفد نفسه عن تقديره لالتزام اللجنة بالتنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

500 - وأعاد أحد الوفود التأكيد على التزام بلده تجاه غربي آسيا وأعرب عن استعداد بلده لمواصلة التعاون مع المنظمة ومع الدول الأعضاء بغية النهوض بالتعاون الدولي تحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

501 - وأُعرب عن التقدير لجهود التعاون المثمرة التي بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن طائفة واسعة من المسائل المتصلة بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأشار الوفد نفسه إلى أن بلده لا يدخر جهدا على صعيد المشاركة في التعاون النشط والكفؤ لصالح التعددية القائمة على التضامن. وذكّر الوفد أن بلده قد تعاون في عام 2023 مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجالات عدة، بما يشمل مجالي التكنولوجيا والابتكار. وفي السياق نفسه، قال الوفد إن بلده كان رائدا على مختلف المستويات، من الأمن السيبراني والتكنولوجيا الزراعية إلى الطاقة الخضراء؛ وإنه شجع أيضا التصنيع الأخضر من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وقطاع التصدير. ورأى الوفد نفسه أن اللجنة لا تزال تمثل مصدرا ممتازا للخبرات والبيانات الموثوق بها، المتاحة من خلال مختلف أدوات محاكاة السياسات

والمنتجات المعرفية. وكرّر الوفد التأكيد على دعم بلده الكامل للجنة ولأنشـــطتها المخطط لها، وقال إن بلده واللجنة سيواصلان الاستفادة من تعاونهما المثمر في جملة من المجالات.

501 - وأشـــار أحد الوفود إلى أن الفريق التابع للجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آســـيا يتعيّن عليه العمل في بيئة بالغة الصعوبة تتسم بالنزاعات السياسية والعسكرية والأزمات الاقتصادية الحادة والتناقضات الاجتماعية العميقة وتحتم عليه التعاون مع مختلف أنواع الشـــركاء المحليين، مما يطرح تحديات متعددة للجنة؛ وفي هذا الصـــدد، هنأ الوفد اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آســـيا على العمل الممتاز الذي أنجزته.

503 - وطُرح سؤال حول الفرص التي نظرت فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عند إعداد برنامج عملها لعام 2025.

504 - وطُرح ســؤال آخر حول ما إذا كان اســتخدام طرائق الاجتماعات الافتراضــية والمختلطة في عقد الاجتماعات لا يزال يســاعد اللجنة على الوفاء بمتطلبات تقديم الخدمات الصـــادر بها تكليف. والتمس وفد آخر مزيدا من المعلومات عن الاجتماعات المعقودة بالطريقة المختلطة ومدى أهميتها بالنســـبة إلى عمل اللجنة من حيث تيســيرها الشــمولية بغية تمكين أكبر عدد ممكن من الدول الأعضــاء ومن الجهات الفاعلة البرنامجية من المشاركة.

505 - وقال أحد الوفود إن بلده على استعداد للتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن المســـائل التي تهمها وتهم بلد الوفد. وأشـــار الوفد نفســـه إلى ما قالته الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لآســـيا والمحيط الهادئ بشـــأن التعاون بين هذه الأخيرة وبين اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آسيا في معالجة مشكلة العواصف الرملية والترابية في المنطقة وطلب مزيدا من المعلومات عن مدى أهمية الأنشطة ذات الصلة، التي تعتبر حيويةً لبلدان المنطقة، بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

506 - وفي سياق تبادل أفضل الممارسات مع اللجان الإقليمية الأخرى، رأى أحد الوفود أنه سيكون من المفيد للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تطوّر قدرة للعمل كمركز فكر. وفي هذا الصدد، لاحظ الوفد على ســـبيل المثال أن التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد اســـتفادت كثيرا من ذلك النوع من العمل الذي أنجزته اللجنة الاقتصـــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقال إنه يود أن تعم الفائدة لتشمل غربي آسيا من خلال إنتاج المعارف والتحليلات السياساتية الجادة والتوصيات.

507 - والتُمست معلومات إضافية عن تعاون اللجنة وتنسيقها مع نظام المنسقين المقيمين.

508 - وفيما يتعلق بالفقرة 22-20 الواردة في إطار البرنامج الفرعي 1، تغير المناخ واســـتدامة الموارد الطبيعية، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات المســـتكملة عما انتهت إليه جهود خمس من الدول الأعضـاء عرضـت التزاماتِها المتعلقة بالمياه والمناخ على الجهات المانحة المحتملة والمصـارف الإنمائية المتعددة الأطراف وصـناديق المناخ، وعما إذا كانت مصـادر للتمويل قد حُدّدت أو أُكّدت. وبالإشـارة إلى الفقرة 22-26، أعرب الوفد نفســـه عن ترحيبه بالاقتراح الداعي إلى وضـــع منهجية وأداة لإجراء تقييمات شاملة للنظم الغذائية واستدامتها، مع التركيز على النواتج وعلى الأثر البيئي، وطلب مزيدا من المعلومات عن المدى المحتمل لتطبيقهما وعن الجدول الزمني المتوخى.

509 - وبالإشارة إلى الفقرة 22-59 من البرنامج الفرعي 4، الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، هنأ أحد الوفود الجهاتِ المشاركة في وضع واستخدام مؤشر موحد لأسعار الاستهلاك، وطلب مزيدا من المعلومات عما إذا كان ممكنا الاستفادة من المؤشر على نطاق أوسع، بما في ذلك على الصعيد الدولي.

510 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 6، الحوكمة ومنع نشوب النزاعات، أوضح أحد الوفود أهمية البرنامج الفرعي ورأى أنه، مع مراعاة خصوصيات المنطقة، ينبغي للحوكمة أن تكون مسألة مشتركة بين جميع البرامج الفرعية. وفي هذا الصدد، أُوصِي بأن تتضمن جميع البرامج الفرعية في المستقبل عناصر تتصل بالحوكمة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد فعالية جميع الأنشطة وتأثيرها.

الاستنتاجات والتوصيات

511 - **أثنت لجنة البرنامج والتنسيق على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لما تبذله من جهود لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المنطقة العربية وفقا لولايتها.**

512 - **وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.**

البرنامج 20
حقوق الإنسان

513 - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في 21 أيار/مايو 2024، في البرنامج 20، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.24)). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرةٌ من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

514 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2025 وللعمل الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان).

515 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لمفوضية حقوق الإنسان بوصفها كيان الأمم المتحدة الرائد في مجال حقوق الإنسان، وأشير إلى استمرار تركيزها على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أُعرب عن التقدير لانخراط مفوضية حقوق الإنسان مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في تنفيذ مهمتها، بما يشمل المجتمع المدني، إلى جانب الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والآليات الوطنية وآليات حقوق الإنسان. وشجع وفد آخر مفوضية حقوق الإنسان على مواصلة تنفيذ البرنامج، وتعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والنهوض بالحق في التنمية، وزيادة المعارف بقضايا حقوق الإنسان والتوعية بها وفهمها، ودعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وتوفير الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، ودعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته.

516 - وأُعرب عن الامتنان لمفوضية حقوق الإنسان لالتزامها الثابت بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها في أوقات تتعاظم فيها التحديات. وأعرب الوفد نفسه عن دعمه المستمر لعمل المفوضية، مسلطا الضوء

على أن حقوق الإنسان هي حجر الأساس للسياسة الخارجية لبلده، وهي راسخة بقوة في قانونه الأساسي، وأن انخراطه فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين والفئات المهمَّشة قد اكتسب زخما إضافيا مع الأخذ بسياسة خارجية نسوية. وأشار الوفد إلى أن التزام بلده بحقوق الإنسان شامل، ويغطي جميع حقوق الإنسان العالمية، من الحقوق المدنية والسياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن حقوق الإنسان في أوجه التقاطع مع تغير المناخ إلى التحديات القادمة مع العصر الرقمي، على سبيل المثال لا الحصر. وأشار الوفد أيضا إلى أن بلده يعتقد أن حقوق الإنسان تبدأ في الداخل، ولذلك فقد خضع لفحص الاستعراض الدوري الشامل الرابع بطريقة النقد الذاتي وشرع في تنفيذ التوصيات الـ 283 التي أيدها بلده.

517 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان تواجه تحديات خطيرة في جميع أنحاء العالم وأعرب عن دعمه لمفوضية حقوق الإنسان، باعتبارها عنصر حقوق الإنسان في الأمانة العامة للأمم المتحدة، لمواصلة حوارها وتعاونها مع الدول الأعضاء، وتقدير المعلومات الموثوقة التي تقدِّمها الحكومات، والعمل بموضوعية ونزاهة وليس بشكل انتقائي وفقا لولايتها، ورفض تسييس حقوق الإنسان وازدواجية المعايير. وأشار الوفد نفسه إلى التزام بلده بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والمشاركة بصورة فاعلة في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، وتشجيع الحوار البناء والتعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان بين جميع الأطراف، وذلك من أجل صون حقوق الإنسان من خلال الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التنمية، والنهوض بحقوق الإنسان من خلال التعاون. وأبرز الوفد كذلك أن بلده ما فتئ يدعو إلى ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية واتباع مفهوم وضع الإنسان أولا كنهج متمحور حول الإنسان. وأشار الوفد إلى أن القرارات المعتمدة التي قدَّمها بلده تشمل القرارات بشأن إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان، والأثر السلبي لتركات الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة أوجه عدم المساواة، وحث مفوضية حقوق الإنسان على اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة تنفيذ هذه القرارات تنفيذا فعالا.

518 - وأُعرب عن التأييد لولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 141/48، وأشار أحد الوفود إلى أن بلده يدرك الطابع الشامل لعمل المفوضية، مذكرا بأن مفوضية حقوق الإنسان هي وحدة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وليست وكالة أو برنامجا منفصلا. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لا يمكنه الموافقة على استخدام مصطلحات ومفاهيم غير محددة لم يتم الاتفاق عليها على المستوى الحكومي الدولي. وأشار الوفد إلى محاولات مفوضية حقوق الإنسان لتجاوز ولايتها وذكر تقديم المساعدة إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان مثالا على ذلك. وفي هذا الصدد، أكد الوفد مجددا أن دور الأمانة العامة، ولا سيما مفوضية حقوق الإنسان، يتمثل في تقديم الخدمات التقنية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وأن مفوضية حقوق الإنسان لا تملك سلطة تحسين أساليب عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو تزويدها بدعم الخبراء.

519 - وسُلِّط الضوء على أن عمل مفوضية حقوق الإنسان ينبع مباشرة من قرارات تحديد الولايات، بما في ذلك القرار 141/48 المنشئ لمفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان وقرارات الجمعية العامة الواردة في إطار الفقرة 24-11 في فرع "الولايات التشريعية" من الخطة البرنامجية المقترحة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن عمل مفوضية حقوق الإنسان يستند إلى حد كبير إلى المبادرات المعتمدة من خلال العملية الحكومية الدولية.

520 - وأُعرب عن رأي مفاده أن أنشـــطة مجلس حقوق الإنســـان والقرارات والاجتماعات العديدة وغيرها من المناســـبات ينبغي ألا ينظر إليها على أنها ضـــعف في المنظومة، بل بالأحرى على أنها تعكس نجاح الدول في تعزيز قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان.

521 - وكرر أحد الوفود تأكيد التزام بلده تجاه مفوضية حقوق الإنسان وأعرب عن عزمه على أن يواصل العمل بالتعاون مع المنظمة والدول الأعضاء على السواء لضمان إعمال حقوق الإنسان للجميع. وشدَّد الوفد على الدور الهام الذي تضطلع به مفوضية حقوق الإنسان بوصفها الهيئة التي تركز على حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن تقديره لاستمرار التركيز على التصدي لأكثر تحديات حقوق الإنسان إشكاليةً في جميع أنحاء العالم. وأبرز الوفد نفسه أن جدول الأعمال المتمثل في تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إلى جانب صون السلام والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، يُعدُّ أساسيا بشكل صريح في صلب عمل الأمم المتحدة ومسؤولياتها الأساسية.

522 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة متجذر في الحريات الاقتصادية والسياسية وإعمال المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وشدَّد الوفد على أن الدول اجتمعت في كانون الأول/ديســـمبر 2023 لإعادة تأكيد دعمها للإعلان العالمي لحقوق الإنســـان وأعرب عن رأي مفاده أن من واجبها حمايته.

523 - وشـــدَّد أحد الوفود على أنه يؤيد التنمية الدولية والعمل الذي تقوم به المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها مفوضية حقوق الإنسان، دعما للتنمية، ولكنه لا يعترف بالحق في التنمية. وشجع الوفد جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن مستوى تنميتها، على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، على النحو المحدد في الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والســـياســـية، من بين صـــكوك أخرى. وفي هذا الصـــدد، قال الوفد إنه لا يقبل بأن الإعمال الكامل لأي حق يتطلب تحويلات الموارد أو الإعفاء من الديون، أو بأن الافتقار إلى التنمية هو عذر مشـــروع لعدم تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المحددة والمتفق عليها عالميا، بما فيها الالتزامات الواردة في الإعلان العالمي والعهد الدولي. وأشـــار وفد آخر إلى أن جدول أعمال التنمية وجدول أعمال حقوق الإنســـان مترابطان ترابطا وثيقا، وأنه لا يمكن الحديث عن التنمية دون اتباع نهج متعدد الأبعاد يركز على حقوق الإنســـان. وفي هذا الصـــدد، أعرب الوفد نفســه عن رأي مفاده أن درجة التنمية النسبية للدول لا يمكن استخدامها كأداة لتعزيز انتهاكات حقوق الإنســان وأن من واجب الدول، بغض النظر عن نظمها الســياســية والاقتصــادية والثقافية، أن تعزز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحميها. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية والحقوق المدنية والسياسية يعزز بعضـها بعضـا وتتسم بنفس القدر من الأهمية. ودعا الوفد نفســه مفوضــية حقوق الإنســان إلى مراعاة جميع أنواع حقوق الإنســان، وإلى زيادة الاســتثمار في الحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية بشــكل كلي، وإلى الاضــطلاع بمزيد من العمل الموضـــوعي في تعميم مراعاة الحق في التنمية، ولا ســـيما في البلدان النامية، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصــادية المســتدامة، وإلى تقديم المســاعدة التقنية في مجال حقوق الإنســان بشــكل فعال وفقا لاحتياجات البلدان المعنية وأولوياتها.

524 - وقال أحد الوفود إن بلده يُعلِّق أهمية قصوى على الأداء الفعال لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنســان وحمايتها، فضــلا عن منع أخطر الانتهاكات، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه الحقوق ضرورية لصـون السـلام والأمن وضـمان تحقيق نتائج سلمية وعادلة في جميع أنحاء العالم. ولاحظ الوفد أن

عددا متزايدا من الناس يلجأون إلى الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان كملاذ أخير مما يفرض ضغطا إضافيا على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعلى عمل مفوضية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن توفير التمويل الكافي لمفوضية حقوق الإنسان يؤدي دورا أساسيا إذا ما أريد للمفوضية الوفاء بولاياتها الأساسية. وأشير مع التقدير إلى تحسن التعاون البرنامجي مع الدول الأعضاء وشركاء آخرين، وتقديم مفوضية حقوق الإنسان المساعدة التقنية والخبرة الفنية إلى الدول في سياق الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان. وذكر الوفد أن بلده يتمسك بموقف مبدئي بشأن الطابع المترابط والمتعاضد للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسيواصل الدعوة إلى تعزيز عنصر حقوق الإنسان في البعثات الإنسانية.

525 - وسُلِّط الضوء على وجوب التزام الدول الأعضاء إجرائيا وأخلاقيا باحترام قرارات العملية الحكومية الدولية في مجلس حقوق الإنسان، وبعدم السعي إلى استخدام الآليات البرنامجية أو المتعلقة بالميزانية التقنية لتجاوز هذه القرارات، بما فيها القرارات المتفق عليها بالتصويت، أو عندما تتعلق بمواضيع تتسم بحساسيتها لبعض الوفود. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى أن بلده لم يرفض دعم تمويل أي ولايات صوَّت ضد القرار بشأنها. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه لا ينبغي استخدام لجنة البرنامج والتنسيق لحسم جدال حول المصطلحات أو مفاهيم حقوق الإنسان، وأن مجلس حقوق الإنسان هو منتدى السياسات المناسب لإجراء هذه المناقشات.

526 - وجرى التسليم بالجهود التي تبذلها المفوضية والموجهة نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان تمتع جميع الأشخاص بها وإعمالها إعمالا تاما بجميع الأشكال من خلال المساعدة التقنية، وتقديم الدعم إلى هيئات وآليات نظم حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، إنشاء وجود لها في مختلف البلدان. وأشار الوفد إلى أن بلده، بما أنه شارك مشاركة فاعلة في إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام 2006، وانتخب عضوا في المجلس ثلاث مرات، كان أحدثها عهدا في الفترة 2019-2021، قد تمكن من أن يشهد بشكل مباشر على ما تقوم به مفوضية حقوق الإنسان من عمل وما تبذله من جهود. وأشار الوفد إلى أن حقوق الإنسان كانت دائما عنصرا حيويا في السياسة الخارجية لبلده الذي يشارك في المناقشات الدولية فيما يتعلق باحترام حقوق الأقليات، والدفاع عن حالة أضعف السكان، وفيما يتعلق بضعف حقوق الإنسان في أي حالة بعينها. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن بلده بذل جهودا محلية مكثفة فيما يتعلق بالتكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي، وأحرز تقدما في مكافحة التمييز ضد أضعف الفئات، وإدماج جميع الأشخاص على نطاق أوسع، واعتماد سياسة تعليمية وغيرها من السياسات من أجل تحقيق الشمولية لتعزيز المساواة في التعلم والعمالة ولتقليص عدم المساواة في تلك المجالات، وفي تعزيز المؤسسات والهيئات الدولية. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن بلده عمل على تعديل الإطار القانوني للقضاء على أي مواقف تمييزية.

527 - وشُجِّعت المفوضية على مواصلة تحقيق رؤيتها لعام 2025 فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة والمنظور الجنساني في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن البرنامج المقترح يتبع بالفعل نهجا شاملا لقطاعات متعددة ونتائج مقترحة في هذا الصدد.

528 - وأكد أحد الوفود مجددا التزام بلده بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وشدَّد على الدور الحاسم الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان في زيادة الوعي على الصعيد الدولي بالطابع البالغ الأهمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وجرى التشديد أيضا على أهمية العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي، برعاية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الحق

في الحياة يتصدر حقوق الإنسان والحريات. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن الشعوب في جميع أنحاء العالم تواجه انتهاكات يومية لحقوق الإنسان الواجبة لها، بما في ذلك الحق في الحياة، وأبرز أن الشعب الفلسطيني في غزة وسائر الأراضي المحتلة هو في مقدمة هذه الشعوب.

529 - وقال أحد الوفود إن بلده يدافع بحزم عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بوصفها حجر الزاوية في سياسته الخارجية ويعترف بها كأساس لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة. وأعرب عن رأي مفاده أن العالم يواجه تحديات كبيرة في مجال حقوق الإنسان وأن الفقر والتمييز والنزاع المسلح والآثار الضارة لتغير المناخ لا تزال تقوض الكرامة المتأصلة في جميع البشر. وفي هذا الصدد، أكد الوفد مجددا الحاجة الماسة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص دون تمييز من أي نوع، مع إعطاء الأولوية لأضعف الفئات، مثل الفتيات والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن مجتمع الميم الموسَّع، وأيضا إلى حماية البيئة، وكل ذلك ينبغي أن يسترشد بمبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم التجزئة وعدم الانتقائية.

530 - وطُرح سؤال عن خطة الإدارة الجديدة لمفوضية حقوق الإنسان وعن كيفية ارتباطها بالخطة البرنامجية المقترحة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي لمفوضية حقوق الإنسان أن تتبنى التنوع وأن تستعين بالمواهب من طائفة واسعة من المصادر، قائلا إنه يتطلع إلى زيادة الشفافية في إدارة المفوضية، وفي معالجة اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي لموظفي المفوضية، ولا سيما كبار المسؤولين.

531 - وأعرب أحد الوفود عن استعداد بلده للعمل مع مفوضية حقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى مكافحة التمييز على جميع الأسس، والنهوض بحقوق الطفل والمرأة، وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، وتلبية احتياجات الضعفاء إلى الحماية، والتصدي للحالات التي تثير القلق دوليا، على النحو الذي حدده مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأعرب عن التأييد لاستمرار مفوضية حقوق الإنسان في العمل مع الدول الأعضاء وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

532 - وأعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها المفوض السامي، ولا سيما العمل الرامي إلى ضمان التمتع بحقوق الإنسان ضمانا كاملا في سياق دولي يتسم بتزايد النزاعات المسلحة. وأعرب الوفد عن تقديره للخطة البرنامجية المقترحة التي لا تزال تكفل أهمية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. وأعرب الوفد نفسه عن تأييد بلده لجميع التدابير الرامية إلى تيسير جهود مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية ومفوضية حقوق الإنسان.

533 - وأبرز أحد الوفود أن مجلس حقوق الإنسان يرأسه حاليا بلده الذي كان أيضا عضوا فاعلا في هذا الجهاز الهام جدا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما يشمل الجوانب المتعلقة بالمنظور الجنساني والذكاء الاصطناعي والتعليم. وأُشيد بالدعم الذي يقدمه الأمين العام لعمل المجلس، مؤسسيا وتنظيميا على السواء، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشار الوفد إلى مبادرات بلده المثمنة تثمينا عاليا ودوره الفاعل على الصعيد الدولي، مما يعكس التفاني الراسخ للبلد في مجال حقوق الإنسان.

534 - وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية المقترحة، أشاد أحد الوفود بالاستراتيجية العامة لمفوضية حقوق الإنسان، ورحب بتقييم إنجازات المفوضية في ضوء إنجازاتها المستهدفة السابقة كنموذج لأهدافها في السنة المقبلة.

535 - وفيما يتعلق بالفقرة 24-4 التي ذكر فيها أن مفوضية حقوق الإنسان ستقدم الدعم إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها، طلب أحد الوفود مزيدا من التوضيح بشأن ما حدث في الحالات التي ارتكبت فيها انتهاكات حقوق الإنسان أو ارتكبتها الدول نفسها، وبشأن الجهة المسؤولة عن تقديم هذه الطلبات للتدخل من جانب المفوضية، وكيفية معالجة هذه الحالات.

536 - وفيما يتعلق بتلبية احتياجات ضحايا التعذيب والرق في مجال إعادة التأهيل على نحو ما نوقش في الفقرة 24-6، ذكر أحد الوفود، استنادا إلى تجربة بلده، أن من المهم التشجيع على تقديم مزيد من الدعم وتنفيذ البرامج التي تعالج بفعالية احتياجات ضحايا الحرب والرق في مجال إعادة التأهيل. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أنه في غياب الدعم الكافي، لا سيما بعد تدخلات الأمم المتحدة في مناطق الأزمات، لا يمكن تحقيق السلام المستدام عندما يظل الضحايا يعانون من صدمات نفسية. وأبرز الوفد أنه بعد أكثر من عقدين من السلام، لا يزال بلده يواجه الآثار السلبية لضحايا الحرب المصابين بصدمات نفسية الذين لم يخضعوا لعمليات إعادة التأهيل الفعلية، وشدد على أن إسكات البنادق في مناطق النزاع أمر ممكن، ولكن التعامل مع الآثار القبيحة الأخرى التي تخلفها الأزمة على السكان من الضحايا أمر ضروري للحفاظ على سلام دائم.

537 - وأشار أحد الوفود إلى أن محور التركيز بشكل خاص لانخراط بلده في جميع أنحاء العالم يتناول المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لأن المجتمعات الخارجة من النزاعات تحتاج إلى المساءلة والمصالحة للشروع في بناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار. وفي هذا الصدد، شدَّد الوفد على أن بلده يعمل مع مفوضية حقوق الإنسان لتسريع الآليات، بدءا من وقت اعتماد ولاية جمع الأدلة إلى اللحظة التي يبدأ فيها جمع الأدلة الفعلي. ولاحظ الوفد نفسه أن جمع الأدلة يستغرق بانتظام عدة أشهر، وهو وقت كاف لاختفاء الشهود والأدلة، ولاحظ مع التقدير أن مفوضية حقوق الإنسان قدمت مذكرة مفاهيمية لمواجهة هذا التحدي.

538 - ورحب أحد الوفود بالبرنامج الفرعي 1 (أ) تعميم مراعاة حقوق الإنسان؛ والبرنامج الفرعي 1 (ب) الحق في التنمية؛ والبرنامج الفرعي 1 (ج) البحث والتحليل، لتعزيز المعرفة والوعي بحقوق الإنسان.

539 - وسُلِط الضوء على الدور الاستشاري الذي تضطلع به المفوضية ودعمها لمجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وغيرها من الهيئات المعيارية التي أنشئت بموجب المعاهدات لتعزيز الحوار وتقديم التقارير مع البلدان.

540 - وبالإشارة إلى البرنامج الفرعي 1 (أ)، تعميم مراعاة حقوق الإنسان، أعرب عن تأييد قوي للعنصر المتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان ونتائجه المقررة كوسيلة لضمان إدماج فهم حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها في عمل الأمم المتحدة الأوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، التمس الحصول على مزيد من المعلومات عن الطريقة التي ستكفل بها مفوضية حقوق الإنسان تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نحو أكمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وعن الفوائد التي تتوقعها المفوضية من تعميم هذه المراعاة في عام 2025. وسأل وفد آخر، مشيرا إلى الفقرة 24-21، عن ماهية "التعميم الواسع النطاق لمجموعة أدوات". والتمس الوفد نفسه، مشيرا إلى الفقرة 24-25، الحصول على مزيد من المعلومات عن الدعم الذي تقدمه المفوضية إلى الدول في عمليات الميزنة الخاصة بها. وأكد وفد آخر مجددا ترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها، قائلا إن أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم يقوم على إعلاء جميع حقوق الإنسان،

ومن ثم يجب صـــون هذه الحقوق بطريقة منصـــفة ومتكافئة. وأعرب الوفد نفســـه عن رأي مفاده أن التقيد بالمبادئ الأســـاســـية المتمثلة في الحياد والموضـــوعية وعدم الانتقائية أمر بالغ الأهمية. وأعرب الوفد عن التقدير للتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان، ولا ســـيما فيما يتعلق بإعمال الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وشـدد على الصـلة بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السـلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسـان. وأعرب الوفد نفسـه عن التقدير لاعتزام المفوضـية العمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال المشـــاركة في المنتديات المشـــتركة بين الوكالات والتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأعرب الوفد عن تأييده لتركيز البرنامج على الحق في التنمية، وشـدد على الحاجة إلى التعجيل بتفعيل هذا الحق غير القابل للتصـرف لجميع الشـعوب، ورحب أيضـا بإدماج إدماج منظور الإعاقة في عمل المفوضية.

541 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ب)، الحق في التنمية، أشار أحد الوفود إلى النتيجة 3، سياسات وممارسات مكافحة الفساد الرامية إلى معالجة الأثر السلبي للفساد على التمتع بحقوق الإنسان، وأعرب عن رأي مفاده أن الأثر الضار للفساد على المجتمعات والشعوب غالبا ما يستهان به، واستفسر، في هذا الصدد، عن الخطط الأخرى التي وضعتها مفوضية حقوق الإنسان للتنسيق مع الكيانات الأخرى ذات الصلة مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لوضع سياسات وممارسات من هذا القبيل ولتقديم الدعم إلى الدول في هذا الصـــدد. وبالإشـــارة إلى الفقرتين 24-34 و 35-24 والشـــكل الأول من الباب 24، رحب أحد الوفود بالنتيجة الإيجابية المتمثلة في تجاوز الهدف المقرر للفريق العامل المعني بالحق في التنمية وآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية من عام 2023، ولكنه أشار إلى أن الهدف المقرر قد خضـــع بدرجة كبيرة للتعديل من خلال تخفيضـــه لعام 2025 وطلب تفســـيرا للأثر المحتمل للاضطرار إلى خفض عدد المشاركين. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عما إذا كان يمكن استخدام الدروس المستفادة من السنوات السابقة.

542 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1 (ج)، البحث والتحليل، شدَّد أحد الوفود على أهمية إتاحة الفرصة للمدافعين عن حقوق الإنسان للسكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي للتعريف بجهودهم. وأشار وفد آخر إلى الفقرة 24-43 (هـ)، تحت فرع "الاســـتراتيجية"، وأعرب عن قلقه إزاء الجهود المبذولة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، بالنظر إلى موقف بلده الثابت والمعروف بشـــأن هذه المســـألة. وطلب وفد آخر، في معرض الإشارة إلى الفقرة 24-51، توضيحا لولاية البرنامج التدريبي للمدافعين عن حقوق الإنسان. وأبرز وفد آخر الأهمية المعاصـــرة المعززة للبحث والتحليل في مجالات مثل القضـــاء على جميع أشـــكال التمييز والعنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومكافحة التعصب والقوالب النمطية السلبية والوصم والتحريض على العنف والعنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد.

543 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم هيئات معاهدات حقوق الإنسان، سأل أحد الوفود عن سبب كون الهدف لعام 2026 أقل من الهدف لعام 2024 في الشكل السادس من الباب 24. وأشار الوفد نفسه إلى قواعد البيانات والمواد الرقمية الموضوعية التي تشكل جزءا من الجدول 24-14 واستفسر عن البيانات المحددة التي ستجمعها مفوضية حقوق الإنسان وعما إذا كان هذا الجمع للبيانات سيتجاوز ولايات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وسيحترم السيادة القضائية للدول المعنية، وسيقتصر على البيانات العامة داخل منظومة الأمم المتحدة. وأكد وفد آخر مجددا دعم بلده الثابت للآليات المتحالفة مع مجلس حقوق الإنسان والتزامه الراسخ بها من أجل المشاركة الفاعلة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ونهجه البناء إزاء البلاغات

وتقاريره الدورية المقدمة إلى هيئات المعاهدات. وأعرب هذا الوفد عن رأي مفاده أن آليات حقوق الإنسان تسفر عن أفضل النتائج عند الحفاظ على أعلى معايير الموضوعية والشفافية والمهنية التي تظل أساس الثقة والاحترام المتبادل والاطمئنان بين الدول ومفوضية حقوق الإنسان في تنفيذ ولاياتها. وشدَّد الوفد نفسه على أنه ينبغي لجميع الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن تتقيَّد بمدونة قواعد السلوك، ولا سيما في حالات البلاغات العامة التي تصدرها. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره لقيام العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالإعراب مرارا وتكرارا عن دواعي قلقهم بشأن الحالة المزرية لحقوق الإنسان في غزة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

544 - وفي سياق البرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، أُعرب عن التقدير للجهود المبذولة للحفاظ على إمكانية الحصول على الدعم في مجال السياسات من المفوضية والإعلان عنها. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذه الاعتمادات ضرورية للنهوض بالحماية الفعالة لجميع حقوق الإنسان من خلال تعزيز بناء القدرات. ولاحظ وفد آخر، بالإشارة إلى الفقرة 24-75 والشكل الثامن من الباب 24، إحراز تقدم مستمر في عدد الدول الأعضاء التي اتخذت إجراءات لتعزيز التشريعات والسياسات التي تدمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسأل الوفد نفسه عن سبب كون الهدف المقرر لعام 2025 هو 93 دولة عضوا في حين أن النتيجة الفعلية لعام 2021 هي 62 دولة، وما إذا كان هذا الهدف المقرر يعني أن حوالي نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا يسعى إلى تحسين سياساته أو تشريعاته بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، تساءل الوفد عن إمكانية اتخاذ مفوضية حقوق الإنسان إجراءات لتحسين هذه الحالة. وطلب وفد آخر، مشيرا إلى فئة "المنجزات المستهدفة الفنية" في الجدول 24-16، الحصول على مزيد من التوضيح بشأن الدعم التقني والخدمات الفنية المقدمة إلى عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام، بما في ذلك إعداد مدخلات بشأن حالة حقوق الإنسان وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن. وأعرب وفد آخر عن تأييده لولاية مفوضية حقوق الإنسان في مجال المساعدة التقنية التي لا تزال واحدة من أكثر الوسائل المفضلة لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأعرب الوفد نفسه عن رأي مفاده أن ولاية المساعدة التقنية ينبغي أن تُقدم بموافقة الدولة المعنية، حيث ثبت أن هذه المساعدة تكون أكثر ملاءمةً عندما تُكمِّل الأولويات الوطنية للدول في مجال حقوق الإنسان والتنمية، وشدَّد على ضرورة تعزيز أوجه التآزر تلك. ورحب وفد آخر بالخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية فيما يتعلق بحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيز التمتع بها على نحو فعال والحد من أوجه عدم المساواة.

545 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية يظل وسيلة حاسمة لتعزيز بناء القدرات بواسطتها وبالتالي الحد من أوجه عدم المساواة، مما يسهم في نهاية المطاف في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشيد بالجهود التي تبذلها المفوضية لاستكشاف سبل تعاون مع الدول الأعضاء، بما في ذلك في مجال بناء القدرات وحقوق الإنسان، في مختلف البلدان.

546 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، دعم مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته، أُعرب عن التقدير للدعم المتواصل المقدم إلى المجلس وهيئاته الفرعية. وأشار وفد آخر إلى الصعوبات الإدارية والمالية التي تواجهها مفوضية حقوق الإنسان في الاضطلاع بولايتها، وأعرب عن أسفه لأن المفوضية اضطرت إلى تأجيل بعض الأنشطة الهامة الصادر بها تكليف بسبب أزمة السيولة. وشدَّد الوفد نفسه على

ضرورة أن تسدِّد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اشتراكاتها السنوية في الوقت المناسب، وشدد أيضا على ضرورة التمثيل الجغرافي العادل.

547 - وعلى الرغم من أن المسائل المتصلة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، أعربت الوفود عن آراء بشأن موارد مفوضية حقوق الإنسان.

استنتاجات وتوصيات

548 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 20، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 21
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة اللاجئين

549 - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة، المعقودة في 14 أيار/مايو 2024، في البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة ومساعدة اللاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.25)). وكان معروضا على اللجنة أيضا مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية (E/AC.51/2024/6).

المناقشة

550 - أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأبدت تأييدها لولايتها المتمثلة في توفير المساعدة الإنسانية والحماية الدولية للنازحين قسرا والتوصل إلى حلول دائمة. وأقر عدد من الوفود بالدور الحيوي الذي تضطلع به المفوضية بوصفها الوكالة الدولية الرئيسية لحماية تلك الفئات من الأشخاص، ولا سيما في سياق تزايد عدد الأشخاص الذين يُجبرون على مغادرة ديارهم في جميع أنحاء العالم. وتم التسليم بأن حالة اللاجئين في العالم لا تزال قاتمة أمام النزاعات الإقليمية، والتراجع الاقتصادي، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والعديد من العوامل الأخرى.

551 - ولاحظ أحد الوفود أنه في ظل تقديرات وجود أكثر من 130 مليون نازح في جميع أنحاء العالم، هناك ضغط كبير على منظومة العمل الإنساني، وأنه بينما تستمر الاحتياجات الإنسانية في الزيادة، تواجه منظومة العمل الإنساني قيودا مالية كبيرة. وأُعرب عن رأي مفاده أن أثر هذه الديناميات لا يشعر به السكان المتضررون والمجتمعات المضيفة لهم فحسب، بل تشعر به أيضا المفوضية والوكالات الأخرى. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أهمية أوجه التعاون والكفاءة المشتركة بين الوكالات، التي تكتسي أهمية حيوية بصفة خاصة في أوقات القيود المالية. ولوحظ أنه على الرغم من أن الكفاءة كانت مسألة رئيسية في خطة السياسات الإنسانية على مدى عقد من الزمن، فقد اكتسبت أهمية إضافية في ظل تزايد الاحتياجات الإنسانية مع انخفاض الموارد. ورأى الوفد كذلك أن الكفاءة تتطلب التركيز على الولاية، والاعتماد على المزايا النسبية، وتحسين تنسيق تقسيم العمل بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظومة العمل الإنساني ككل.

552 - ورحبت بعض الوفود بالعرض الشامل في الخطة البرنامجية. ولاحظ أحد الوفود أنه على الرغم من أن عنوان البرنامج يتضمن إشارة إلى المساعدة المقدمة إلى اللاجئين، فإن الهدف لا يتضمن مثل هذه الإشارة، وأُعرب عن رأي مفاده أن مسألة المساعدة لم يتم التشديد عليها بما فيه الكفاية في الخطة البرنامجية المقترحة.

553 - وبينما رحب أحد الوفود بالإشارة الواردة في البرنامج إلى دور الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في التوصل إلى حلول مستدامة للمتضررين، أعرب وفد آخر عن تحفظاته بشأن هذا الاتفاق، مشيرا إلى أنه غير ملزم قانونا. وذكر الوفد أنه ينبغي تنسيق تنفيذه ومواءمته مع قواعد البلد المضيف وأنظمته.

554 - ورحبت عدة وفود بالمنتدى العالمي للاجئين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2023، وأعربت عن تقديرها للعدد الكبير من التعهدات المعلنة لدعم عمل المفوضية. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى أنه يتطلع إلى العمل عن كثب مع المفوضية والدول الأعضاء الزميلة ومع اللاجئين أنفسهم للحفاظ على الزخم الذي ولده المنتدى في عام 2023. والتزم الوفد بالمساعدة في الدفع قدما بتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وأعربت الوفود عن أنه على الرغم من أن التقدم المحرز جدير بالثناء، فإنها تشعر بالقلق إزاء الاتجاه الناشئ المتمثل في حالات النزوح الجديدة التي تفوق وتيرتها الحلول الدائمة، وإزاء الطابع المتزايد لنزوح اللاجئين.

555 - ولوحظ أنه بالإضافة إلى الحفاظ على التقدم المحرز من خلال عملية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، يلزم اتباع نُهج أطول أجلا لمعالجة المشهد المليء بالتحديات، ولا سيما من خلال إعطاء الأولوية لإقامة شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة الإنمائية لتعزيز بناء القدرات والشمول. وأُعرب عن رأي مفاده أن الأنشطة القائمة على التنمية، ولا سيما التعليم، أساسية في إرساء أسس الحلول لدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

556 - ورأى أحد الوفود أن المفوضية هي المنظمة الدولية الرئيسية المسؤولة عن معالجة قضايا الهجرة القسرية، وأعرب عن اقتناعه بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا تنسيقيا مركزيا في استخدام آليات التعاون المتعدد الأطراف لحل أزمات الهجرة الواسعة النطاق. وأشارت عدة وفود إلى أن النهج المتبعة للتغلب على تحديات الهجرة ينبغي أن تمتثل للمبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وأن التدابير المتخذة ينبغي ألا تنتهك سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ولاحظ وفد آخر مع التقدير الجهود التي بذلتها المفوضية خلال العام الماضي لتعزيز التنسيق الدولي في مجال حماية اللاجئين وجهود الاستجابة لحالات الطوارئ، وأشار في الوقت نفسه إلى أن حماية اللاجئين ينبغي أن تتقيد بمبدأ الحياد. وجرى التشديد أيضا على ضرورة أن تركز المفوضية على الأسباب الجذرية للنزوح.

557 - وأشار أحد الوفود إلى أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تستضيف حوالي 90 في المائة من اللاجئين والنازحين، وأعرب عن رأي مفاده أن جهودها ينبغي أن تقابل بدعم مستدام يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء مفهوم التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وشددت عدة وفود على أهمية التقاسم العادل للأعباء والمسؤوليات، ورأت أنه على الرغم من ذكر ذلك في الخطة البرنامجية، فإنه كان ينبغي أن يتجسد بشكل أوسع كأولوية قصوى بالنسبة للمفوضية.

558 - وأشارت عدة وفود إلى أن بلدانها تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين وتقدم الدعم للاجئين، بما في ذلك توفير فرص العمل والإسكان وبرامج الصحة والتعليم. وفي هذا السياق، أشارت الوفود مع التقدير

إلى الدعم الذي تقدمه المفوضية في تلبية احتياجات اللاجئين، ولاحظت أيضا في الوقت ذاته أن النداءات من أجل الحصول على مساعدة مالية دولية لم تُلبَّ بشكل كامل.

559 - وأُعرب عن رأي مفاده أن التقاسم المنصف للأعباء والمسؤوليات وتهيئة بيئة عالمية عامة تفضي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزوح وتحقيق حلول دائمة للاجئين أمران في غاية الأهمية. وأشير إلى أن الجمعية العامة أصدرت تكليفا، في قرارها 151/73، بقياس الأثر الناجم عن استضافة اللاجئين وحمايتهم ومدهم بالمساعدة. ورأى أحد الوفود أن الطريق إلى معالجة الشاغل الذي طال أمده لدى البلدان المضيفة للاجئين لا يزال غير كاف، وشدد على ضرورة أن يكون الأثر الناجم عن استضافة اللاجئين وحمايتهم ومدهم بالمساعدة جزءا لا يتجزأ من جهود الدعوة التي تبذلها المفوضية مع الجهات المانحة والشركاء.

560 - ورأى أحد الوفود أن العودة الطوعية والعودة إلى الوطن يشكلان الحل المفضل، وأن الحلول الدائمة ضرورية لتهيئة الظروف المواتية للعودة. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمفوضية أن تعزز جهودها في مجال الدعوة لتشجيع الدول القادرة على توسيع نطاق فرص إعادة التوطين المتاحة للاجئين على أن تفعل ذلك، مع ضمان أن تكون برامج إعادة التوطين مسؤولية دولية وألا تقدم على حساب مسارات الهجرة النظامية لمواطني البلدان المضيفة للاجئين.

561 - وشددت عدة وفود على أهمية إيجاد حلول دائمة للسكان النازحين. وأشير في هذا الصدد إلى الزيادة في أنشطة وعمليات إعادة التوطين وأُعرب عن الترحيب بها، بما في ذلك توفير السكن والعمالة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية، مما يتطلب مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وشدد أحد الوفود على أهمية مشاركة المفوضية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الإنمائيين في تعزيز الحلول الدائمة في السياق الأوسع للخطة الإنمائية. ودعت عدة وفود إلى زيادة مشاركة المفوضية مع المانحين الدوليين لسد الثغرات التمويلية في التصدي للأزمات الإنسانية.

562 - ورئي أن من المهم إجراء دراسة عن الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على جهود الحماية والمساعدة وأنها ستساعد على تحديد بعض الأسباب الجذرية ومعالجتها.

563 - وفي إطار الاستراتيجية والعوامل الخارجية، وفيما يتعلق بالفقرة 25-3، لاحظ أحد الوفود أن الاستراتيجية لا تتضمن إشارة إلى إعادة التوطين والعودة الطوعية للاجئين، وهما عاملان لاحظ الوفد أنهما على نفس القدر من الأهمية للحلول الدائمة.

564 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-3 (د)، أشارت عدة وفود مع التقدير إلى أنشطة المتابعة المتعلقة بالتعهدات المعلنة في المنتدى العالمي للاجئين في عام 2023، وأعربت عن رأي مفاده أن الدعم المقدم من المفوضية فيما يتعلق بالمساءلة عن التعهدات ورصدها مهم لضمان أن تؤدي هذه الالتزامات إلى إحداث أثر ملموس وأن تعزز تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

565 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-5 (أ)، رحب أحد الوفود بالحصول على مزيد من المعلومات عن القول بأنه من المتوقع أن يسفر العمل عن إحراز تقدم كبير في الاستجابة لحالات اللاجئين من خلال تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافا ويمكن التنبؤ به.

566 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-8 المتعلقة بالتنسيق والاتصال فيما بين الوكالات، أعرب أحد الوفود عن تقديره لإدراج الإشارة إلى الخطة المؤسسية للمفوضية بشأن حلول النزوح الداخلي، ورأى أنها توفر توجيها مفيدا للمشاركة في هذه المسألة في المستقبل. وفي هذا الصدد، طُرح سؤال عما إذا كان يمكن تعزيز الأثر المتوقع لتلك المبادرة بوضع أولويات المفوضية ونواياها فيما يتعلق بالنازحين داخليا ضمن نتائج الاستعراض المستقل الذي أجري مؤخرا بشأن استجابة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للنزوح الداخلي.

567 - وفيما يتعلق بالفقرة 25-9 المتعلقة بإدماج منظور جنساني، أُعرب عن رأي مفاده أن من المهم رؤية التزامات مستمرة بتعزيز الأنشطة المتعلقة بمنع العنف الجنساني والتصدي له. وأعربت الوفود عن تأييدها لالتزام المفوضية بإدراج منظور جنساني وإطار لإدماج منظور الإعاقة للتخفيف من احتياجات الفئات الأكثر ضعفا، ورحبت بعض الوفود بالتقييم المزمع إجراؤه في عام 2025 بشأن الوقاية من العنف الجنساني والتصدي له. وطُلب توضيح حول كيفية تعميم المفوضية لنهج يركز على الضحايا/الناجين في سياق التقييم المخطط له لعام 2025، وطُرح سؤال آخر حول ما إذا كانت المفوضية قد نظرت في كيفية تمكين وتعزيز عملها المهم للمنظمات المحلية التي تقودها النساء واللاجئين، لا سيما في معالجة العنف الجنساني في سياقات النزوح.

568 - ولاحظ وفد آخر الإشارة إلى الدعم النفسي الاجتماعي للناجيات من العنف الجنساني، وطُلب مزيد من التوضيح بشأن نوع خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المقدمة وما إذا كانت خدمات الصحة العقلية جزءا من تلك الخدمات المقدمة للناجيات. وطُلب أيضا توضيح ما إذا كانت خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي تقدم إلى جميع الأشخاص الذين يحظون باهتمام المفوضية أم فيما يتعلق فقط بحالات العنف الجنسي والجنساني.

569 - وفيما يتعلق بأداء البرنامج في عام 2023: زيادة الالتزام بالاستجابة للأزمات الإنسانية، أشار أحد الوفود إلى الزيادة الكبيرة التي شهدها عام 2023 في عدد التعهدات بدعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، من 231 تعهدا في عام 2021 و 58 تعهدا في عام 2022، إلى 725 1 تعهدا في عام 2023. ولوحظ أن مناسبة واحدة في عام 2023، وهي المنتدى العالمي للاجئين، استأثرت بأكثر من 600 1 تعهد جرى الإعلان عنها، وطُلب توضيح ما إذا كانت هذه التعهدات الـ 600 1 هي تعهدات حقيقية. وطُلب أيضا توضيح ما إذا كانت المفوضية قد نظرت فيما إذا كان يمكن عقد المنتدى العالمي للاجئين بصورة أكثر انتظاما، بالنظر إلى النجاح الذي حققه.

570 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 2: تعزيز إدماج النازحين من خلال المدفوعات النقدية الرقمية، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 25-18، وأعرب عن تقديره لتجاوز الأداء المستهدف المقرر لعام 2023 فيما يتعلق بالنسبة المئوية للنازحين الذين يتلقون المساعدة النقدية من خلال حساباتهم المصرفية أو حسابات الأموال المتنقلة الخاصة بهم، ورحب بزيادة الطموح للسنوات القادمة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن المساعدة النقدية عامل تمكين رئيسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين ولإدماجهم الاقتصادي.

571 - وفيما يتعلق بالنتيجة المقررة 3: زيادة معدل تواجد الجهات الشريكة الوطنية والمحلية في خطط الاستجابة للاجئين على الصعيد العالمي، أشار أحد الوفود إلى الفقرة 25-21 وشجع المفوضية على العمل مع طائفة واسعة من الشركاء التنفيذيين المحليين والوطنيين والدوليين. وطُلب توضيح للكيفية التي تعتزم بها المفوضية زيادة عدد المنظمات المجتمعية والمحلية المشاركة في الخطط الإقليمية لإغاثة اللاجئين.

572 - وفيما يتعلق بالمنجزات المستهدفة الواردة في الجدول 25-1، طلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات بشأن الإنجاز المستهدف 20 المتعلق بالمنشورات عن مجموعة من المواضيع المتصلة بالحماية، والمقرر

لعامي 2024 و 2025. وطلب وفد آخر توضيحا بشأن الإنجاز المستهدف 23 المتعلق ببعثات المساعدة الإنسانية التي يضطلع بها فريق كبار الموظفين التنفيذيين التابع للمفوضية، وعلى وجه التحديد بشأن الأسباب التي أدت إلى أن الأرقام تراوحت بين 143 بعثة في عام 2023 و 75 بعثة في عام 2024 و 130 بعثة في عام 2025.

الاستنتاجات والتوصيات

573 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78 في الخطة البرنامجية للبرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 22
اللاجئون الفلسطينيون

574 - نظرت اللجنة، في جلستها الخامسة عشرة، المعقودة في 23 أيار/مايو 2024، في البرنامج 22، اللاجئون الفلسطينيون، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وأداء البرنامج في عام 2023 (A/79/6 (Sect.26)).

المناقشة

575 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) لما تقوم به من عمل دؤوب في إعداد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وتنفيذ الأنشطة المكلَّفة بها وفقاً لقرارات الجمعية العامة 194 (د-3) و 302 (د-4) و 83/74 و 93/75 و 77/76. وسُلّط الضوء على أن الوفود قد صوّتت لصالح تمديد ولاية الأونروا حتى 30 حزيران/يونيه 2026. وأُشيدَ بالعمل الشاق الذي يقوم به موظفو الوكالة وأعربت وفود عدة عن تعازيها لذوي أولئك الذين فقدوا أرواحهم بصورة مأساوية أثناء قيامهم بواجباتهم.

576 - واعترافاً بالدور المهم الذي تضطلع به الوكالة في تقديم المساعدة الإنسانية، ووظيفتها كعامل لتحقيق الاستقرار في المنطقة، شدّد أحد الوفود على أنه لا يمكن لأي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة أن توفر نطاق الخدمات نفسها في مثل هذا السياق العملياتي الصعب. وأُعربَ كذلك عن التقدير للدور الحيوي لبرنامج الوكالة في إحراز تقدُّم في مؤشرات التنمية البشرية وتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين. ومن دواعي الأسف أن عدم إحراز تقدُّم في عملية السلام في الشرق الأوسط يعني أن الأونروا ستواصل، إلى حين التوصل إلى حلّ، توفيرَ الاحتياجات الأساسية لما عدده 5,9 ملايين لاجئ. ومع التسليم بأن لجنة البرنامج والتنسيق ليست الهيئة الرئيسية المعنية باعتبارات الميزانية، ذكر أحد الوفود أنه قد يكون من الحكمة، في ضوء الدور المهم الذي تضطلع به الوكالة في السياق الراهن، النظر في كيفية تعزيز تنفيذ الولاية باتباع نَهْج أكثر انتظاماً في التمويل من مصادر دخل مستدامة. وفي هذا السياق، طُلب توضيحٌ بشأن خطط الطوارئ الموضوعة لأيّ تغييرات تحدث في افتراضات التخطيط مثل عدم كفاية تمويل الأونروا، أو الاعتداءات على موظفيها، أو منشآتها، أو انتهاكات حصانة الأمم المتحدة، أو القيود المفروضة على وصول الإمدادات إلى غزة.

577 - وأُعربَ كذلك عن الدعم لدور الأونروا الذي لا غنى عنه في مساعدة الفلسطينيين في الأرض المحتلة وفي البلدان العربية المجاورة. وأعرب عن التقدير البالغ لإسهام الوكالة في توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف صعبة بل وخطرة في كثير من الأحيان في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان والأردن وسوريا. وأشار أحد الوفود إلى أن تصعيد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في الأشهر الأخيرة مثّل اختباراً حقيقياً للوكالة، التي فقدت 193 موظفا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، جادوا بأرواحهم في سبيل مساعدة الفلسطينيين في معاناتهم في مواجهة عملية عسكرية شعواء. وأشار الوفد أيضا إلى أن الأونروا واجهت حملة سياسية اتُّهمت فيها بدعم حماس، الأمر الذي حدا بعدد من البلدان الغربية إلى سحب التمويل للوكالة وهو إجراء أثّر في لاجئي فلسطين بصورة رئيسية. وأكد فريق خبراء بقيادة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاثرين كولونا امتثال الأونروا لمبدأ الحياد ودورها الرئيسي في تقديم المساعدة للفلسطينيين. وطُلبَ تقديم معلومات محدَّثة بشأن خطة عمل الوكالة بناء على التوصيات التي قدّمها فريق الخبراء، فضلاً عن معلومات عن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها الخطة في تحسين تنفيذ الولاية. ودعا الوفد جميع الجهات المانحة أن تعيد توفير التمويل الكامل للوكالة، ورحب بقرار عدة بلدان أخذ التزامات مالية إضافية على عاتقها، وأدان المحاولات الرامية إلى النيل من سمعة الوكالة بواسطة حملات التضليل الإعلامي. وشدّد الوفد على التزامه المستمر بتقديم تبرعات للوكالة سنويا، بالنظر إلى أن أنشطتها تسهم في تحقيق استقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها. وأشارت الوفود إلى ما قدمته من مساهمات مالية. وكرر أحد الوفود تأكيد دعوته إلى إرساء وقف إطلاق نار طويل الأجل في غزة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2728 (2024) في ظلّ غياب تسوية سياسية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس تطبيق حل "الدولتين" التي أقرّها المجتمع الدولي - بأن تتعايش إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن داخل حدود عام 1967.

578 - واتخذ وفد آخر موقفاً حازماً في دعمه للولاية البالغة الأهمية التي تنهض بها الوكالة والمتمثلة في تقديم المساعدة والحماية المنقذتين لأرواح اللاجئين الفلسطينيين. وسلم الوفد بالتحديات التي تواجهها الأونروا في ظلّ ظروف بالغة الصعوبة. وقد باتت تلك التحديات أكثر صعوبةً أمام الكارثة التي حلت بغزة. وأُعربَ عن الثناء للأونروا لحرصها على مواصلة مساعيها من أجل الوفاء بولاياتها الإنسانية على الرغم من الشدائد الموصوفة في الفقرة 26-3 ووقعها على أنشطتها ومرافقها وبنيتها التحتية. إن حالة عدم اليقين في غزة، إنما تؤكد الحاجة الملحّة إلى الدعم المقدَّم من الدول الأعضاء للوفاء بولاية الأونروا. وكما لوحظ في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، ليس من الممكن إجراء تقدير سليم لنطاق عمل الوكالة وطبيعته في غزة في عام 2025، مع استمرار تدهور الوضع. وعلى المنوال نفسه، فإن الحالة على أرض الواقع تحُول دون أن تقيِّم اللجنة عمل الوكالة على النحو الواجب، بسبب نقص البيانات المتعلقة بمقاييس الأداء (الفقرة 26-4).

579 - وأُقِرّ بإدماج المنظور الجنساني في مبادرات الأونروا بطريقة شاملة. ورُحّب بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مجالات العمليات. وفي إطار البرنامج الفرعي 3، إكمال اللاجئين الفلسطينيين تعليماً أساسياً ذا نوعية جيدة وشاملاً للجميع ومنصفاً، لاحظ وفد بارتياح التركيز على الاعتبارات الجنسانية واعتبارات الإعاقة في تشييد المدارس، على النحو الوارد في النتيجة 3 لعام 2025، وهذا ما يعكس التزامَ الوكالة بمبدأي الشمول والتنوع في خدمة المجتمع الفلسطيني. وأكد الوفد مجدداً استمرار دعمه واعتزامه مواصلة الإسهام في ولاية الأونروا ورفاه الشعب الفلسطيني، وأبلغ اللجنة بأنه سيتولى قريبا منصب نائب

رئيس اللجنة الاستشارية للأونروا كما سيتولى رئاستها في وقت لاحق في عام 2025. وأُعربَ عن رأي مفاده أنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا البرنامج الحيوي بمشاركة نشطة من جميع الوفود، وتقديم الدعم والمشورة التقنيين من أمانة الأونروا وقيادتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجَّعَ الوفد الوفود الأخرى على الاستلهام من النجاحات السابقة ومن كون اللجنة تمكنت من إيجاد أرضية مشتركة بشأن ذلك البرنامج، بغية بث الأمل في نفوس المحتاجين وإمدادهم بالمساعدة، والوفاء بواجب الوفود في دعم أولئك الذين يعتمدون على الأمم المتحدة.

580 - وأعرب وفد آخر عن تأييده لتقديم المعونة في غزة مع العمل عن كثب مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، ومنها برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وكذا المنظمات غير الحكومية. وعند استعراض الخطة المقترحة لعام 2025، تساءل وفد عن سبب خلوّ البرنامج من أي إشارة إلى الحياد. وطُلب تقديم توضيح عن أهمية الحياد، ولا سيما في إطار البرنامج الفرعي 3. وأُشيرَ إلى أنه ينبغي تضمين البرنامج مزيدا من الدعم لمبدأ الحياد في المستقبل.

581 - وبالإشارة إلى البرنامج الفرعي 2، عيش اللاجئين الفلسطينيين حياة ينعمون فيها بالصحة، استفسرَ أحد الوفود عن النتائج المتوقعة من البرنامج الفرعي لعام 2025. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب توضيح فيما إذا كان من الممكن إدماج مسألة الصحة العقلية في عمل البرنامج الفرعي 2.

الاستنتاجات والتوصيات

582 - **كررت اللجنة تأكيد دعمها لولاية الأونروا وأثنت على موظفيها لاضطلاعهم بأعمالها القيّمة في خضم ظروف أمنية وسياسية ومالية صعبة بصورة استثنائية.**

583 - **وأشادت اللجنة بذكرى 193 موظفاً من موظفي الأونروا الذين فقدوا أرواحهم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكررت تأكيد الأهمية القصوى لسلامة العاملين في المجال الإنساني واحترام القانون الدولي الإنساني.**

584 - **وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الأساسي الذي تضطلع به الوكالة، التي أدّت دوراً بالغ الأهمية ومركزياً ولا غنى عنه في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، فضلاً عن خدمات الحماية، وهو ما استفاد منه ما يقرب من 6 ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين في غزة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.**

585 - **وأشارت اللجنة إلى أنه في أعقاب اندلاع النزاع في غزة، والذي كان له أثر كبير على عمليات الوكالة، عُلّقت عمليات الأونروا الاعتيادية في غزة أو عُدّلت لتلبية التدخلات الطارئة وتوفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في غزة.**

586 - **وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعيةُ العامة الأونروا على مواصلة اتباع نهج مرن إزاء نطاق عملياتها وطبيعتها في غزة إلى أن يتسنى استئناف عمليات الوكالة العادية، مع مراعاة الفترات الانتقالية المحتملة.**

587 - **وشددت اللجنة على أهمية وجود نظام موثوق به لمراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم في الأونروا، وفقاً لنهج "خطوط الدفاع الثلاثة". وشددت اللجنة على أهمية أن تنظر الأونروا في تقييمها للمخاطر، وهو ما يتمّ في إطار السياسة المركزية لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، عند إعداد خططها**

البرنامجية، وأوصـــت أن تشـــجع الجمعيةُ العامة الأونروا على إدراج تلك المخاطر المحددة في العوامل الخارجية لخطتها البرنامجية، عند الاقتضاء.

588 - **وأثنت اللجنة على الأونروا لقبولها التوصيات الـ 50 الواردة في التقرير النهائي المقدم للأمين العام عن الاستعراض المستقبل للآليات والإجراءات التي تكفل تقيُّد الأونروا بمبدأ الحياد في مجال العمل الإنساني.**

589 - **ومع الإقرار بإحراز تقدُّم، لاحظت اللجنة مع التقدير أن الأونروا ملتزمة باتخاذ التدابير الإضـافية اللازمة لضمان تقيُّد الوكالة الكامل بالتوصيات الواردة في التقرير النهائي.**

590 - **وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأونروا مواصلة تعزيز عملياتها المتعلقة بالحوكمة وآلياتها الرقابية لضمان اضطلاع الوكالة بولايتها بشفافية ومساءلة وحياد في جميع البرامج الفرعية.**

591 - **ولاحظت اللجنة مع التقدير التزام الأونروا باســـتعراض المســـودة النهائية لتقييمها الذي أجرته شـــبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، والمتوقع إصـــداره بحلول تموز/يوليه 2024، وبإعداد رد الإدارة الشامل على التقييم.**

592 - **وأحاطت اللجنة علماً بالحاجة التي أعربت عنها الأونروا إلى موارد متسـقة وأوصـت بأن تشـجع الجمعيةُ العامة الأونروا على كفالة إيرادات للموارد على نحو أكثر انتظاماً واســـتدامة، ولا ســـيما بهدف التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في التقرير النهائي المقدم للأمين العام عن الاستعراض المستقل للآليات والإجراءات التي تكفل تقيُّد الأونروا بمبدأ الحياد في العمل الإنساني.**

593 - **وأوصـــت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الســـرد البرنامجي للبرنامج 22، اللاجئون الفلسطينيون، للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.**

البرنامج 23
المساعدة الإنسانية

594 - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة عشرة، المعقودة في 24 أيار/مايو 2024، في البرنامج 23، المســـاعدة الإنســـانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي عام 2023 (A/79/6 (Sect.27)).

المناقشة

595 - أعربت الوفود عن تقديرها وتأييدها لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لعرض خطة برنامجية شاملة لعام 2025، وأشار أحد الوفود إلى أن تعليقاته من العام السـابق قد أُخذت في الاعتبار في الخطة الحالية. وأشـار الوفد إلى اعتزامه تقديم تعديلات كتابية على الخطة لتعكس القرارات النهائية للدورة الثامنة والعشـــرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأداء الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ.

596 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لا غنى عنهما لتنســيق العمل القائم على المبادئ من أجل كفالة وضـــع اســـتراتيجيات استجابة على نطاق المنظومة تتسم بالانسجام والاتساق والفعالية لتلبية احتياجات المتضررين وتعزيز القدرة على الصـــمود والتكيف، مع التقليل إلى أدنى حد من الازدواجية في معالجة الثغرات في جهود الاســـتجابة.

ورحب وفد آخر بالدور القيادي الحاسم الذي يضطلع به المكتبان في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وأعرب عن رأي مفاده أن التعاون المتسق والفعال ضروري لتقديم استجابة إنسانية في بيئات سمتها التعقيد. وشددت الوفود على ضرورة تعزيز الروابط بين التنمية الإنسانية وبناء السلام والاحتياجات الإنسانية.

597 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده الكامل للاستراتيجية الشاملة المقترحة والنتائج المقررة لعام 2025 الواردة في التقرير، بما في ذلك الحاجة إلى الاستفادة من تقييم شامل وموثوق وقائم على الأدلة للاحتياجات والتحديات العالمية والحاجة إلى نظام إنساني مرن وقابل للتكيف. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن ضمان تقديم المجتمع الدولي للمساعدة الإنسانية المنسقة بشكل جيد وقائم على المبادئ لا يزال مُهمّا كما كان دائما. وشدد الوفد نفسه على الدور الحاسم الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق جهود الاستجابة التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة متسقة ومنسقة وقائمة على المبادئ، علاوة على تيسير الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى إعادة التأهيل وتحقيق التنمية المستدامة.

598 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدور الفعال الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنظيم نداءات التمويل وفي تنظيم وتنسيق المساعدة الإنسانية، وكفالة التصدي السريع للأزمات الإنسانية الطارئة، وتقديم الدعم لحل الأزمات التي طال أمدها. وأقر الوفد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لزيادة كفاءة المساعدة الإنسانية وتحسين آلية تمويل الأنشطة الإنسانية. وأقر وفد آخر بأداء وإنجازات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2023. وذكر الوفد على سبيل المثال تنظيم الاستجابات من خلال 27 خطة قطرية و 9 خطط إقليمية، مما مكن المكتب من الوصول إلى 128 مليون شخص لمدِّهم بأحد أشكال المساعدة، على النحو المشار إليه في الفقرة 27-31 من التقرير. ولاحظ الوفد نفسه بقلق استمرار الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية والموارد المخصصة للمكتب، ورحب بالجهود الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين، بسبل منها العمل مع القطاع الخاص.

599 - وشدد أحد الوفود على أهمية تنفيذ الدول الأعضاء اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين تنفيذا كاملا وغير مشروط، وشدد على تأييده وصولَ وكالات الأمم المتحدة بأمان ودون عوائق إلى المناطق المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية، تمشيا مع المبادئ الإنسانية. وسلط الوفد نفسه الضوء على الضغط المتزايد على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني نتيجة لتفاقم انعدام الأمن في العالم وتزايد عدد حالات الطوارئ الإنسانية. وفي هذا السياق، شدد الوفد على أهمية نزاهة وكالات الأمم المتحدة وحيادها واستقلالها وعدم تسييسها. وقال أحد الوفود إن الأمم المتحدة لم تتمكن من الوصول إلى بعض السكان المتضررين خلال السنة الماضية بسبب العرقلة المتعمدة لوصول المساعدات الإنسانية، ورأى أن وكالةً تابعة للأمم المتحدة أو أفراداً يعملون بالنيابة عنها يُستغلون في حالات النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن قلقه البالغ إزاء قدرة الأمم المتحدة على تقييم الحالة الإنسانية على أرض الواقع بموضوعية ودقة، وأبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز المساءلة والتدقيق في المجال الإنساني. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أنه ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يتخذ تدابير لضمان الرصد المستقل والدقيق والتقييم السليم للحالة الإنسانية في مناطق النزاع.

600 - ورحب أحد الوفود بدور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حفز المبادرات الرامية إلى تعزيز جمع البيانات وتوزيعها بغية تعزيز الاستجابة إبّان الأزمات. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن وجود قاعدة أدلة سليمة من الناحية المنهجية يفيد بشكل أفضل اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن نشر القدرات والوقت الذي يُستغرق للاستجابة وتوافر الموارد. وفي هذا الصدد، سأل الوفد عن الفوائد التي تتحقق من التركيز على

اتباع نهج مبني على الأدلة؛ وعن كيفية تطورت أولويات المكتب في مواجهة العدد المتزايد من الأزمات الإنسانية على الصعيد العالمي والتحديات المستمرة في مجال الموارد؛ وعن ماهية الأولويات الحاسمة التي لم يتمكن المكتب من معالجتها بسبب تلك الضغوط والقيود. ورحب الوفد نفسه بالنهج المتبع في جهود العمل الاستباقي والمبكر لمنع الأزمات الإنسانية، وكذلك بجهود بناء القدرة على الصمود لتمكين الإجراءات والمجتمعات المحلية وإشراكها بشكل هادف في أنشطة التعافي.

601 - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن جهود التنسيق التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالعاملين في المجال الإنساني، وسأل عما إذا كان المكتب يتعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن بشأن مسائل السلامة والأمن.

602 - وأُعرب عن التقدير للإشارات إلى إدماج منظور جنساني في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولأهمية مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار ووضع السياسات العامة.

603 - ورحب أحد الوفود بالإشارات الواردة في التقرير إلى التآزر بين الجهود الإنسانية والإنمائية (الفقرتان 27-1 و 27-13). وشدد الوفد على أن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة أمران حاسمان لدرء الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ وللتأهب لمواجهتها.

604 - وفيما يتعلق بالفقرة 27-2 من التقرير، لاحظ أحد الوفود الإشارة التي جاءت فيها إلى عدد الأشخاص الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي في عام 2023، فطلب توضيحا بشأن مصدر البيانات المستخدمة. وقال الوفد إن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لم تنشر هذه البيانات ولم تخلص إلى استنتاجات مقابلة في الآونة الأخيرة. وأقر الوفد نفسه بالزيادة منذ عام 2015 في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لكنه قال إن التقرير ينبغي أن يذكر العوامل الرئيسية الأخرى التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة وتغير المناخ.

605 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ، أعرب أحد الوفود عن تأييده لاقتراح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الداعي إلى زيادة التعاون مع المجتمعات والمنظمات المحلية زيادة كبيرة. غير أن الوفد لاحظ أنه اقتُرح أن تقود الجهات الفاعلة المحلية الاستجابات الإنسانية (الفقرة 27-38). وطلب الوفد توضيحا بشأن صياغة الفقرة وأعرب عن رأي مفاده أن مهام القيادة تعود إلى المنظمات الإنسانية التي ينبغي أن تنسق أنشطتها مع السلطات المحلية والحكومات الوطنية.

606 - وطلب أحد الوفود معلومات عن التنسيق بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد الأوروبي، ولا سيما مع المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية. وأشار الوفد نفسه إلى الشكل الثاني من الباب 27 من التقرير، في إطار النتيجة 3 (زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق العمل الإنساني)، وطلب توضيحا بشأن عدد البلدان المدرجة.

607 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، خدمات الدعم في حالات الطوارئ، أشار أحد الوفود إلى الفقرات 27-42 و 27-43 ومن 27-52 إلى 27-54 من التقرير وأشار إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يعتزم تعزيز التعاون مع القطاع الخاص. وأقر الوفد بالحاجة إلى هذا التعاون، ولكنه قال إن من المهم مراعاة طبيعة الأعمال التجارية الخاصة الموجهة نحو تحقيق الربح. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن

العمل مع القطاع الخاص في الميدان الإنساني ينبغي أن يستند في المقام الأول إلى المسؤولية الاجتماعية والواجب الإنساني، وكذلك إلى المبادئ الإنسانية للمساعدة المبينة في قرار الجمعية العامة 182/46.

608 - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، أعرب أحد الوفود عن تأييده لمواءمة الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث ليشمل مساعدة المجتمعات المحلية على التخطيط للكوارث والتصدي لها. وأعرب الوفد عن تقديره وتأييده للدور الحيوي الذي تضطلع به الجهات المحلية الفاعلة في مجال العمل الإنساني في تقديم المعونة والمساعدة.

609 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للدور الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في بناء منصات للحد من الكوارث على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، وكذلك في تعزيز التعاون الدولي في مجال الحد من الكوارث.

610 - وفيما يتعلق بالفقرتين 27-96 و 27-98 من التقرير، لاحظ أحد الوفود عدم وجود صيغة متفق عليها فيما يتعلق بالإشارات إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وطلب توضيحا بشأن سبب عدم استخدام التقرير صيغة تتمشى مع إطار سِنداي وغيره من الوثائق المتفق عليها.

الاستنتاجات والتوصيات

611 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 254/77 في الخطة البرنامجية للبرنامج 23، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 24
التواصل العالمي

612 - في الجلسة الثامنة، المعقودة في 16 أيار/مايو 2024، نظرت اللجنة في البرنامج 24، التواصل العالمي، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 28)).

المناقشة

613 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لولاية إدارة التواصل العالمي والعمل الذي تضطلع به للتوعية بشأن عمل الأمم المتحدة ومثلها العليا، بما في ذلك جهود الإدارة لزيادة الوعي العام بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز تعدد اللغات ومكافحة خطاب الكراهية، والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.

614 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للتركيز المواضيعي للإدارة على التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وأعرب أحد الوفود أيضا عن تأييده لإنجاز المشاريع المواضيعية، وتوفير الخدمات الإخبارية والزيادة في توافر الموارد الرسمية على الإنترنت.

615 - وشددت عدة وفود على أهمية تعزيز تعدد اللغات والمساواة في المعاملة والتمثيل للغات الرسمية الست للأمم المتحدة وأعربت عن تقديرها للاهتمام المركز الذي توليه الإدارة لهذا المجال. وأبرزت بعض الوفود أيضا الدور الهام الذي تؤديه شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في تعزيز تعدد اللغات.

616 - ولاحظ أحد الوفود أن تعدد اللغات هو أحد المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة وأنه ينبغي لجميع دوائر الأمم المتحدة للإعلام أن تحترم تعدد اللغات باعتباره مهمة رئيسية. ووجه الوفد نفسه الانتباه إلى عدم اتساق الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية للموارد الإلكترونية المترجمة إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وأبرز أن الموارد المتاحة من خلال موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت(www.un.org) والتلفزيون الشبكي للأمم المتحدة غير كاملة إلا باللغة الانكليزية، وهو ما يتعارض مع الحفاظ على مبدأ تعدد اللغات ويحول دون توسيع نطاق الوصول إلى الجماهير العالمية. وأعرب وفد آخر عن تقديره للجهود التي تبذلها الإدارة لزيادة إمكانية الوصول إلى التلفزيون الشبكي للأمم المتحدة وأخبار الأمم المتحدة.

617 - وأشار أحد الوفود إلى أن قرارات الجمعية العامة بشأن تعدد اللغات يُنظر فيها مرة كل سنتين، وأن أحدث نسخة منها اتخذتها الجمعية في حزيران/يونيه 2022. وطلب الوفد نفسه معلومات وتحديثات فيما يتعلق بمشروع القرار الذي ستنظر فيه الجمعية في عام 2024.

618 - وفيما يتعلق بسلامة المعلومات، أعربت عدة وفود عن تقديرها ودعمها للعمل الذي تضطلع به الإدارة لبناء الثقة بين الجماهير العالمية وتقديم أخبار ومعلومات دقيقة، ومحايدة، ومتوازنة وموضوعية في الوقت المناسب. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها للجهود التي تبذلها الإدارة لمكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة، وكراهية الأجانب، والتحامل وخطاب الكراهية.

619 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن التحديات المتصلة بخطاب الكراهية، والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة آخذة في الازدياد وأن هذه التحديات تشكل مخاطر على الموظفين والأفراد العاملين في عمليات الأمم المتحدة وبعثاتها في جميع أنحاء العالم. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده للعمل الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بالتعاون مع إدارة عمليات السلام للتصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة في سياقات حفظ السلام وأشار إلى أسبوع حماية المدنيين المقبل، الذي ستقام خلاله مناسبة بشأن الأثر الضار للمعلومات المغلوطة، والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية على المدنيين.

620 - وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن التحديات المتصلة بالفجوة الرقمية وتزايد أوجه عدم المساواة تؤثر سلبا على المشهد الإعلامي وتؤدي إلى عدم المساواة في إمكانية الحصول على المعلومات الموفَّرة في أوانها، والجديرة بالثقة والمتعددة اللغات. ودعا الوفد نفسه الإدارة إلى تعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة المعلومات المغلوطة، والمعلومات المضللة، والأخبار الزائفة وخطاب الكراهية وأشار إلى أن وضع مبدأ عالمي لسلامة المعلومات على المنصات الرقمية، بالتشاور مع الدول الأعضاء، يستحق أن يولى الاهتمام على سبيل الأولوية.

621 - ورحبت بعض الوفود بالجهود التي تبذلها الإدارة لوضع مبادئ عالمية بشأن سلامة المعلومات. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لترجمة المبادئ إلى نتائج وتحسينات ملموسة. وشكر وفد آخر الإدارة على إجراء عملية تشاور مفتوحة وشاملة للجميع بشأن المبادئ العالمية مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن العمل المضطلع به فيما يتعلق بوضع تلك المبادئ يفتقر إلى الشفافية ويثير العديد من التساؤلات بين الدول الأعضاء.

622 - وطرحت الوفود أسئلة بشأن العمل الذي تضطلع به الإدارة فيما يتعلق بسلامة المعلومات وبمكافحة خطاب الكراهية، والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. وطلب أحد الوفود أن تقدم الأمانة العامة مزيدا من التفاصيل عن الكيفية التي انعكست بها جهود الإدارة في هذا المجال في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن الدور الذي تؤديه مراكز الأمم المتحدة للإعلام وغيرها من وحدات الاتصال على نطاق منظومة الأمم المتحدة في قيادة وتشكيل جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز سلامة المعلومات. وشجع الوفد الإدارة على إجراء تقييم كلي لوسائل تعزيز واستكمال القدرات المتعلقة بسلامة المعلومات على نطاق المنظومة.

623 - واستفسر أحد الوفود عن التحديات التي تواجهها الإدارة في تأمين الثقة في التراسل الذي تجريه الأمم المتحدة وفي مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة. وطلب وفد آخر آراء الأمانة العامة بشأن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها استخدام المزيد من الابتكارات التكنولوجية في توزيع المعلومات من قبل الخدمات الإخبارية العالمية للأمم المتحدة وفي الجهود الرامية إلى مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.

624 - وطرحت الوفود أسئلة بشأن الاستراتيجية العامة للإدارة. واستفسر أحد الوفود عن تأثير المشهد المتطور لوسائل التواصل الاجتماعي على عمل الإدارة واستراتيجيتها، وكذلك عن المخاطر والفرص المحتملة الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن ما إذا كانت الإدارة تقيس الصورة العامة الإجمالية للأمم المتحدة وطلب معلومات إضافية عن الكيفية التي تقيس بها الإدارة هذه المشاعر بين أصحاب المصلحة المستهدفين وعن التقييم الحالي للصورة العامة للأمم المتحدة.

625 - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة 28-7 المتعلقة بالشراكات ولاحظ الإشارات إلى التعاون بين الإدارة ومجموعة من الشركاء، بما في ذلك من المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام والقطاع الخاص. وطلب الوفد نفسه معلومات إضافية عن الشركاء الذين يجري هذا التعاون معهم.

626 - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز الإدماج وإمكانية الوصول. وأشار أحد الوفود إلى الجهود التي تبذلها الإدارة لتحويل الاتصالات إلى أشكال يسهل الوصول إليها، بما في ذلك طريقة بريل، والتسجيلات الصوتية وأشرطة الفيديو بلغة الإشارة، وكذلك أكثر من 150 لغة محلية. وأعرب الوفد نفسه أيضا عن تقديره للتركيز الذي توليه الإدارة لتنفيذ منظور جنساني في أنشطته التنفيذية، ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، وأعرب عن رأي مفاده أن تمثيل المرأة في الاتصالات عبر المنتجات الإعلامية أمر أساسي لتمكين المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق أهداف المنظمة. ورأى الوفد أن هذا التركيز على الإدماج يؤدي أيضا دورا مركزيا في مكافحة انتشار المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.

627 - ودعا أحد الوفود الإدارة إلى زيادة تمثيل النساء والشباب في محتوى المواقع الشبكية. وأشار وفد آخر إلى الفقرة 28-10، المتعلقة بالوجود المتوازن للمرأة والرجل، فضلا عن التمثيل والتصوير المتعددي الأبعاد للمرأة والرجل، في جميع منتجات الإدارة، وحملاتها ومناسباتها وأنشطتها. وأعرب الوفد نفسه عن تأييده الكامل لتمثيل المرأة والرجل على قدم المساواة في أعمال الأمم المتحدة، في حين أنه رأى أن تعزيز المنظور الجنساني ينبغي ألا يصبح عنصرا محددا في عمل المنظمة والبرامج ككل.

628 - وأشارت الوفود إلى أهمية التنوع المتعدد اللغات والتنوع الجغرافي في عمل الإدارة. وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن الجهود التي تبذلها الإدارة حاليا في هذا الصدد، وأعرب في الوقت نفسه عن رأي مفاده

أن هناك حاجة إلى استعراض السياسات والممارسات على نطاق الأمم المتحدة لتحديد ما إذا كان للسياسات القائمة تأثير على الموظفين من عرق أو أصل إثني أو قومي معين.

629 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، خدمات الحملات والعمليات القطرية، رحبت الوفود بعمل الإدارة في توفير اتصالات موثوقة في حالات الأزمات، وتنشيط خلايا الاتصالات في حالات الأزمات وكفالة التنسيق بشأن الاتصالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشكر أحد الوفود أيضا الإدارة على عملها المتعلق بالاتصالات في حالات الأزمات الذي اضطلعت به في أوكرانيا، والسودان وغزة. وأعربت الوفود أيضا عن تأييدها للحملات الإعلامية التي تقوم بها الإدارة بشأن خطة عام 2030، في إطار مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في عام 2023، وفي الفترة التي تسبق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024.

630 - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن الفقرة 28-22، في إطار البرنامج الفرعي 1، التي تتضمن إشارة إلى إنشاء موقع شبكي جديد في مجال السلام والأمن في عام 2024. وطلب الوفد نفسه معلومات عن الولايات التي أُذن بموجبها بالعمل في هذا المجال.

631 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الخدمات الإخبارية، أعربت الوفود عن التقدير للجهود التي تبذلها الإدارة لاستخدام الاتصالات الرقمية المتعددة الوسائط للوصول إلى جماهير عالمية عبر المنصات. وشكر أحد الوفود الإدارة على عملها في المواقع الشبكية للأمم المتحدة، وتغطيتها للجلسات العامة للجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وعلى محفوظاتها من الصور والوثائق السمعية البصرية.

632 - وطلب وفد آخر توضيحا بشأن الشكل السادس من الباب 28، في إطار البرنامج الفرعي 2، فيما يتعلق بالسبب في أن الهدف المقرر لعام 2025 أقل من الهدف لعام 2024. وأشار الوفد نفسه إلى الجدول 28-3، في إطار البرنامج الفرعي نفسه، وطلب معلومات عن التقدم المحرز في كفالة التغطية لاجتماعات الأمم المتحدة ونشراتها الصحفية باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

633 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، خدمات التوعية والخدمات المعرفية، رحب أحد الوفود بالنهج الاستراتيجي والمبسط الذي تتبعه الإدارة إزاء الشراكات، ورأى في الوقت نفسه أن هذا النهج يعزز قدرة الإدارة على توجيه رسالتها إلى مجتمع أوسع وإيصالها. وأشار وفد آخر إلى أن الإدارة تعتزم، وفقا للفقرة 28-43 (أ)، في إطار البرنامج الفرعي نفسه، المشاركة في أنشطة الدعوة لدى طائفة واسعة من المؤسسات الأكاديمية، والطلاب والمربين، وطلب توضيحات بشأن المؤسسات التعليمية التي تعتزم الإدارة العمل معها.

634 - وأشار وفد آخر إلى عمل البرنامج الفرعي 3 في تنظيم برامج التوعية بشأن محرقة اليهود، مع التركيز بوجه خاص على الشباب، وشدد على الدور التثقيفي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز الوعي بمحرقة اليهود بين الأجيال المقبلة. ولاحظ الوفد نفسه أن قرار الجمعية العامة 250/76 بشأن إنكار محرقة اليهود لم ينعكس في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وطلب معلومات إضافية عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتوعية بمحرقة اليهود، في سياق إنكار محرقة اليهود وتشويهها.

635 - وشدد أحد الوفود على أهمية الرياضة في تعزيز قيم الأمم المتحدة. وإذ أشار إلى النتيجة 1 في إطار البرنامج الفرعي 3، بشأن مبادرة "كرة القدم من أجل تحقيق الأهداف"، استفسر الوفد نفسه

عما إذا كانت رياضات أخرى، غير كرة القدم، قد استخدمت في الماضي، أو يُعتزم استخدامها، في مبادرات التوعية هذه.

الاستنتاجات والتوصيات

636 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في جلسة عامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 24، التواصل العالمي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 25
خدمات الإدارة والدعم

637 - في الجلستين الثالثة والثانية عشرة، المعقودتين في 14 و 20 أيار/مايو 2024، نظرت اللجنة في البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 ((A/79/6 (Sect.29) و A/79/6 (Sect.29A) و A/79/6 (Sect.29B) و A/79/6 (Sect.29C) و A/79/6 (Sect.29D) و A/79/6 (Sect.29E) و A/79/6 (Sect.29F)).

المناقشة

638 - رحبت وفود بالدور المهم الذي تضطلع به إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في إدارة الأمم المتحدة وتنظيمها. وبالإشارة إلى الفقرة 29 ألف-2، أشارت وفود إلى أن الإدارة نفذت بفعالية الركائز الأربع للتخطيط المركزي للموارد؛ وتخطيط البرامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية؛ والموارد البشرية؛ والتحوّل في تسيير الأعمال والمساءلة. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت الإدارة بالمهمة الهامة المتمثلة في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري في الأمانة العامة بإنشاء آليات قوية للرصد والتقييم والمساءلة. وقال أحد الوفود إن الإدارة عززت الرقابة الداخلية، وتدير الموارد بطريقة عالية الجودة وبكفاءة، وتشجع على تنفيذ سياسات الموارد البشرية مثل التمثيل الجغرافي العادل في جميع الإدارات والمكاتب. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الإدارة تعزيز إدارة الأداء، وتحسين النوعية والكفاءة، وإقامة اتصال وثيق مع الدول الأعضاء، وزيادة تعزيز التمثيل الجغرافي العادل.

639 - وأشار أحد الوفود إلى مدى الاجتهاد الذي تعمل به الإدارة لدعم لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة للجمعية العامة، وبالتالي المنظمة بأسرها، فاستشهد برئيس سابق للجمعية العامة ذكر أن اللجنة الخامسة هي العمود الفقري للجمعية العامة (وأضاف المندوب أن لجنة البرنامج والتنسيق تشارك في عملية الميزنة الشاملة)، وخلص إلى أنه باستخدام المنطق نفسه، يمكن القول إن الإدارة هي العمود الفقري للأمانة العامة للأمم المتحدة، وذكر أن اللجنتين لا تستطيعان العمل بدون دعم من الإدارة وأن المنظمة لن تتمكن من تنفيذ ولاياتها دون تمويل وسيولة كافيين، ومساءلة شاملة، وإدارة مقتدرة، وموارد بشرية متنوعة ومؤهلة.

640 - وجرى الترحيب بالدور المتكامل الذي تضطلع به الإدارة في كفالة كفاءة الممارسات المتعلقة بالميزنة، وتعزيز أطر المساءلة، وفعالية السياسات في مجال الموارد البشرية. ورحب أحد الوفود بالتزام الإدارة بالتحسين المستمر وبإدماج الممارسات الإدارية القائمة على النتائج في سير العمل اليومي للمنظمة.

641 - وأُعرب عن التقدير للدور الحيوي الذي تواصل الإدارة الاضطلاع في تنفيذ خطة الأمين العام للإصلاح على نطاق المنظمة بأسرها، وكفالة قيام الأمم المتحدة بعملها واتسامها بالكفاءة والإنتاجية طوال فترة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها. وأشار أحد الوفود إلى دعمه للجهود التي تبذلها الإدارة لتعزيز قدرة المنظمة على الصمود، بما في ذلك تأهبها للحفاظ على استمرارية تصريف الأعمال في حالات الطوارئ، من خلال توجيه ورصد وتعديل أساليب العمل في فترة ما بعد الجائحة في مقر الأمم المتحدة من أجل التكيّف باستمرار مع التغيرات التي تطرأ على البيئة ومع المخاطر والفرص المتاحة.

642 - وشكر أحد الوفود الإدارة على مساعدتها الدول الأعضاء في التوصل إلى اتفاق بشأن قرارات مهمة للجمعية العامة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك بشأن إدارة الموارد البشرية (القرار 278/77)، وإدخال تغييرات على دورة الميزانية (القرار 267/77)، والتصدي للعنصرية وتعزيز الكرامة للجميع في الأمانة العامة للأمم المتحدة (القرار 253/78، الجزء الثاني عشر). وقال الوفد إن من القرارات الهامة جدا للدول الأعضاء توضيح أنه لا مكان للعنصرية والتمييز العنصري في الأمم المتحدة وتحويل فريق مكافحة العنصرية إلى مكتب مكافحة العنصرية من أجل تنفيذ نهج الأمم المتحدة القائم على عدم التسامح إطلاقا إزاء العنصرية. وأُعرب عن دعم الجهود التي تبذلها الإدارة لإعادة التكيف باستمرار وتنفيذ الولايات التي تنشؤها الدول الأعضاء.

643 - وقال أحد الوفود إنه يقدر الشمولية ورحب بالجهود التي تبذلها الإدارة للتشجيع على تهيئة بيئة تعاونية وشاملة للجميع من خلال الحلول المتكاملة والشراكات الاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأبرز الوفد أهمية التدريب الداخلي المدفوع الأجر ورأيه بأن المتدربين الداخليين يمثلون موردا قيّما بالنسبة للمنظمة.

644 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العنصر 1، أداة التخطيط المركزي للموارد، رحب أحد الوفود بالالتزام بالاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لدعم إدارة الموارد وأعرب عن تقديره للجهود المبذولة لتحسين برنامج أوموجا وتوسيع نطاقه.

645 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العنصر 2، الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق، أعرب أحد الوفود عن تقديره للأمانة العامة لما تقدمه من دعم في تنظيم اجتماعات اللجان. وأُعرب أيضا عن تقدير كبير لحسن توقيت تسليم الوثائق الخاصة بالدورة الحالية.

646 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، تخطيط البرامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية، أُعرب عن الترحيب بالتزام الإدارة بسياسات وممارسات الإدارة القائمة على النتائج وببذل جهود لنشر هذه القيم على نطاق المنظمة. وأشار وفد إلى أهمية أن يكون النشاط البرنامجي للأمم المتحدة موجها بالميزنة القائمة على النتائج التي تقيم الأثر الملموس قياسا إلى الولايات المتفق عليها. واعترفت وفود بالصعوبات التي تنطوي عليها إدارة أزمة السيولة، وأشادت بالجهود التي تبذلها الإدارة للحد من الأثر السلبي. وطلب أحد الوفود من الإدارة إبداء آرائها بشأن دور لجنة البرنامج والتنسيق في تقديم التوجيهات للمساعدة في إدارة السيولة.

647 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، العنصر 2، الشؤون المالية للعمليات الميدانية، وبالإشارة إلى الشكل 29 ألف من الفصل الخامس، أشاد أحد الوفود بفريق مشروع التشييد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتحقيقه مستوى ثقة في الميزانية بنسبة 97 في المائة بالنسبة للمشروع الجاري الذي ينفذه المكتب. وتساءل وفد آخر عن سبب عدم إدراج خطة مكتب الأمم المتحدة في جنيف الاستراتيجية لحفظ التراث في الشكل الخامس من الباب 29 ألف.

648 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، العنصر 3، تخطيط البرامج وميزنتها، أُعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها شعبة تخطيط البرامج والميزانية لتحسين نوعية تقارير الميزانية باستمرار. وبالإشارة إلى الجدول 29 ألف-25، فيما يتعلق بالإحاطات المبكرة المقدمة إلى اللجان الرئيسة بشأن عملية الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، ذكر أحد الوفود أنه يتطلع إلى إنشاء بوابة في عام 2025.

649 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، العنصر 1، الاستراتيجيات والسياسات العالمية، رحب أحد الوفود بالتركيز على استراتيجية للموارد البشرية تعزز زيادة تنوع القوة العاملة، وبالجهود المبذولة لكفالة التوازن بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل وفقا للمادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة. وجرت الإشادة بمكتب الموارد البشرية لما يبذله من جهود لتحسين تمثيل البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا والبلدان غير الممثلة. وسُئلت الإدارة عن التدابير التي اتخذت لحسين التمثيل الجغرافي العادل. وطُلبت معلومات مستكملة عن نظام النطاقات المستصوبة والتدابير الأخرى المتخذة لخفض عدد البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا أو غير الممثلة. وسألت وفود أيضا عما إذا كانت هناك أي تدابير محددة الأهداف مصممة خصيصا للبلدان ذات المستويات المختلفة من التمثيل الناقص. وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-94 (أ)، التي تضمنت إشارة إلى نظام النطاقات المستصوبة، سأل أحد الوفود عما إذا كان من الممكن صياغة الاستراتيجية بحيث تشمل ولايات أخرى واردة في إطار قرار الجمعية العامة 278/77، مثلا فيما يتعلق بالقيادة العليا للمنظمة. وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-2 (ز)، طُلب من الإدارة الإسهاب في ما تنطوي عليه استراتيجية الموارد البشرية الدينامية على وجه التحديد. وفيما يتعلق بمسائل الموارد البشرية التي تعتزم الإدارة معالجتها في عام 2025، لاحظ أحد الوفود إشارات إلى مفاهيم لم تعتمدها الدول الأعضاء، مثلا "اعتماد نهج تدمج قيما وسلوكيات جديدة في إدارة المواهب" (الفقرة 29 ألف-94 (و)). وفي هذا الصدد، حُثت الإدارة على التقيد الصارم بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بإدارة الموارد البشرية فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالتوظيف.

650 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، العنصر 2، القانون الإداري، وتحديدا الجدول 29 ألف-33، سأل وفد عن الأساس المنطقي للهدف المقرر لعام 2024 المتمثل في زيادة الإبلاغ عن السلوك الذي يشكل تحرشا جنسيا. وتساءل وفد آخر عن سبب عدم تقديم عدد طلبات الفحص باستخدام نظام ClearCheck التي وردت في عام 2023، في حين أن الأرقام قدمت بالنسبة لعام 2021 (071 81 طلبا) وعام 2022 (068 120 طلبا).

651 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، التحوّل في تسيير الأعمال والمساءلة، أعرب أحد الوفود عن تأييده لآليات وعمليات الأمم المتحدة للمساءلة، بما في ذلك تفويض السلطة، واتفاقات كبار المديرين، والتنسيق مع هيئات الرقابة. وأعربت وفود عن تقديرها للجهود المبذولة للتشجيع على مزيد من الشفافية والمساءلة لتوليد قدر أكبر من المصداقية والثقة في قدرات الأمم المتحدة، وكذلك للجهود المبذولة للتعجيل بالتحول الثقافي اللازم كي يُنفذ بشكل تام النموذج الإداري الجديد المتمثل في زيادة تفويض السلطة والشفافية والمساءلة. وفيما يتعلق بالفقرة 29 ألف-120 (ب)، التي أشارت إلى أن البرنامج الفرعي سينفذ أنشطة بناء القدرات لدعم جميع كيانات الأمم المتحدة في تحديد المخاطر وتقييمها وتقديرها ومراقبتها، سأل أحد الوفود عن كيفية اختلاف ذلك عن النهج الحالي المتبع في الإدارة المركزية للمخاطر.

652 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، التصدي للعنصرية في مكان العمل، أعربت الوفود عن تأييدها لتنفيذ خطة العمل الاستراتيجية، ولإنشاء مكتب مكافحة العنصرية، ولعمل الإدارة الرامي إلى تعزيز نظم المساءلة

لمعالجة ادعاءات العنصرية في مكان العمل ولمكافحة العنصرية والتمييز العنصري في الأمانة العامة. وفيما يتعلق بالجدول 29 ألف-32، المتصل بالأدوات التي تستخدمها المنظمة، بما في ذلك نظام ClearCheck، سأل وفد عما إذا كانت الإدارة قد نظرت في إدراج سوء السلوك المتعلق بالعنصرية والتمييز العنصري في لنظام ClearCheck، على نحو ما ييسره القرار 253/78. وفيما يتعلق بالجدول 29 ألف-39، طُلب تقديم معلومات إضافية عن الـ 180 من دعاة مناهضة العنصرية المعينين على صعيد 103 كيانات لمناصرة تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية والتحفيز عليه على مستوى الكيانات. وفي سياق معالجة مسائل التمييز بشكل مباشر وفعال بدرجة أكثر في الأمانة العامة عن طريق تشجيع الإبلاغ، وتعزيز المساءلة والشفافية، وتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز في معالجة التنوع والإنصاف والشمول، تساءل أحد الوفود عما إذا كانت تلك الجهود المبذولة للتصدي للتمييز وتعزيز الشمولية والتنوع تنطبق على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وعن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ ذلك.

653 - وشكرت وفود إدارة الدعم العملياتي على عرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وأعربت عن تقديرها لما تقوم به الإدارة من عمل في مجال تقديم الدعم للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك خدمات الدعم في مجالات المشورة والعمليات والمعاملات، بالتركيز على خمسة مجالات رئيسية، هي دعم الموارد البشرية، وإدارة الرعاية الصحية، وبناء القدرات، إدارة سلسلة الإمداد، وتكنولوجيا الاتصالات. وجرت الإشادة بالإدارة لما تبذله من جهود من أجل الابتكار ولوضع العملاء في صلب عملية تصميم العمليات، بغية تمكين كيانات الأمانة العامة من تنفيذ الولايات التي كلفت بها وتحقيق النتائج.

654 - وأُعرب عن التقدير للدور الحيوي الذي تضطلع به الإدارة في تحسين أساليب العمل واستمرارية تصريف الأعمال، وفي كفالة قيام الأمم المتحدة بعملها واتسامها بالفعالية والإنتاجية.

655 - وجرت الإشادة بالإدارة لما تبذله من جهود لتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في مباني الأمم المتحدة، بما في ذلك التجديد المقرر لمبنى DC-2، ولجهودها المتواصلة من أجل تعزيز التواصل مع البائعين وتدريبهم، بما يشمل المؤسسات التجارية المملوكة لنساء.

656 - وأُعرب عن دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في مجال الدعم العملياتي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عملا بقرار مجلس الأمن 2719 (2023).

657 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتركيز الإدارة على أهداف التنمية المستدامة واعترف بما قدمته من مساهمة في توجيه التغييرات الإجرائية اللازمة على نطاق الأمم المتحدة للتعجيل بتحقيق الأهداف.

658 - وجرت الإشادة بالإدارة لما تبذله من جهود لتحسين تقديم الخدمات، بسبل منها إدماج ثقافة تركز على العملاء في عملها. وجرت الإشادة أيضا بدور الإدارة في الحد من الأثر البيئي للمنظمة عن طريق الإدارة الفعالة لسلسلة الإمداد.

659 - وأشاد أحد الوفود بعمل الإدارة وأعرب عن أمله في أن تواصل الإدارة أداء مهامها ومسؤولياتها بتقيد صارم بالولايات التي أناطتها بها الدول الأعضاء، وأن تزيد الإدارة المشتريات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

660 - وأُعرب عن تأييد خطط الإدارة الرامية إلى تبسيط العمليات وتقديم المشورة الملائمة للاحتياجات لتمكين العملاء من استخدام السلطة المفوضة إليهم، والاستفادة من الوثائق التوجيهية المحسنة، والمنصات المتعددة الوسائط ومراكز المعرفة، مثل بوابة المعرفة.

661 - وفيما يتصل بالفقرة 29 باء-19، المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023 فيما يتصل بإعادة هيكلة البعثات الميدانية وتقليص حجمها في إطار البرنامج الفرعي 1، العنصر 1، دعم الموارد البشرية، سأل وفد عن الصعوبات التي تواجهها الإدارة نتيجة الزيادة في عدد البعثات الميدانية المنتهية. وطُلبت أيضا معلومات عن تفاصيل العمل الذي أنجزته الإدارة مع الكيانات المتأثرة بإعادة الهيكلة والتقليص والخفض التدريجي في عام 2024.

662 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-21، في إطار النتيجة 1، لاحظ أحد الوفود الإشارة إلى إعداد مختلف الرسوم البيانية وإضافة أمثلة ناجحة لبرنامج الفنيين الشباب في بوابة وظائف الأمم المتحدة من أجل الترويج للبرنامج. وشدد الوفد على أهمية البرنامج في تجديد شباب الأمانة، وأعرب عن أمله في أن تنظر الإدارة في تمكين المرشحين المدرجين بالفعل في قائمة المرشحين المقبولين لبرنامج الفنيين الشباب من الاستفادة من دورات التدريب الداخلي المدفوعة الأجر بمجرد الموافقة على خطط الدفع الخاصة بالمتدربين الداخليين.

663 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، العنصر 3، إدارة الرعاية الصحية والسلامة والصحة المهنيتان، أعرب أحد الوفود عن تأييده لتحسين الطب العسكري في بعثات حفظ السلام وفي المجالات الرئيسية، مثل العلاج في حالات الطوارئ والرعاية وإجلاء المصابين في الميدان. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده لوضع استراتيجية جديدة للصحة العقلية خاصة بالأفراد النظاميين.

664 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-45، المتعلقة بالأداء البرنامجي في عام 2023، رحب أحد الوفود ببدء برنامج تجريبي عن منع الانتحار في أيار/مايو 2023، يهدف إلى التوعية بمخاطر الانتحار وبالصحة العقلية، واستحداث "حراس أماميين"، وتغيير ثقافة الخدمة والحد من الوصم، بحيث يشعر الموظفون بالأمان اللازم لطلب الدعم. وشُجعت الأمانة العامة على مواصلة استكشاف التكنولوجيات المتقدمة لتعزيز مستوى الرعاية الطبية في الميدان، وأهمها مشروع التطبيب من بعد، الذي من شأنه أن يتيح لحفظة السلام إمكانية الحصول بشكل أفضل على الاستشارات المهنية وعلى المساعدة عبر الإنترنت. وجرى تسليط الضوء على أن مشروع التطبيب من بعد فاز بجائزة الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2023.

665 - وأيضا فيما يتعلق بالفقرة 29 باء-45، جرت الإشارة إلى الجملة الثانية التي أبرزت الشواغل المحيطة بقدرة العاملين في مجال الأمن في الأمم المتحدة على الصمود وبرفاههم النفسي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، طُلبت توضيحات بشأن مصدر تلك الشواغل، بما في ذلك بيانات عن الآثار على الصحة العقلية وحالات الانتحار، وأي تدابير إضافية مقررة أو لازمة لتلبية الاحتياجات في مجال الصحة العقلية، بالإضافة إلى البرنامج التجريبي المتعلق بمنع الانتحار وتدريب الحراس الأماميين.

666 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 للبرنامج الفرعي 1، العنصر 3، طُلب توضيح مصدر الشواغل المتعلقة بتهيئة بيئة آمنة وصحية للنساء في صفوف الأفراد المدنيين والنظاميين في عمليات السلام. وطُلبت معلومات إضافية عما أبلغ عنه من أضرار لحقت بصحة أو رفاه النساء في صفوف الأفراد، وما إذا كانت الحالة قد تحسنت.

667 - وفيما يتعلق بالفقرة 29 باء-56 (أ) طُلبت معلومات عن الكيفية التي ستحسن بها الإدارة مواءمة سلسلة الإمداد من بدايتها إلى نهايتها في الأمانة العامة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

668 - وبالإشارة إلى المنجزات المستهدفة التمكينية الواردة في الجدول 29 باء-14 فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، العنصر 1، الإدارة المتكاملة لسلسلة الإمداد، أشار أحد الوفود إلى المناقشة المتعمقة التي أجرتها لجنة البرنامج والتنسيق في عام 2023 بشأن المنجز المستدف المتعلق بـ "استخدام واستعراض التكنولوجيات الجديدة لسلاسل الإمداد المستدامة". وطُلب توضيح ما إذا كان المنجز المستهدف المدرج في الجدول 29 باء-14 مرتبطا بمفهوم الشراء المستدام المثير للجدل والذي لم يطور بعد.

669 - وفيما يتعلق بالجدول 29 باء-19، أشار أحد الوفود إلى مقياس الأداء لعام 2024 الذي يذكر أن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال سيقدم الدعم العملياتي إلى قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. وطلب الوفد توضيحا بشأن ما إذا كانت الدول الأعضاء قد أذنت بالعمل الذي سيؤديه المكتب.

670 - وأعربت وفود عن تقديرها للعمل المهم الذي يقوم به مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضمان أن يكون للأفراد مكان واحد للاجتماع والتواصل وتبادل الملفات والتعاون، بما يتيح قوة عاملة متنقلة ذات مهارات في المجال الرقمي. وجرى تشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز قابلية التشغيل البيني وأوجه التآزر على نطاق المنظومة، واعتُرف بالمساهمة التي تقدمها البيانات في تنفيذ الولاية بفعالية. وفي هذا السياق، أُعرب عن تأييد استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قبل الجميع وفي كل مكان ولخماسية التغيير.

671 - وجرت الإشادة بالمكتب لشروعه في نشر قدرات استباقية لمكافحة التهديدات، لتحل محل النظم التفاعلية للكشف عن التسلل المُستخدمة سابقاً (الفقرة 29 جيم-5)، وشُجع المكتب على مواصلة كفالة سير العمل المستدام والآمن للشبكة العالمية ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنصاتها وتطبيقاتها التي تمكن من التفاعل داخل الأمانة العامة، وضمان اتباع نهج متوازن لإدخال تكنولوجيات جديدة حتى لا تعرّض الأمم المتحدة للمخاطر والتهديدات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

672 - وأُعرب عن دعم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو يخوض غمار التحول الرقمي في بيئة رقمية سريعة التغير، مع القيام في الوقت نفسه بدعم الجمعية العامة بأشكال اجتماعات شاملة للجميع.

673 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للجهود التي يبذلها المكتب للتوعية وضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، من خلال تقديم دورة تدريبية جديدة عن الذكاء الاصطناعي التوليدي وإصدار توجيهات أولية بشأن استخدامه ومخاطره. وطُلب إلى المكتب أن يطلع أعضاء اللجنة على تلك التوجيهات، وأن يبين بتفصيل الكيفية التي استخدم بها الذكاء الاصطناعي التحاوري بالفعل لضمان الوصول إلى المعلومات بشكل أكثر سهولة وكفاءة، على النحو المشار إليه في الفقرة 29 جيم-7.

674 - وطُلبت معلومات عن الأثر الناتج حتى الآن عن استخدام الذكاء الاصطناعي في عمل المكتب، وعن الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي للمضي قدما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والكيفية التي يعتزم المكتب التعامل بها مع تلك الفرص، وتوصيات المكتب بشأن تنظيم الذكاء الاصطناعي. وسأل وفد آخر عن العمل المنجز مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي.

675 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، الاستراتيجية والابتكار التكنولوجي، رحب أحد الوفود بالجهود التي يبذلها المكتب كي يوضح بشكل أفضل الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تمكن من تنفيذ ولايات الأمم

المتحدة وتساعد على تنفيذها، وذكر أن هذه الجهود ينبغي أن تعزز الاتساق، بما يتيح مزيدا من الكفاءة. وفيما يتعلق بالنتيجة 2، النهوض بتنفيذ الولاية من خلال إقامة شراكات بشأن التكنولوجيا المبتكرة، جرت الإشادة بالمكتب لاستخدامه أدوات تكنولوجية جديدة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسُئل المكتب عما إذا قيس الأثر على الوعي وما إذا كانت هناك نية في تطبيق هذه الأدوات على مسائل أخرى.

676 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، دعم العمليات، أعرب أحد الوفود عن قلقه لأن الجهود المبذولة لتحديث وسائل الاتصالات الصوتية، على النحو المبين في النتيجة 1، لم تحقق الغاية، إذ لم يتجاوز عدد المستخدمين الإضافيين 50 مستخدما مقارنة بالهدف المقرر وهو 500 6، وطلب توضيحات بشأن العقبات المحددة والدروس المستفادة المحتملة لبلوغ الغايات في عام 2025.

677 - وفيما يتعلق بمكاتب الأمم المتحدة في نيروبي وجنيف وفيينا، شكر أحد الوفود المكاتب على وثائق البرامج، مشيرا إلى التفاني في العمل الذي أبدته المكاتب الثلاثة في إعداد الوثائق. وقال وفد آخر إن عمل المكاتب بالغ الأهمية لدعم النظام المتعدد الأطراف وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها المكاتب للتكيف مع الصعوبات التي تطرحها حالة السيولة ومع ذلك الاستمرار في أداء عملها على أفضل وجه وفي رعاية الموظفين. وأشار وفد آخر إلى اشتداد أزمة السيولة وقال إن التدابير التخفيفية المتخذة نتيجة لها، بما في ذلك تخفيض المخصصات والقيود المفروضة على التوظيف، كان لها أثر عميق على العديد من وكالات الأمم المتحدة التي تنفذ الأنشطة الأساسية التي صدر تكليف بها. ورحب الوفد بفرصة إطلاع الدول الأعضاء على معلومات مستكملة منتظمة ومنسقة عن الحالة.

678 - وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، أشار أحد الوفود إلى عدم وجود سياسة شاملة لعدة قطاعات، وإلى عدم الاتساق في الخطط البرنامجية لمكاتب الأمم المتحدة في نيروبي وجنيف وفيينا بشأن تحسين التمثيل الجغرافي. وقال وفد آخر إن التشجيع على زيادة اهتمام المرشحات المنتميات إلى البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا هو استراتيجية جديرة بالترحيب، ولكنه أضاف أن الزيادة المقترحة في أعداد المرشحات ينبغي أن تكون زيادة نوعية وليست كمية. وأشار الوفد إلى أن الاستراتيجية ستعطي قيمة أكبر إذا أسفرت عن زيادة في عدد النساء المعينات في المناصب العليا، وشدد على ضرورة التوزيع الجغرافي العادل على مستوى القيادة العليا.

679 - وأعرب أحد الوفود عن امتنانه للعمل الشاق الذي أنجز في مراكز العمل الثلاثة، مشيرا إلى أن إحدى المسؤوليات الرئيسية لمراكز العمل هي تقديم خدمات الدعم للعملية الحكومية الدولية للمنظمة تمشيا مع دورها باعتبارها مراكز مؤتمرات رئيسية للدبلوماسية الدولية، بما في ذلك تقديم خدمات الدعم التقني للمؤتمرات في إطار منظومة خدمات المؤتمرات. وأشار الوفد إلى أن هذه الخدمات تشمل استخدام طرائق حديثة ومرنة لعقد المؤتمرات، بما في ذلك عقد المؤتمرات عن بعد وبالحضور الشخصي والافتراضي، مما يتيح مشاركة البعثات المحدودة بشكل أكبر من حيث القدرات والحضور في مراكز العمل. وأعرب وفد آخر عن تأييده لاستخدام التكنولوجيا كأداة ابتكارية لتمكين جميع موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك خدمات عقد المؤتمرات بالحضور الشخصي والافتراضي التي تتيح إشراك الوفود الصغيرة والمجتمع المدني. وأشار الوفد إلى أن طرائق عقد المؤتمرات القائمة على الحضور الشخصي والافتراضي تهدف إلى تكميل المشاركة الشخصية والمساعدة على الحد من الأثر البيئي وتحقيق وفورات في التكاليف فيما يتعلق بالسفر. غير أن وفدا آخر تساءل عما إذا كان الطابع الشامل للمشاركة الافتراضية مفيدا، بالنظر إلى أن منظمة الصحة العالمية أعلنت أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لم تعد من حالات الطوارئ المتعلقة

بالصحة العامة. واقترح الوفد أن تعود المكاتب الموجودة خارج المقر إلى الاجتماعات المباشرة ما لم يُتفق على المنتدى الافتراضي ويتقرر ذلك على الصعيد الحكومي الدولي.

680 - ورحب أحد الوفود بالجهود المبذولة لتحسين الاستدامة البيئية لعمليات المكاتب الموجودة خارج المقر. وشجع وفد آخر مكتبي جنيف ونيروبي على إنجاز مشروعي البناء في الوقت المناسب وفي حدود الميزانية. ووجه وفد آخر نداء من أجل مراعاة مصالح الدول الأعضاء في المقام الأول في جميع مشاريع البناء. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتنويع الشراء، بسبل منها إجراء أنشطة اتصال مع البائعين الموجودين في البلدان النامية.

681 - وطلب أحد الوفود معلومات مستكملة من مكاتب نيروبي وجنيف وفيينا عن كيفية استجابتها لقرار الجمعية العامة 278/77 المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

682 - وأشاد أحد الوفود بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لانتقاله الناجح إلى الاجتماعات الحضورية عقب نهاية الجائحة، مستشهدا بالدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة والدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة، وكذلك منح المكتب شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO 14001:2015 للإدارة البيئية في إطار استراتيجية خضرنة المنظمة الزرقاء. وأشاد الوفد أيضا بالتقدم المحرز في تشييد الوحدات المكتبية A إلى J، التي ستنجز في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية. وأخيرا، أشاد الوفد بالتقدم الذي أحرزه المكتب في إنشاء مكتب الدعم الإداري المشترك، وأشار إلى أن الخدمات والدعم المقدمين يظهران فوائد مبادرة الأمين العام المتعلقة بمكتب الدعم الإداري المشترك.

683 - وأشاد وفد آخر بالمبادرات التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتعزيز صحة الموظفين ورفاههم من خلال توسيع نطاق البرامج الصحية وتقديم المشورة. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود الجارية لتهيئة بيئة عمل أكثر شمولا ودعما من خلال تنظيم حلقات دراسية شبكية عن الوقاية من الإنهاك المهني.

684 - وأشار أحد الوفود إلى قرار الجمعية العامة 242/53، فرحب بالمبادرات التي يجري اتخاذها لزيادة استخدام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وفعاليته، بما في ذلك المرحلة الأولية من نشر نهج مكتب الدعم الإداري المشترك. واستفسر الوفد عن التقدم المحرز في النشر، وطلب معلومات مستكملة عن أي صعوبات وُوجهت وعن الحلول المطبقة. وأشار الوفد نفسه إلى أن عددا من مؤسسات الأمم المتحدة تنقل خدماتها إلى نيروبي بهدف تقريبها من عملائها المستهدفين. ونظرا للاهتمام المتزايد بمسائل تغير المناخ والبيئة على الصعيد العالمي، أشار الوفد إلى أنه يتوقع زيادة في عدد المشاركين الذين يحضرون مؤتمرات واجتماعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، وذلك سيتطلب مرافق وخدمات مؤتمرات تتسم بالكفاءة والحداثة. وأشار الوفد إلى أهمية ضمان محاسبة أصول تتسم بالحكمة في مشاريع التشييد الكبرى وأن يظل المخطط العام المقترح في المسار الصحيح. ونظرا لتنوع العملاء، استفسر الوفد عن الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتعزيز تعدد اللغات وتقوية المهارات اللغوية لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المكتب. واستفسر الوفد أيضا عن الاعتماد المخصص لتعزيز هيكل تكنولوجيا المعلومات ونظمها. وأشار في الأخير إلى التزام حكومة كينيا بالتعاون الجاري مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بما في ذلك إدماج الدروس المستفادة في الخطط المقبلة.

685 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده للاستراتيجية التي يتبعها مكتب الأمم المتحدة في جنيف لتجهيز القاعات بالمعدات اللازمة لعقد المؤتمرات بالحضور الشخصي والافتراضي، فأشار إلى أن تمديد الترتيبات

المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال من أجل إتاحة استمرار توفير إمكانية عقد المؤتمرات بالحضور الشخصي والافتراضي، سيكفل الاستفادة بفعالية من تلك المرافق. وقال الوفد إن مجلس حقوق الإنسان حصل على تمديد خاص بالممارسة القائمة على استخدام طرائق المشاركة من بعد حتى نهاية السنة التقويمية، ولكنه ألمح إلى أن حلا أعم في الأجل المتوسط قد يلزم لجميع الكيانات التي يقدم لها المكتب خدمات عقد المؤتمرات بالحضور الشخصي والافتراضي.

686 - وفي سياق دعم الهيئات الحكومية الدولية، أشار أحد الوفود إلى أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف شهد موجة جديدة من المناقشات الرامية إلى تعزيز الشكل الافتراضي لأعماله، مثلا مقرر مجلس حقوق الإنسان 116/55. غير أن الوفد ذكر أن الأمانة العامة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ليس لديها ولاية من الجمعية العامة لعقد اجتماعات حكومية دولية في شكل افتراضي أو مختلط. وأشار الوفد إلى أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وهي الإدارة الرئيسية في الأمانة العامة المسؤولة عن تقديم خدمات المؤتمرات، تعمل وفقا لهذا النموذج، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه هي الطريقة التي ينبغي أن يعمل بها مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وأشار الوفد إلى الفقرة 29 هاء-3، فطلب توضيحا بشأن مكاتب المنسقين المقيمين الـ 18 في أوروبا التي يقدم إليها مكتب الأمم المتحدة في جنيف الدعم في مجال السفر والمشتريات، ونوع الدعم الذي يقدمه المكتب إلى مكتب الأمم المتحدة في كوسوفو.

687 - وفيما يتعلق بالمرافق الموجودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أعرب أحد الوفود عن أمله في ألا تستخدم هذه المرافق لعرض أي رموز أو شعارات مثيرة للجدل تقوض التعاون الدولي. وشدد الوفد على أن مرافق المكتب تتاح لمنظمات المجتمع المدني لعقد مختلف المناسبات بطريقة تتسق تماما مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996.

688 - واستفسر أحد الوفود عن الحوافز المتاحة للموظفين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف للمشاركة في دورات الكفاءة في اللغات الرسمية، على النحو المبين في الفقرة 29 هاء-33. وأشاد الوفد أيضا بالتزام المكتب بالحفاظ على التصميم التاريخي الأصلي والسمات التاريخية لمبانيه.

689 - وأشاد أحد الوفود بمكتب الأمم المتحدة في فيينا لتركيزه المستمر على المسائل المتعلقة بالموارد البشرية، ولا سيما جهوده المبذولة لتهيئة بيئة عمل أكثر شمولا واحتراما ودعما. وسلم نفس الوفد بالدور المحوري الذي يؤديه تدريب الموظفين، ولكنه أشار إلى أنه سيكون من المفيد اعتماد مقاييس أخرى لتقييم أثر البرنامج الفرعي من أجل فهم مدى تحقق أهدافه. وأشار وفد آخر إلى الدعم الذي يقدمه المكتب من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في القوة العاملة واستخدام الدروس المستفادة لزيادة الوعي وتوسيع نطاق تدريبه الخاص بإدماج منظور الإعاقة.

690 - وأعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا في ضمان الانضباط في الميزانية والتقيد بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مشيرا إلى التقدم المحرز في تحسين وعي الموظفين بمسائل الميزانية والمحاسبة والأحكام والقواعد المالية للأمم المتحدة. وطلب الوفد نفسه توضيحا بشأن تقديم الخدمات الإدارية من جانب أفرقة متعددة اللغات في المكتب، على النحو المشار إليه في الفقرة 29 واو-2. وسأل الوفد أيضا عما إذا كانت القائمة الواردة في الفقرة 29 واو-7 تشمل بالكامل جميع الولايات التشريعية.

استنتاجات وتوصيات

691 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

البرنامج 26
الرقابة الداخلية

692 - نظرت اللجنة في جلستها السادسة، المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، في البرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect.30)).

المناقشة

693 - أعربت الوفود عن تأييدها القوي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما يشمل الركائز الثلاث لعمله، وهي المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق، ولخطته البرنامجية المقترحة لعام 2025. وورد أيضا الإعراب عن التأييد لولاية المكتب ومسؤوليته في مجال الرقابة، ولاستقلاله التشغيلي، ومساهمته في إدارة موارد المنظمة بفعالية وكفاءة، وحرصه مع ذلك على زيادة المساءلة والأداء العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وذكّر أحد الوفود بوجوب أن يكون الاستقلال والحياد والروح المهنية في صميم عمل المكتب.

694 - وتم الإعراب عن التقدير للعمل الجاري من أجل منع ومكافحة سوء السلوك الجنسي والتحرش والتمييز العنصري والغش والفساد، وللمهمة الهامة التي يضطلع بها المكتب في مجال تتبع تنفيذ الولايات من أجل موثوقية المنظمة ومصداقيتها. وتمت الإشادة بتعاون المكتب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، وأُعرب عن التأييد لهذا التعاون. وسأل أحد المندوبين عما إذا كان بوسع المكتب إجراء عمليات تدقيق وتفتيش وتحقيق مفاجئة في غضون مهلة وجيزة ، وعن الكيفية التي يتم بها توزيع العمل بين المكتب ومجلس مراجعي الحسابات.

695 - وأعرب أحد الوفود عن تأييده لأولويات استراتيجية عام 2025، المبيَّنة في الفقرة 30-2 من التقرير (A/79/6 (Sect.30)). ولاحظ وفد آخر أن الفقرة 30-2 تسرد العديد من استراتيجيات الأمين العام المتداخلة، لكنها لا تدرج التمثيل الجغرافي.

696 - وأشار أحد الوفود إلى الدور الرقابي للمكتب خلال الخفض التدريجي للبعثات أو خلال المراحل الانتقالية لها، كما هو مبين في الفقرة 30-2، وتساءل عن سبب عدم إدراج قرار مجلس الأمن 2594 (2021) ضمن قائمة ولايات المكتب. ورحّب أحد الوفود بأنشطة المكتب التي تستند عموما إلى ولايات صادرة عن هيئات حكومية دولية، ووجه الانتباه إلى الفقرة 30-10 وإلى قائمة المهام المسندة إلى البرنامج. ولاحظ الوفد أن القائمة لا تتضمن قرارات الجمعية العامة المعتمدة في السنوات الأخيرة، وشدد على ضرورة تحديثها من أجل توجيه عمل المكتب.

697 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، المراجعة الداخلية للحسابات، تم الترحيب بتنفيذ 48 توصية من توصيات مراجعة الحسابات المتعلقة بتعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2023. ويمثل ذلك الرقم زيادة مقارنة بالتوصية الوحيدة التي تم تنفيذها في عام 2022. ورغم الإعراب عن التقدير للتقدم المحرز، تم طلب توضيحات بشأن الجهود المبذولة في الحرص على تنفيذ جميع التوصيات الـ 217 المتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأهب لها. وفيما يتعلق بالنتيجة 1، تعزيز نظام المساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، استفسر أحد الوفود عن أسباب انخفاض الأداء المستهدف. وفيما يتعلق بالنتيجة 2، زيادة المساءلة من خلال ممارسة تفويض السلطة بشفافية، تساءل أحد الوفود عن سبب قبول 29 توصية فقط من توصيات مراجعة الحسابات، أي ما يعادل نسبة 4 في المائة من مجموع التوصيات المقبولة في عام 2023، وتلك نسبة لا تستوفي الهدف المقرر وقدره 12 في المائة.

698 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، جرى الترحيب بالإشارة الواردة بشأن تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وتم التشديد على أهمية تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب نظرا للدور الأساسي لنظام المنسقين المقيمين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

699 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، التحقيقات، أُعرب عن التأييد للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تعزيز ثقافة المساءلة وكفالة الاستجابة في الوقت المناسب للشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين وسوء السلوك الجنسي. وشددت الوفود على أن ثقافة المساءلة تبدأ من مستوى القيادة، وهي أساسية لنجاح إدارة المنظمة. وعلاوة على ذلك، شجّعت الوفودُ المنظمةَ على مواصلة إظهار التزامها بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعلى توفير العدالة لضحايا هذا الانتهاك. وطُلب في هذا الصدد الحصول على معلومات عن التدابير التي سيتخذها المكتب من أجل ضمان توافر خبراء مؤهلين يعززون استجابته، وعن الخطوات اللازمة لتقليص آجال عملية التحقيق وإصدار التقارير من قبل المكتب، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بالضحايا. وأُعرب عن التأييد للهدف المتمثل في إنجاز 80 في المائة من جميع التحقيقات في غضون ستة أشهر، لكن القلق ساد بشأن ما اكتمل من التحقيقات في غضون هذه الفترة، وبلغ فقط نسبة 37 في المائة ونسبة 46 في المائة خلال عامي 2023 و 2022، تباعا.

700 - وتساءل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي تعزيز نهج عدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسين، وذلك ليس بالتركيز على ما لا ينبغي أن يحدث منه، بل على عواقب ما قد يحدث. واستفسر أحد الوفود أيضا عما إذا كانت سياسة عدم التسامح هذه قد أفضت إلى تأديب أفراد من عمليات حفظ السلام، وشدد على ضرورة تنفيذ هذه السياسة وممارسة الرقابة حتى يرتدع الأفراد عن سوء السلوك.

الاستنتاجات والتوصيات

701 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية أو اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 26، الرقابة الداخلية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

البرنامج 27
الأنشطة المشتركة التمويل

702 - نظرت اللجنة، خلال جلستها الثالثة عشرة المعقودة في 21 أيار/مايو 2024، في البرنامج 27، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 31)).

المناقشة

703 - اعترافاً بالدور القيادي للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والعمل المخلص الذي يقوم به كلٌّ منهم، وجهت عدة وفود الشكر إلى ممثلي الكيانات الثلاثة على إعداد الخطط البرنامجية المقترحة لعام 2025 وكرّرت الوفود تأكيد دعمها المستمر لأهداف الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل. وجرى التشديد على أن الكيانات الثلاثة أسهمت إسهاماً كبيراً في تحسين التنسيق والفعالية في منظومة الأمم المتحدة.

704 - ولاحظ أحد الوفود أن الحاجة ملحةٌ، في عالم يتسم بتقلب الأحوال وعدم اليقين، إلى أن تعزّز مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التعاون، وتنسّق الأهداف والسياسات، وتحسّن كفاءة العمل، وتحدّ من ازدواجية الجهود وإهدار الموارد. وفي هذا السياق، شُدّد على أهمية تعدد اللغات في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن المنظمات ينبغي أن تستخدم لغاتِ الأمم المتحدة الرسمية الست جميعها على قدم المساواة وبشكل كامل في كافة الأنشطة التي تقوم بها وذلك في مسعى إلى تضييق الفجوة في الاستخدام بين اللغة الإنكليزية واللغات الخمس الأخرى. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن قلقه البالغ إزاء غياب التوازن في تكوين موظفي وكالات الأمم المتحدة ودعا مراراً إلى تحسينه في المستقبل، ملاحظاً أن تشكيلة موظفي وكالات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر شمولا وتنوعا. ولضمان ازدياد نسبة الموظفين من رعايا البلدان النامية، طُلب إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين اتخاذ تدابير عملية لتنسيق وتعزيز الإشراف على وكالات الأمم المتحدة.

705 - وفيما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، أعربت عدة وفود عن تأييدها للعمل الهام الذي تقوم به اللجنة والمتمثل في تنظيم وتنسيق شروط خدمة موظفي النظام الموحّد للأمم المتحدة مع إدخال التحسينات اللازمة لضمان مواكبة الموظفين لاحتياجات العالم المتغير. وأُعرب عن التقدير للجهود الاستباقية التي تبذلها اللجنة من أجل حماية وتحسين نظام أجور موظفي الأمم المتحدة وظروفهم المعيشية. وجرى التشديد على أن الجهود المبذولة لتعزيز اتساق وفعالية نظُم إدارة الموارد البشرية ضروريةٌ لضمان تحقيق الأهداف الطموحة لمنظومة الأمم المتحدة. وأعرب وفدٌ عن تأييده وترحيبه بتوصية اللجنة الداعية إلى دفع بدلٍ بانتظام في مراكز العمل ذات الظروف المنطوية على مشقّة بالغة.

706 - وفيما يتعلق باستراتيجية لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2025، أعربت عدة وفود عن اهتمامها بما جاء في الفقرة 31-4 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 فيما يتعلق باعتزام اللجنة إجراء استعراض واقتراح التحديثات الملائمة على الجمعية العامة بشأن أي مستجدات أو تحسينات جديدة متصلة بالتنوع الجغرافي للقوة العاملة وتجديد شبابها. فلاحظ أحد الوفود أن النتيجة المتوخاة هي تعزيز التنوع الجغرافي للقوة العاملة وتجديد شبابها، وحث على إعطاء الأولوية لهذين الهدفين بما يضمن خطة عمل قوية. وأشير إلى أن مسألة التمثيل الجغرافي العادل طُرحت في كل تفاعل أجرته لجنة البرنامج والتنسيق منذ بداية

الدورة الرابعة والستين وأن تجديد شباب المنظمة شاغل تتزايد أهميته لأنه لم ينل نفس القدر من الاهتمام. وفي هذا السياق، كرّر أحد الوفود طلبه إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الجارية من أجل ضمان تحقيق التمثيل الجغرافي العادل في الأمانة العامة والتوزيع الجغرافي للموظفين على أوسع نطاق ممكن في جميع الإدارات والمكاتب وفي جميع الرتب الوظيفية. وفي حين سُلّط الضوء على عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية في هذا الجانب، حيث تُبذل الجهود لمعالجة المشكلة، استفسر الوفدُ عن الأطر الزمنية والتفاصيل التي يمكن إطلاع لجنة البرنامج والتنسيق عليها فيما يتعلق بالمبادرة وأيّ نتائج يُتوقع أن تحققها. وعلاوة على ذلك، أثيرت تساؤلات بشأن مدى توافر معلومات عن الفئات العمرية للقوة العاملة في تلك المرحلة وما إذا كان تجديد شبابها قد تأثر بأزمة السيولة. وطُلب أيضا إيضاح بشأن الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام للاحتفاظ بالمهنيين الشباب أصحاب الكفاءة والأسباب المؤدية لاستقالتهم، وعن التدابير المقترحة لتتبع ورصد التنقل الوظيفي لموظفي الفئة الفنية الشباب العاملين في المنظمة.

707 - وبالإشارة إلى النتيجة 2 من النتائج المقررة لعام 2025 والمتمثلة في "جعل مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحّد ملائمة للغرض المنشود وتنافسية وفعالة من حيث التكلفة"، أعرب أحد الوفود عن شواغل بشأن البيان التفصيلي لاستعراض مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد الذي سيبدأ في عام 2024 والتقرير المرحلي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في عام 2025 ملاحظاً أن إعدادهما سيكون مهمة شديدة الصعوبة. وقال الوفد إنه يتوقع أن تقوم لجنة الخدمة المدنية الدولية، بعد إجرائها الاستقصاءات العالمية، بطلب معلومات من الموظفين عموماً وأن تضع آليةً أكثر معقولية للحوافز الإيجابية تستند إلى مبدأي العدل والصدق في التعامل مع الحقائق من أجل اجتذاب المزيد من المواهب إلى منظومة الأمم المتحدة والاحتفاظ بها. وفيما يتعلق بمقياس الأداء الوارد في الجدول 31-3 في إطار النتيجة 2، طُلبت معلومات عن التوقيت الذي يُعتزم فيه استطلاع آراء الموظفين فيما يتعلق بمدى رضاهم عن مجموعة عناصر الأجر الخاصة بالنظام الموحد وعما إذا كانت هناك مؤشراتٌ مبكرة على رضا الموظفين.

708 - وفيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الدؤوب الذي تقوم به الوحدة لكفالة توافر منظور مستقل بشأن تحسين إدارة الأمم المتحدة وإجراءاتها الداخلية. وأُشيد بتقرير الوحدة الصادر في الآونة الأخيرة عن استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي سياق تعقد بيئة العمل وتزايد المخاطر في العديد من مراكز العمل، شُدد على أن التقرير يمثل خطوة هامة لضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر وعياً ومجهزة تماماً لمواجهة التحديات.

709 - وإضافة إلى ذلك، أكد أحد الوفود دعمه لوحدة تفتيشٍ مشتركة قوية ومزوّدة بموارد كافية تمكّنها من الاضطلاع بالدور النشط المنوط بها في استعراض المسائل التي تؤثر على كفاءة الخدمات والاستخدام السليم للأموال من أجل ضمان الكفاءة في التنظيم والإدارة على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأقر وفد آخر بالنتيجة المقرّرة 1 التي أسهم في إطارها عملُ الوحدة في قبول المنظمات المشاركة نسبة 77 في المائة من التوصيات، وهو ما شكّل أداء متجاوزا الهدفَ المقرّر المتمثل في قبول 76 في المائة منها، وأشار الوفد إلى أن الدول الأعضاء مسؤولةٌ مسؤولية مشتركة من خلال مجالس الإدارة وأمانات المنظمات عن كفالة التنفيذ السريع لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

710 - وبالإشارة إلى استراتيجية وحدة التفتيش المشتركة لعام 2025، ولا سيما ما جاء في الفقرة 31-27، قال وفدٌ آخر إنه يتوقع أن تركّز الوحدة على مهامها المتعلقة بالمساءلة والرقابة وأن تواصل تحسين التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التآزر. وفيما يتعلق بتعامل الوحدة مع مجلس

مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، طلب مزيدٌ من المعلومات لإيضاح مجالات التعاون المحددة مع هيئتي الرقابة المذكورتين.

711 - وفيما يتعلق بمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الضخم الذي يضطلع به المجلس من أجل تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق في السياسات التي تعتمدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفي برامجها وأنشطتها. وأُكد الدور الفريد الذي يؤديه المجلس في سياق تشكيل أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أهداف التنمية المستدامة من أجل التصدي للتحديات العالمية بصورة مشتركة. وفي ذلك الصدد، كرّر أحد الوفود الإعراب عن تقديره للعمل الهام الذي يضطلع به المجلس من أجل تعزيز وتوسيع قدرة النظام المتعدد الأطراف على تحقيق النتائج في جميع جوانب التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام.

712 - وأعرب وفدٌ آخر عن تأييده للعمل الذي يقوم به مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن مواصلة تحديث بوابة بيانات الأمم المتحدة وقابليتها للتشغيل التبادلي. كما أُعرِب عن التقدير للجهود المبذولة من أجل نشر البيانات من خلال الوظائف، مثل بوابة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين، وهو جهد هام يسمح بمزيد من الابتكار في التحليلات والاتصالات وسبل التواصل الرقمي. ولاحظ أحد الوفود الإشارة إلى الفقرة 31-54 في إطار النتيجة 3، وطلب إيضاحاً لما إذا كانت هناك مقاومةٌ من جانب الموظفين أو المنظمات لتنفيذ مبادرة الهوية الرقمية.

713 - وأكد وفدٌ آخر أهمية أن تكون الكيانات ممتثلةً باستمرار للولايات الحكومية الدولية المدرجة في الوثيقة. وفي حين أشير إلى ضرورة تعزيز التمثيل الجغرافي المتساوي بين الدول الأعضاء في الأمانة العامة للأمم المتحدة، طُرح سؤال عن ماهية التدابير التي يتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في هذا المجال. ورغم ورود إشارات إلى المنظور الجنساني وإدماج منظور الإعاقة في استراتيجية عام 2025 والعوامل الخارجية ذات الصلة على النحو المبين في الفقرتين 31-46 و 31-47، تساءل الوفد نفسه عن سبب عدم الإشارة إلى ضرورة ضمان التمثيل الجغرافي العادل. وعلاوة على ذلك، طُلب إيضاحٌ لسبب عدم إدراج معلومات متصلة بذلك المبدأ الأساسي، الذي هو جزء من ميثاق الأمم المتحدة في مادته 101 على النحو المبين في عدد لا يحصى من قرارات الجمعية العامة، ضمن الولايات المماثلة المتعلقة بمسائل الشمولية والتمثيل. وفيما يتعلق بالفقرة 31-40 الواردة في إطار المنجزات المستهدفة، طُلب مزيدٌ من الإيضاح بشأن انخفاض عدد اجتماعات اللجنة الخامسة التي تشارك فيها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2025، حيث نقَص هذا العدد من 10 اجتماعات في عام 2024 إلى 8 اجتماعات في عام 2025.

الاستنتاجات والتوصيات

714 - **أشادت اللجنة بالعمل الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة لتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها وتنسيقها، وشددت على أهمية التزامها الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.**

715 - **وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على مواصلة جهوده لتشجيع تنفيذ الولايات على نطاق المنظومة بهدف ضمان الكفاءة، ولا سيما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.**

716 - **وأوصت اللجنة أيضا بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على كفالة الشفافية والمساءلة في إجراءات الميزانية المعمول بها فيما يتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف بين الكيانات الممثلة في شبكة المالية والميزانية.**

717 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بالتعديلات التالية:**

ثانيا - وحدة التفتيش المشتركة الثانية

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

يضاف القرار "279/77 وحدة التفتيش المشتركة".

يضاف القرار "276/78 وحدة التفتيش المشتركة".

البرنامج 28
السلامة والأمن

718 - في الجلسة العاشرة المعقودة في 17 أيار/مايو 2024، نظرت اللجنة في البرنامج 28، السلامة والأمن، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 34)).

المناقشة

719 - شكرت الوفود إدارة شؤون السلامة والأمن على عرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 وأعربت عن تقديرها ودعمها لالتزام الإدارة بكفالة تهيئة بيئة آمنة ومأمونة لجميع الموظفين والأفراد والمندوبين وكبار الشخصيات وغيرهم من الزوار في مقر الأمم المتحدة والمواقع الأخرى الموجودة خارج المقر. وأعرِب أيضا عن التقدير لتركيز الإدارة المستمر على تحقيق المرونة والكفاءة والنتائج.

720 - وسلط أحد الوفود الضوء على إعادة تعيين وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن في الآونة الأخيرة وأعرب عن تطلعه إلى استمرار دعمه لإنجاز الإصلاحات الجارية.

721 - وأشار أحد الوفود إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به الإدارة في تمكين تنفيذ برامج الأمم المتحدة وأقر بأنها شريك بالغ الأهمية في تنفيذ مهام المساعدة الإنسانية، ولا سيما في البيئات غير الآمنة. ولوحظ أن الأمم المتحدة تعمل في جميع أنحاء العالم وتواجه تحديات عديدة ومخاطر متزايدة في مواقع مختلفة، وغالبا ما يكون ذلك في مناطق نزاع شديدة الخطورة. ولا يزال تزايد النزاعات وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم يتسببان في زيادة الاحتياجات الإنسانية، ويواجه العديد من أكثر الفئات ضعفا في العالم عوامل متعددة ومتزامنة مزعزعة للاستقرار، تشمل مستويات غير مسبوقة من الهجرة الناجمة عن تغير المناخ وعدم اكتراث بعض الجهات الفاعلة بالقانون الدولي الإنساني. ولذلك، من الأهم أكثر من أي وقت مضى أن يكون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية حاضرين لتقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

722 - وأثنِي على الإدارة لما تبذله من جهود للتحديث من خلال اتباع نهج قائم على إدارة المخاطر الأمنية، بالنظر إلى مدى الترابط الوثيق بين إمكانية الوصول إلى المواقع والبرمجة والسلامة والأمن في العمليات الإنسانية. وأثني على الإدارة أيضا لما تبذله من جهود لتحسين نظمها لإدارة المعلومات والمعارف وشُجعت على استخدام نظم عامة وشفافة لتسجيل حوادث المخاطر بالتعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية وغير الحكومية.

723 - وتم التشديد على أن سلامة أفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المحتاجين، وحماية مباني الأمم المتحدة وممتلكاتها، أمور ذات أهمية بالغة. وفي هذا الصدد، أشادت الوفود بالعمل الشجاع الذي يقوم به موظفو الإدارة ودورهم الحيوي في تمكين كيانات منظومة الأمم المتحدة من تنفيذ برامجها وأنشطتها في المقر وفي الميدان على السواء، بما في ذلك توفير الأمن لحوالي 000 180 موظف و 000 400 من معاليهم في أكثر من 125 بلدا، ضمن سياقات أمنية بالغة الصعوبة.

724 - وأعرِب عن التأييد لاستخدام جميع الأدوات المتاحة لتعزيز القيام، بما يتسق مع القانون الدولي، بمساءلة أولئك المسؤولين عن الهجمات غير المشروعة على العاملين في المجالين الطبي والإنساني، والحاجة إلى مواصلة العمل المضطلع به منذ فترة طويلة لإبقاء العواقب الإنسانية للأزمات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وأعرب أحد الوفود عن تعازيه فيما يتعلق بمقتل أحد موظفي تنسيق شؤون الأمن مؤخرا بينما كان يؤدي مهام أمنية في الميدان، وسلط الضوء على السياق المتطلب للجهود والظروف الصعبة التي تعمل فيها الإدارة. وأكد الوفد من جديد أهمية عمل الإدارة، بما في ذلك عملها كما هو وارد في الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، ودعا إلى مواصلة دعم الإدارة للتمكين من تنفيذ البرامج.

725 - ورحب أحد الوفود بمناصرة الإدارة للتكيف والتحسين المستمر، وأثنى على نهجها الابتكاري وجهودها المتسقة لتقييم وتعزيز تقديم الخدمات، وتسجيل الدروس المستفادة، وكفالة التماسك والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وطُلب توضيح بشأن كيفية استجابة الإدارة للطلبات المتزايدة نتيجة للأزمات المتعددة وأي تدابير تكيف اتُّخذت استجابة للسياق الأمني السائد.

726 - ورحبت الوفود أيضا بإدماج الإدارة للمنظور الجنساني في نظام لإدارة الأمن يراعي الفوارق بين الجنسين، وكذلك تنفيذ استراتيجية متعلقة بالإعاقة للمساعدة على تعزيز وتحسين التنوع والإنصاف والشمول، وهما أمران أساسيان للإنجاز الفعال لولاية الإدارة. وشُجعت الإدارة على مواصلة تعزيز هذه الجهود.

727 - وعلى الرغم من أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل في نطاق ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، أشار أحد الوفود إلى موافقة الجمعية العامة مؤخرا، في قرارها 253/78، على 19 وظيفة لتعزيز المرونة التشغيلية للإدارة واستجابتها الطارئة للأزمات، وأعرب عن رأي مفاده أن هذه القدرات المعززة ستمكن الإدارة من التصدي بسرعة للتحديات التي يمكن أن تواجه السلامة والأمن والتي قد تؤثر على تنفيذ الولايات، وتَطلَّع إلى رؤية نتائج إيجابية. وشجع وفد آخر بقوة الوفود الأخرى على الانضمام إليه في تلبية الحاجة الملحة إلى تخصيص موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها الإدارة للوفاء بولايتها والاضطلاع بمسؤولياتها للتمكين من تنفيذ البرامج بأمان.

728 - وأشار أحد الوفود إلى الصعوبات والقيود التي تواجه بسبب محدودية الوصول إلى مرآب مقر الأمم المتحدة ومبانيه، والناجمة عن التعديلات التي أدخلت على ترتيبات مراقبة الدخول في إطار مواجهة أزمة السيولة في الأمم المتحدة، وطلب معلومات عن احتمالات العودة إلى ساعات العمل العادية عند مداخل مباني الأمم المتحدة بعد انتهاء تدابير التقشف.

729 - وفيما يتعلق بالفقرة 34-17، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن مواضيع ومجالات تركيز التقييمين اللذين أقرتهما الإدارة في عام 2025، وأعرب عن أسفه لأن الردود التي قدمها ممثلو الأمين العام لم تكن مرضية على الإطلاق.

730 - وفيما يتعلق بالنتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1، خدمات الأمن والسلامة، رحبت الوفود بتبسيط العملية بالنسبة للمندوبين والموظفين الذين يسافرون بين مراكز العمل من خلال استحداث برنامج أمني مشترك للسماح باستخدام بطاقة الهوية نفسها (تصاريح الدخول) في مختلف مراكز العمل. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مفهوم النظام العالمي الموحد لمراقبة الدخول لم يوضع وفقا للخطة التي صيغت قبل 20 عاما، وطلب توضيحا بشأن ما إذا كان الهدف المقرر لعام 2025 يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من المشاريع السابقة، بما في ذلك إخفاقات الماضي.

731 - وفيما يتعلق باستراتيجية البرنامج الفرعي 2، العمليات الميدانية، ولا سيما الفقرة 34-32 (ج)، لاحظ أحد الوفود أن عبارة "بما فيها" قد أضيفت إلى صيغة التقرير السابق (A/78/6 (Sect. 34))، وأشار إلى أن هذه العبارة ستوسع نطاق نشر أفراد الأمن. وطلب الوفد توضيحا في هذا الصدد.

732 - وفيما يتعلق بالفقرة 34-34، بشأن الأداء البرامجي في عام 2023، طُلب توضيح بشأن المساعدة الأمنية الإضافية المقدمة لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة في المواقع المتأثرة بالأزمات، بما في ذلك معلومات عن العملية المتبعة والمواقع. وفيما يتعلق بالموضوع نفسه، طُلبت معلومات إضافية عن كيفية تحديد حجم العمل وتوزيعه، بما في ذلك أي مسؤوليات مشتركة مع قوات الأمم المتحدة في الميدان وإدارة عمليات السلام.

733 - وأشير إلى الجدول 34-8 ومقياس الأداء لعام 2025، وهو "التنسيق والاستجابة في أوانه، مع إنشاء آلية للتنسيق أثناء الأزمات، حسب الاقتضاء، في غضون 72 ساعة من وقوع أي أزمة كانت". وأعرِب عن رأي مفاده أن الاستجابة السريعة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للتعامل مع أي أزمة كانت. وبناء على ذلك، طُلب توضيح الأساس العلمي لتحديد وقت استجابة طويل بهذا الشكل لإنشاء آلية تنسيق أثناء أزمة معينة.

734 - ووجه أحد الوفود الانتباه إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة في عام 2025، وشدد على أهمية ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها، وأعرب عن ثقته في أن الإدارة ستنسق مع البلد المضيف في هذا الصدد.

735 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الشراكات والدعم المتخصص، أعرب أحد الوفود عن تقديره لعمل خبراء الأمن المادي لقدرتهم على الانتشار بسرعة وتقديم حلول التدريب والدعم فيما يتعلق بتحديات السلامة المحددة في مواقع مختلفة عند ظهورها، على النحو المبين في الفقرة 34-47 بشأن الأداء البرنامجي في عام 2023.

736 - وفيما يتعلق بالشكل الثالث من الباب 34، تساءل أحد الوفود عن النمو السريع للعدد التراكمي لموظفي الأمن المعتمدين لتقديم مشورة دقيقة وفعالة في مجال إدارة الأمن، من 0 في عام 2021 إلى 100 موظف في عام 2022 إلى 126 1 موظفا في عام 2023، مع زيادة مقررة إلى 000 3 و 000 4 موظف في عامي 2024 و 2025، على التوالي. وطلب الوفد توضيحا بشأن الأساس المنطقي لهذا الاتجاه.

استنتاجات وتوصيات

737 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية 244/78، في الخطة البرنامجية للبرنامج 28، السلامة والأمن، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

باء - التقييم

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كلّ ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

738 - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة، المعقودة في 14 أيار/مايو 2024، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة في دورتها الحادية والستين عن التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/AC.51/2024/2).

المناقشة

739 - توجهت الوفود بالشكر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، وأشارت إلى أهمية الرقابة الداخلية والجهود المبذولة لمتابعة تنفيذ التوصيات. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للاهتمام الذي توليه الإدارة لمعالجة لنشر التقارير، الذي طلبه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في التوصية 4. وطلب الوفد من الإدارة أن تُقدّم معلومات مستكملة عن الخطوات التي اتخذتها في أعقاب التقييم الداخلي الذي أجرته لأثر منشوراتها، والذي تم الانتهاء منه في كانون الثاني/يناير 2021 والإبلاغ عنه بموجب التوصية 4، وأشار إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أفاد بأنّ 5 توصيات، من جملة 13 توصية، قد نُفّذت، وبأنّ 7 توصيات هي قيد التنفيذ. ورحّب الوفد بالمعلومات المستكملة عن نطاق تعميم منشورات الإدارة، وعن استجابة هذه الأخيرة لواقع الاتصالات السريع التطور، وأشار إلى الرقم المتعلق بعدد الزيارات إلى الموقع، الوارد تحت الفقرة 40 من التقرير.

740 - وذكر وفد آخر أنّ الرقابة والمساءلة الداخليتين هما وسيلة للتحسين المستمر ولتعهّد الموارد التي توفرها الدول الأعضاء. وطلب الوفد من مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقدّم مزيدا من التفاصيل عن المنهجية المستخدمة في التوصّل إلى الاستنتاج أفاد بأنّ جميع التوصيات قد نفذت بشكل مرضي.

الاستنتاجات والتوصيات

741 - **أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة عن التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.**

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدّمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي

742 - نظرت اللجنة، في جلستها 14 المعقودة في 22 أيار/مايو 2024، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي (E/AC.51/2024/3).

المناقشة

743 - أعربت الوفود عن شكرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على الاستعراض الذي يجريه كل ثلاث سنوات، مشيرة إلى التزام مكتب المستشارة الخاصة بإصلاح برنامجه وتنفيذ التوصيات، ولاحظ أحد الوفود على وجه التحديد أن المكتب أصبح أكثر استراتيجية واتساقا في عمله نتيجة لذلك. وأشار وفد آخر إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد وجد تحسينات في تنفيذ البرنامج نتيجة للإصلاح وأن تنفيذ توصياته مُرض. وفيما يتعلق بالتوصية 1، طلب الوفد من مكتب المستشارة الخاصة معلومات مستكملة عن إشارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى ضرورة إنشاء تسلسل إداري لتيسير تنفيذ استراتيجية البرنامج برمته وكفالة المساءلة.

744 - وأشار أحد الوفود إلى التوصية 4، فأثنى على مكتب المستشارة الخاصة لما يبذله من جهود كبيرة لتعزيز وظيفته المتعلقة بالبيانات واستخدام البيانات لدعم مهامه في مجالات الدعوة والاتصال والرصد. وسأل الوفد عن التحديات التي تواجَه في الوفاء بهذا الالتزام.

745 - وطلب وفد آخر توضيحا بشأن هويات الشركاء الخارجيين المذكورين في الفقرة 32 من التقرير، وتساءل عما إذا كان السفراء الأفارقة في نيويورك قد شاركوا في الاجتماعات.

استنتاجات وتوصيات

746 - **رحبت اللجنة بنتائج الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات وأثنت على مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي لتنفيذها التوصيات في الوقت المناسب وما ترتب على ذلك من تعزيز لتنفيذ البرنامج.**

747 - **ورحبت اللجنة بزيادة مستوى التنسيق بين البرامج الفرعية الثلاثة. وأوصت اللجنة بأن تكفل الجمعية العامة تزويد رئيس البرنامج بجميع الأدوات اللازمة لكفالة الإدارة المتكاملة للبرنامج، تمشيا مع دور مديري البرامج، وأوصت أيضا بأن تشجع الجمعية الأمين العام على تعزيز التنسيق بين إدارة التواصل**

العالمي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا وتعزيز قدرة مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا لإدارة موارد وبرنامج عمل البرامج الفرعية الثلاثة التي تشكل جزءا من البرنامج 9.

748 - **وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأعربت عن تقديرها للمكتب لقيامه بهذا الاستعراض.**

749 - **وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تحسين التنسيق بين مجموعة السفراء الأفارقة في نيويورك ومكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا من خلال إنشاء آلية إبلاغ منتظم من المكتب إلى الأمين العام، بعد عقد اجتماعات منتظمة بين المستشارة الخاصة والمجموعة، من أجل تعزيز أوجه التآزر والاتساق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وذلك في ضوء بدء نفاذ خطة السنوات العشر الثانية (2024-2033) لتنفيذ خطة عام 2063.**

750 - **وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة الاتساق بين خطة عام 2063 والموارد المتاحة لمكتب المستشارة الخاصة والهيكلين التنفيذيين الآخرين (إدارة التواصل العالمي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) والتي نشرتها الأمم المتحدة دعما لخطة عام 2063.**

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كلّ ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

751 - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة، المعقودة في 15 أيار/مايو 2024، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كلّ ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدّمتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تفتيش وظيفة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (E/AC.51/2024/4).

المناقشة

752 - أعربت وفودٌ عدّة عن تقديرها للتقرير. وأشار أحدها إلى أنه، فيما يتعلق بالتوصية 2، المتعلقة بتحسين إنجاز التقييمات المؤسسية وفائدتها، ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكفلَ أن تعكس خطة التقييم المؤسسي احتياجات المنظمة وأن تُجرى التقييمات المؤسسية في الوقت المناسب. وأُشيرَ إلى أهمية التقييمات التكوينية والاستشرافية. وقال وفد آخر إنّ من المهمّ أن تحسّن هيئة الأمم المتحدة للمرأة كيفية قياسها لحُسن توقيت تقارير التقييم، معرباً عن تأييد ضرورة انتظام تزويد موظفي الرصد والتقييم بالدورات والتوجيهية والتدريبية، فضلاً عن بناء قدراتهم.

الاستنتاجات والتوصيات

753 - **أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كلّ ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة بشأن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأعربت عن تقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على الاستعراض الذي اضطلع به.**

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي المقدَّم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2023

754 - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في 21 أيار/مايو 2024، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدّم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2023 (E/2024/11).

المناقشة

755 - وجهت الوفودُ الشكر إلى أمينة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق لعرضها التقرير الاستعراضي السنوي. وذكرت الوفود أن التقرير كان زاخراً بالمعلومات المفيدة وقيّماً، وهنأ أحد الوفود المجلسَ لاتباعه نهجاً استباقياً فيما يتعلق بمواضيع مثل الاستبصار الاستراتيجي والتطورات المستجدة في ميدان الذكاء الاصطناعي. وأثنى وفدٌ آخر على التدابير التي اتخذها مجلسُ الرؤساء التنفيذيين من أجل تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يركّز المجلس على وضع نهُج موحدة لتنفيذ الأنشطة الصادرة بها تكليفات فيما يتعلق فقط بالمنظمات التي وافقت هيئات إدارتها على هذا العمل؛ وفي حالة عدم انطباق ذلك، كان الرأي أن يؤخذ ببعض الاستثناءات عند تطبيق ممارسة مجلس الرؤساء التنفيذيين المتبعة على نطاق المنظومة.

756 - ولوحظ ورود إشارات إلى تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" في مقدِمة التقرير الاستعراضي السنوي للمجلس (الفقرتان 4 و 5). وذكّر أحد الوفود بأن الدول الأعضاء أحاطت علماً بتقرير "خطتنا المشتركة" في قرار الجمعية العامة 307/76 وقال إنه من السابق لأوانه طرحه كخريطة طريق للحكومات الوطنية. وأُشير كذلك إلى أن الدول الأعضاء لم تكلّف المنظمة بتنفيذ مبادرة "الأمم المتحدة 2,0" التي اقترحها الأمين العام في تقريره "خطتنا المشتركة".

757 - وفيما يتعلق بعمل مجلس الرؤساء التنفيذيين ذي الصلة بالواجبات تجاه المستقبل (الفقرتان 6 و 7)، أشير إلى أن الدول الأعضاء توجه تركيزها حالياً نحو التفاوض على مشروع الإعلان المتوخى إصداره بشأن الأجيال القادمة. وأعرب أحد الوفود عن امتنانه لأعضاء الفريق الأساسي المعني بالواجبات تجاه المستقبل والتابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج لما قام به الفريق من عمل من أجل وضع تصوّر لفكرة الأجيال القادمة وإثراء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مشروع الإعلان. وفي الوقت نفسه، شُدّد على أن عمل الفريق الأساسي ينبغي ألا يحلّ محل الأولويات الوطنية والرؤية الاستراتيجية للدول الأعضاء. وأشير إلى أن مفهوم "حقوق الأجيال القادمة" ليس له أساس قانوني وإلى أن أجيال المستقبل لا يمكن أن تكون مشمولةً بالمعاهدات الدولية الحالية لحقوق الإنسان. ورأى الوفدُ أن السبيل الوحيد إلى ضمان رفاه وازدهار الأجيال القادمة هو تحقيق التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الحد من الفقر وضمان العمالة الكاملة والإدماج الاجتماعي. وجرى التشديد أيضاً على أهمية الحفاظ على التنوع الثقافي ودعم الأسرة بوصفها النواة الأساسية للمجتمع.

758 - وعلاوة على ذلك، أوضِح أن الحوكمةَ الدولية للبيانات تُناقِشها الدول الأعضاء في إطار العملية الحكومية الدولية الجارية لوضع الاتفاق الرقمي العالمي. وفي ذلك السياق، لاحظ الوفد أن مفهوم "[ال]حوكمة [الـ]دولية للبيانات [التي] ترتكز على حقوق الإنسان" الوارد في التقرير الاستعراضي السنوي (الفقرة 8) ليس من المفاهيم المعترف بها حالياً بموجب القانون الدولي.

759 - وفيما يتعلق بالسياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات وحقوق الإنسان (الفقرتان 13 و 14)، أعربت وفودٌ عن دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي ذلك السياق، ذكَر أحد الوفود أن من الضروري أن تكون مبادئ توجيهية وافقت عليها الدول الأعضاء هي المرجع الذي تسترشد به هيئات الأمم المتحدة كافة. وطُرح سؤالٌ عن الولاية والأساس المنطقي اللذين يستند إليهما مجلس الرؤساء التنفيذيين في تركيزه على جوانب حقوق الإنسان. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن تكون الوثيقةُ الختامية المنبثقة عن استعراض منتصف المدة في عام 2024 لتنفيذ الالتزامات السياسية في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، التي اعتمدتها لجنةُ المخدرات في آذار/مارس 2024 أثناء انعقاد دورتها السابعة والستين، بمثابة وثيقة توجيهية للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات. وذكر الوفدُ كذلك أن موقف منظومة الأمم المتحدة الموحّد الداعم لتنفيذ السياسة الدولية لمراقبة المخدرات من خلال التعاون الفعال بين الوكالات، الذي اعتمدته المنظمة في عام 2018، يتعارض مع الرؤية التي أقرتها اللجنةُ المذكورة بالنسبة إلى السياسات العالمية للمخدرات ولا يمكن اعتباره أساساً لوضع برامج المساعدة التقنية.

760 - وأُعرب عن الدعم للجهود الرامية إلى تعميم مسائل حقوق الإنسان الواجبة لكبار السن (الفقرة 15)، ورُحب بأي معلومات إضافية عن الخطوات العملية المتخذة أو المزمع اتخاذها في هذا السياق. وأشار أحد الوفود إلى أنه يتوقع أن تسترشد الأمم المتحدة بالمصالح العملية لهذه الشريحة السكانية وأن تركّز على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.

761 - ولفت أحد الوفود الانتباه إلى نصٍ يحيل إلى الهدف المتمثل في حصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية (الفقرة 23)، فذكر أن الصياغة ينبغي أن تتماشى مع ما أتى في اتفاق باريس بشأن الإبقاء على متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وبذل الجهود من أجل حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية.

762 - وفي سياق عمل آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي (الفقرات 25 إلى 27)، طُلب مزيد من المعلومات عن الأطر الزمنية للعمل الذي يقوم به الفريقُ العامل بين الوكالات المعني بالذكاء الاصطناعي والتابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج وعن المناقشات المتصلة باستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومة الأمم المتحدة التي جرت خلال الجلسة المشتركة التي عقدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي. واستفسر وفدٌ آخر عن الأجَل الذي حُدِّد لفرقة العمل المنشأة تحت مظلة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لكي تنتهي من وضع إطار معياري وتشغيلي على نطاق منظومة الأمم المتحدة ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في المنظومة، وسأل عما إذا كان الإطار سيتاح للدول الأعضاء أو الجمهور عموماً للاطلاع عليه.

763 - وفيما يتعلق بمستجدات انتقال شبكة الاستبصار الاستراتيجي التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج (الفقرة 34)، طُلب إيضاح الأسباب التي يجري لأجلها بذل الجهود من أجل دعم قدرات الاستبصار وقراءة المستقبل على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

764 - وأعرب أحد الوفود عن دعمه لهدف مجلس الرؤساء التنفيذيين المتمثل في دفع عجلة التغيير السلوكي في ثقافة العمل بمنظومة الأمم المتحدة (الفقرات 35 إلى 43) وتشجيع تهيئة بيئة عمل آمنة وشاملة للجميع، مع النهوض بالابتكارات في أساليب العمل، ومنع وقوع التحرش الجنسي والتعامل مع مزاعم وقوعه. واعترض وفدٌ آخر على استخدام كلمة "تهميش" فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم بها فرقةُ العمل المعنية بالتصدي للعنصرية والنهوض بكرامة الجميع في الأمم المتحدة، حيث لفت الانتباه إلى العبارة التي مفادها أن "العنصرية والاستبعاد والتهميش تؤثر على معنويات القوة العاملة" (الفقرة 38). وإضافة إلى ذلك، طلب الوفدُ المذكور إيضاحاً لمعنى كلمة "التنوع" التي ترد في فرع التقرير الذي يتناول "التنوع والإنصاف والشمول".

765 - وفيما يتعلق بمبدأ الاعتراف المتبادل (الفقرة 49) على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي يشمل العقود الإطارية، لاحظ أحد الوفود أن الجمعية العامة قد أحاطت علماً في قرارها 274/76 بالالتزام القاضي بالامتثال للمبادئ العامة الأربعة في مجال المشتريات، التي ترد في البند 5-12 من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، (ST/SGB/2013/4 و ST/SGN/2013/4/Amend.1) وهو ما يتعين بالتالي احترامه في سياق التعاون المعزَّز والاتساق على نطاق المنظومة بشأن مسائل الإمداد.

باء - الدعم الذي تقدّمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

766 - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة، المعقودة في 22 أيار/مايو 2024، في تقرير الأمين العام المعنون "الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها" (E/AC.51/2024/5).

المناقشة

767 - شددت بعض الوفود على أهمية التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مع التركيز بوجه خاص على دور مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، وأبرزت الحاجة إلى تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في هذا الصدد. واستفسر وفد آخر عن مبادرات المكتب الرامية إلى معالجة الفجوة الرقمية، ولا سيما على الصعيد دون الإقليمي. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتركيز التقرير على التعليم والذكاء الاصطناعي، في حين تساءل وفد آخر عن مشاركة القطاع الخاص وأعرب عن تأييده للتركيز على التنسيق الحكومي الدولي لدفع عجلة التقدم.

الاستنتاجات والتوصيات

768 - أثنت اللجنة على الأمين العام لتقريره وأوصت بأن تدعو الجمعية العامة الاتحاد الدولي للاتصالات إلى التعجيل بالتحول الرقمي في أفريقيا عن طريق تعزيز أنشطة تنمية القدرات من خلال مشاريع موزعة توزيعا منصفا عبر مختلف المناطق دون الإقليمية في القارة.

769 - ورحبت اللجنة بإقامة الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة لتعزيز التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأوصت بأن

تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في الخطة البرنامجية المقبلة مسؤوليات البرنامج 9 في دعم هذه الآليات الجديدة.

770 - **وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل العمل على إطلاق العنان لإمكانات المنظومات الغذائية، ولا سيما من خلال استكشاف الروابط بين المنظومات الغذائية والطاقة، والرقمنة والتكيف مع تغير المناخ.**

771 - **وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما مع التقدير بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرة 56 من التقرير.**

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للجنة

مذكِّرة من الأمانة العامة

772 - وفقا للفقرة 2 (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 41/1979 والفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 50/34 تقدم اللجنة إلى المجلس وإلى الجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، مشفوعا بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

773 - وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طلب إلى الأمين العام في مقرره 163/1983 أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

774 - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للجنة. وقد أُعدَّ على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيُستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للجنة

1 - انتخاب أعضاء المكتب.

2 - إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها.

3 - المسائل البرنامجية:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة (عملا بقرارات الجمعية العامة 266/72 ألف و 267/77 و 244/78)؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة) (عملا بقرارات الجمعية العامة 269/58 و 275/59 و 224/62 و 266/72 ألف و 267/77 و 244/78)

تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترح إدخالها على الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (وفقا لقرار الجمعية العامة 267/77)

(ب) التقييم

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثانية والستين بشأن تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الفرعي 3 – سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

4 – مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2023 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د–60))

(ب) الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

5 – تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

6 – جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين.

7 – اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والستين.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والستين

E/AC.51/2024/1	جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/AC.51/2024/L.1/Rev.1	مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق
E/AC.51/2024/L.2	مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة
	تقارير الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025: الجزء الثاني: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (في شكل ملزمة)
A/79/6 (Sect. 2)	البرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات
A/79/6 (Sect. 3)	البرنامج 2، الشؤون السياسية
A/79/6 (Sect. 4)	البرنامج 3، نزع السلاح
A/79/6 (Sect. 5)	البرنامج 4، عمليات حفظ السلام
A/79/6 (Sect. 6)	البرنامج 5، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
A/79/6 (Sect. 8)	البرنامج 6، الشؤون القانونية
A/79/6 (Sect. 9)	البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
A/79/6 (Sect. 10)	البرنامج 8، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
A/79/6 (Sect. 11)	البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها
A/79/6 (Sect. 12)	البرنامج 10، التجارة والتنمية
A/79/6 (Sect. 13)	البرنامج 10، البرنامج الفرعي 6، مركز التجارة الدولية
A/79/6 (Sect. 14)	البرنامج 11، البيئة
A/79/6 (Sect. 15)	البرنامج 12، المستوطنات البشرية
A/79/6 (Sect. 16)	البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
A/79/6 (Sect. 17)	البرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
A/79/6 (Sect. 18)	البرنامج 15، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
A/79/6 (Sect. 19)	البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
A/79/6 (Sect. 20)	البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا

A/79/6 (Sect. 21)	البرنامج 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
A/79/6 (Sect. 22)	البرنامج 19، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
A/79/6 (Sect. 24)	البرنامج 20، حقوق الإنسان
A/79/6 (Sect. 25)	البرنامج 21، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين
A/79/6 (Sect. 26)	البرنامج 22، اللاجئون الفلسطينيون
A/79/6 (Sect. 27)	البرنامج 23، المساعدة الإنسانية
A/79/6 (Sect. 28)	البرنامج 24، التواصل العالمي
A/79/6 (Sect. 29)	البرنامج 25، خدمات الإدارة والدعم
A/79/6 (Sect. 29A)	البرنامج 25، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
A/79/6 (Sect. 29B)	البرنامج 25، إدارة الدعم العملياتي
A/79/6 (Sect. 29C)	البرنامج 25، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
A/79/6 (Sect. 29D)	البرنامج 25، الإدارة، نيروبي
A/79/6 (Sect. 29E)	البرنامج 25، الإدارة، جنيف
A/79/6 (Sect. 29F)	البرنامج 25، الإدارة، فيينا
A/79/6 (Sect. 30)	البرنامج 26، الرقابة الداخلية
A/79/6 (Sect. 31)	البرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل
A/79/6 (Sect. 34)	البرنامج 28، السلامة والأمن
E/AC.51/2024/6	مذكرة من الأمانة العامة بشأن استعراض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية
E/AC.51/2024/2	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
E/AC.51/2024/3	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي

E/AC.51/2024/4	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الحادية والستين بشأن تفتيش وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
E/2024/11	التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2023 (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60))
E/AC.51/2024/5	تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها
E/AC.51/2024/7	بيان مقدم من الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق
E/AC.51/2024/L.3	مذكرة من الأمانة العامة: مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والستين للجنة ووثائقها (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1894 (د-57))
E/AC.51/2024/L.4 والإضافات	مشروع تقرير اللجنة

100724 010724 24-10675 (A)